وزارة التعـــليم العـالي والبـحث العـــلمي
جـــــامـــعة العربـي التبسـي - تبسـة
كليـة الحقــوق والعلــوم السياسية
قســـم العلوم السيـــاسيـــة

التعاون التركي الأمريكي في إطارحلف الناتو 2001 - 2018

مذكّرة مقدّمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراسات استراتيجية

إعـداد الطالبتين :
- أحلام لعور
- نوة بوديار

إشراف الأستاذ :
كيـــــــم سميـــر

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرّتبة العلمية	الصّفـــة
عطية إدريس	أستـــاذ محاضر -أ-	رئـــيساً
كيم سمير	أستـــاذ محاضر -أ-	مشرفاً و مقرراً
عباد أمير	أستـــاذ مساعد - أ-	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية : 2018/ 2019

وزارة التعـــليم العـالي والبـحث العـــلمي
جـــــامـــعة العربـي التبسـي - تبسـة
كليـة الحقــوق والعلــوم السياسية
قســـم العلوم السيـــاسيـــة

التعاون التركي الأمريكي في إطارحلف الناتو 2001 - 2018

مذكّرة مقدّمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراسات استراتيجية

إعـداد الطالبتين :
- أحلام لعور
- نوة بوديار

إشراف الأستاذ :
كيـــــــم سميـــر

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرّتبة العلمية	الصّفـــة
عطية إدريس	أستـــاذ محاضر -أ-	رئـــيساً
كيم سمير	أستـــاذ محاضر -أ-	مشرفاً و مقرراً
عباد أمير	أستـــاذ مساعد - أ-	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية : 2018/ 2019

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم

"من سلك طريقا يبتغي فيه علما سهل الله له طريقا الى الجنة ، و ان الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضى بما يصنع ،و ان العالم ليستغفر له من في السماوات و الأرض حتى لحيتان في الماء و ان العلماء ورثة الأنبياء ،و ان الأنبياء لم يورثوا دينارا و لا درهما و انما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحض وافر "

رواه أبو داوود و الترمذي

شكروعرفان

قال الله تعالى :"لئن شكرتم لازيدنكم".....صدق تعالى.

ان النعم لا تدوم الا بشكر بارئها،فاللهم لك الشكر ولك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك ، على نعمة العقل و الصبر والارادة على أداء هذا العمل العلمي والصلاة والسلام على سيدنا محمد و على اله ومن تبعه أجمعين الى يوم الدين .

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى كل من مد لنا يد العون والمساعدة لانجاز هذا العمل كما نتوجه بالشكر والامتنان الى الأستاذ المشرف :كيم سمير، الذي أحاطنا بحسن الدعم و التوجيه.

كما نتقدم الى كافة أساتذنا الأفاضل في قسم العلوم السياسية بخالص الشكر و التقدير على مجهوداتهم القيمة.

أحلام نوة

الاهداء

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على خاتم الانبياء و المرسلين اهدي عملي هذا الى :

–الى من عمل بكد في سبيلي و سبيل اخوتي و علمني معنى الكفاح و معنى الاتكال على النفس و أوصلني الى ما أنا عليه اليوم ،الى الغالي و سند الظهر و تاج الرأس الى من افتخر به على الدوام ،"أبي الغالي ":فرح لعور

–الى بسمة الحياة و سر الوجود الى من كان دعائها سر نجاحي و حنانها بلسما للجراح ،الى الشمعة التي أحرقت نفسها لتضيء دربي و تنهض بمستقبلي ،التي ربتني على القوة و الحلم و الكفاح من أجل تحقيق أمنياتي و أحلامي و الوصول الى أهدافي ،التي زرعت في قلبي و عقلي حب العلم و التعلم الى اغلى و اثمن ما املك قرة عيني"امي الحبيبة": فتيحة بوهراوة

كل كلمات الدنيا لا توفي حقكما و لا تحصي فضائلكما اطال الله عمركما و أدامكما سندا و ذخرا لي

–الى ركائزي الست اللذين منحهم الله لي :

–اخي الاكبر عثمان و زوجته ،صديقي و حبيبي اخي الغالي عبد الرحيم ،اخي الرائع محمد السعيد،صديق طفولتي و رفيقي الدائم شهاب الدين،الجميل و الانيق الباسم :شعيب ،آخر العنقود و بهجة العائلة الشقي :عقبة

–الى كل أخوالي و خالاتي و عائلاتهم فردا فردا و أخص بالذكر الغالي حكيم و الرائع فيصل ،الى جدتي هنية و عمتي حدو

–الى الرائعات :زهرة ،بثينة ،سمرة ،نوسة ،و كل بنات العائلة

–الى كل زملاء دفعة العلوم السياسية الى كل صديقاتي أخص بالذكر :كوثر ،لمياء ،و الصغيرة خولة ،عبير،و الرائعة هدى ،كما لا انسى اختي الحبيبة :نسيبة

–الى اختي و صديقتي و شريكتي في هذا العمل نوة

–الى كل من علمني حرفا في كل مراحلي الدراسية

أحلام

الاهداء

بسم الله الرحمان الرحيم و الصلاة و السلام على الحبيب محمد اما بعد :أهدي هذا العمل الى:

–من افتقده و سافتقده دوما في دروب الحياة ،الى الذي لم تمهله الدنيا لارتوي من حبه و تشجيعه لي دوما و الدفاع عني ،الى الذي غادرني قبل ان يفرح بنجاحي ،الى الذي امن بطموحي ووعدني بمساعدتي في تحقيقه ،الى الذي كانت بسمته سر سعادتي و التي فقدتها بفقده الى ابي الغالي :بوديار بديار رحمه الله و اسكنه فسيح جنانه

–الى نبع الحنان سندي و مسندي ،حبيبة القلب أمي الغالية ادامها الله ذخرا لي و لاخوتي :ربعية منصور

–الى اخوتي : السند الدائم الشهم هشام ،الرائع الحنون دائم الطيبة و الابتسامة عبدو ،الشقي المشاكس بهجة العائلة علي ،و صغيري حبيب قلبي طارق.

–الى اختي الوحيدة :خولة .

–الى أختي والتي لم تلدها امي :أحلام

–الى كل عائلة بوديار خاصة اعمامي :عز الدين ،عماد ،وليد ،و قصي ،و الى عمتي العزيزة خميسة و الى اخوايا خليل و سفيان و الغالية أمينة .

والى عائلة منصور :خاصة جدي بشير و خالي مسعود.

–الى كل اصدقائي و زملائي و زميلاتي في الدفعة اهدي هذا العمل.

نوة

الملخص باللغة العربية :

تهدف الدراسة إلى بيان طبيعة العلاقات التعاونية بين تركيا و الولاياتالمتحدة الامريكية في إطار حلف الناتو و ذلك بتوضيح التطور التاريخي للعلاقات التركية الأمريكية وذلك من خلال تسليط الضوء على مسار العلاقات و تحديد طبيعة و مجالات التعاون بين البلدين.

-إستعرضت الدراسة نشأة و تطور العلاقات التركية الامريكية و من ثم التفصيل في اهم المحددات و المتغيرات المتحكمة فيها.

-حيث ان العلاقات التركية الامريكية موغلة منذ القدم و سبقت قيام الدولة التركية الحديثة و تتصف بالمرونة الى حد كبير لكون الولايات المتحدة ترى بان الموقع الجغرافي لتركيا موقعا استراتيجيا و يساعدها على تحقيق أهدافها في منطقة الشرق الأوسط على وجه العموم .

-كما تنظر الولايات المتحدة الأمريكية لتركيا كحليف استراتيجي .و تنظر تركيا بدورها للولايات المتحدة الأمريكية على أنها خير معين على تحقيق العديد من الأهداف و من بينهاى زيادة القوة و الحصول على الدعم الدائم.

- زاد انضمام تركيا لحلف الناتو من توطيد العلاقات الثنائية التعاونية بين البلدين ،فتركيا تعتبر ثاني اكبر قوة عسكرية ضمن قوات الحلف ،و بانضمامها للحلف الأطلسي ستزيد من قوتها و ستصبح قوة اقليمية كبرى ،اما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فمقع تركيا في المنطقة يعتبر أهم قاعدة عسكرية لقواتها المسلحة.

- لم تزل اهمية تركيا بعد نهاية الحرب الباردة كما كان مرجحا لها،بل زادة أهميتها في الحلف،وتعاظك دورها خصوصا بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001.

- لم تنحصر العلاقات التركية الأمريكية فقط على البعد العسكري بل شملت الأبعاد الاقتصادية و السياسية و قد شمل التعاون التركي الأمريكيفي إطار حلف الناتو العديد من المحاورمن بينها:التعاون التركي الأمريكي لتطوير الدرع الصاروخي،والتعاون التركي الأمريكي لحفظ السلام و التعاونالثنائي في اطار الحلف لمحاربة الارهاب.....

Abstract:

-The study aims at explaining the nature of the cooperative relations between Turkey and the United States of America within the framework of NATO by clarifying the historical development of the Turkish-US relations by highlighting the course of relations and determining the nature and fields of cooperation between the two countries.

- The study reviewed the development and development of Turkish-American relations, and then detailed in the most important determinants and variables controlled by them.

- Turkish-American relations have long been entrenched and preceded by the emergence of the modern Turkish state and are largely flexible because the United States believes that Turkey's geographical position is strategic and helps it achieve its objectives in the Middle East region in general. The United States also views Turkey as a strategic ally.

-Turkey, in turn, sees the United States as a good example of achieving many goals, including increased strength and sustained support .

-Turkey's accession to NATO has increased the bilateral cooperation between the two countries.

-Turkey is the second largest military force within the NATO forces. By joining NATO, it will increase its strength and become a major regional power. As for the United States, Turkey is the most important military base in the region. To its armed forces

. - The importance of Turkey has not diminished after the end of the Cold War as it was likely, but increased its importance in the alliance, and preached the role, especially after the events of September 11, 2001.

-The Turkish-American relations were not confined to the military dimension, but included the economic and political dimensions.

-The Turkish-American cooperation in the framework of NATO included a number of axes: Turkish-American cooperation to develop the missile shield and Turkish-US cooperation for peacekeeping and bilateral cooperation NATO to fight terrorism…

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	أهم الدول الرئيسية المعتمدة على استيراد الولايات المتحدة الامريكية	49
02	اجمالي الناتج المحلي التركي بالدولار الامريكي للاعوام "2010-2015"	55
03	توزيع رؤوس الاموال الاجنبية المستمرة في تركيا حسب القطاعات	57
04	تركيا و الولايات المتحدة التجارة بالاف الدولارات	62
05	المساعدات العسكرية و الامنية الامريكية لتركيا "بملايين الدولارات "	96
06	المبيعات التجارية المباشرة و المبيعات العسكرية الخارجية للاسلحة الامريكية لتركيا "1990-1998"بملايين الدولارات	97

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	التجارة الثنائية بين تركيا و الولايات المتحدة الامريكية من 2000الى 2005	61
02	التجارة الثنائية بين تركيا و الولايات المتحدة الأمريكية من 2006الى 2010	62

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر والعرفان	
الاهداء	
الملخص باللغة العربية	
الملخص باللغة الانجليزية	
فهرس الجداول و الأشكال	
فهرس المحتويات	
مقدمة	01
الفصل الاول :مقاربة مفاهيمية ونظرية للتعاون الامني الدولي	من 10-34
المبحث الاول :الأحلاف العسكرية	10
المطلب الاول :تعريف الاحلاف العسكرية	10
المطلب الثاني :اشكال و خصائص الاحلاف العسكرية	15
المبحث الثاني :ماهية التعاون الدولي الامني	16
المطلب الاول :مفهوم التعاون الامني الدولي	16
المطلب الثاني :انواع و اهمية التعاون الدولي الامني	18
المبحث الثالث :الأطر النظرية المفسرة للتعاون الأمني الدولي	24
المطلب الأول :التعاون الدولي الامني وفقا للمنظور ما قبل وضعي	24
المطلب الثاني :التعاون الدولي الامني وفقا للمنظور ما بعد وضعي	28
خلاصة الفصل الأول	34
الفصل الثاني :مقومات و مرتكزات العلاقة بين تركيا و الولايات المتحدة الأمريكية	من 36-74
المبحث الأول: الجذور التاريخية للعلاقات التركية الأمريكية	37
المطلب الاول :نشأة و تطور العلاقات التركية الأمريكية	37
المطلب الثاني :الأهمية الجيواستراتيجية لتركيا بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية	43

المبحث الثاني :البعد الاقتصادي للعلاقات التركية الامريكية	47
المطلب الاول :الاقتصاد الامريكي	47
المطلب الثاني :الاقتصاد التركي	52
المطلب الثالث :العلاقات الاقتصادية التركية الامريكية	58
المبحث الثالث :البعد السياسي للعلاقات التركية الامريكية	64
المطلب الاول :المحددات الداخلية للبعد السياسي للعلاقات التركية الامريكية	64
المطلب الثاني:المحددات الخارجية للبعد السياسي للعلاقات التركية الامريكية	68
خلاصة الفصل الثاني	74
الفصل الثالث:التعاون العسكري بين تركيا و الولايات المتحدة الامريكية في اطار الناتو	من 76-98
المبحث الاول :انضمام تركيا لحلف الناتو	77
المطلب الاول :حلف شمال الاطلسي	77
المطلب الثاني :تركيا و حلف شمال الاطلسي	80
المبحث الثاني :التعاون التركي الامريكي لتطوير الدرع الصاروخي	82
المطلب الاول :ماهية الدرع الصاروخي	82
المطلب الثاني :تركيا و الدرع الصاروخي	83
المبحث الثالث:جهود تركيا و الولايات المتحدة الامريكية لحفظ السلام في اطار الناتو	85
المطلب الاول :التعاون التركي الامركي في حرب البوسنة و الهرسك	86
المطلب الثاني :التعاون التركي الامريكي في التدخل في كوسوفو	88
المبحث الرابع:التعاون التركي الامريكي لمحاربة الارهاب في اطار الناتو	89
المطلب الاول :التعاون التركي الامريكي لمحاربة الارهاب في افغانستان و العراق	90
المطلب الثاني :التعاون التركي الامريكي لمجابهة حزب العمال الكردستاني	92
المطلب الثالث :الدعم العسكري الامريكي لتركيا	95
خلاصة الفصل الثالث	99
الخاتمة	100
قائمة المراجع و المصادر	103

مقدمة

ترجع الجذور التاريخية للعلاقات التركية –الأمريكية الى عهد الدولة العثمانية الا انها لم تكن بمستويات متطورة آنذاك،اذ سارعت الولايات المتحدة الأمريكية في خطى أوسع للتقارب مع تركيا الحديثة،وذلك مرده الاهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها تركيا في الساحة الدولية،وذلك يرتكز على عدة معطيات أبرزها:

ان الموقع الجغرافي المتميز لتركيا،والذي يشكل حلقة وصل بين أوروبا وآسيا،وبين الشرق والغرب إضافة إلى ما تتمتع به تركيا من قوة عسكرية واقتصادية واجتماعية.فضلا عن كونها تعتبر حلقة وصل فكرية بين منظومة الفكر الغربي من جهة والمنظومة الفكرية الشرقية من جهة أخرى.

تبرز أهمية الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لتركيا من جانبتحقيق المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية.

تتصف العلاقات التركية الأمريكية بالتعاون لإدراك كل طرف امكانية تحقيق الدوافع والمصالح المتبادلة وتطويرها عبر الزمن،ولقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن مفتاحها للولوج إلى الشرق الأوسط،لا يتم إلا من خلال تركيا،وإدراك تركيا أن الولايات المتحدة الامريكية بكونها أكبر قوة في العالم هو طوق النجاة لكل المشاكل و الأزمات.ولذلك سعى كل طرف الى تطوير العلاقات وتجاوز المشكلات ضمن قانون تبادل المصالح.

سعت تركيا بدورها الى تطوير هذه العلاقة عن طريق الاشتراك في المنظمات الاقتصادية والتحالفات العسكرية،للحصول على المساعدات الاقتصادية والعسكرية.

ومن بين التحالفات العسكرية التي انضمت لها تركيا لتعزيز التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية:حلف شمال الأطلسي "الناتو"و الذي انضمت إليه تركيا في 18من فيفري 1952.

بعد انضمام تركيا لحلف الناتو زاد العمل والتعاون بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية،وتوسعت أفاق ومجالات التعاون وزادت المنافع المشتركة بين الطرفين لتحديد الأهداف المسطرة مسبقا وللوصول إلى تحقيق المصالح المرجوة للطرفين، في إطار العمل الثنائي التعاوني في إطار الحلف.

–في بداية العمل الثنائي المشترك بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية في إطار الحلف،كان الهدف الأساسي والمشترك هو ردع العدوان السوفياتي،لكن بعد انتهاء الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفياتي تغيرت أنواع التهديدات المشتركة واختلفت مما دعى إلى توحيد العمل الجماعي في إطار الحلف لردعها،وكانت هجمات الحادي عشر من سبتمر 2001، نقطة تحول في مسار التعاون الثنائي التركي الأمريكي في إطار الحلف،كل هذا سنتطرق اليه في هذه المذكرة.

أولا:مشكلة الدراسة:

تميزت العلاقات التركية الأمريكية بالطابع التعاوني منذ بداياتها،والتي توسعت مجالاتها وتعددت أشكالها بعد انضمام تركيا لحلف الناتو،هذا التحالف العسكري الذي زاد من توطيد وتوسيع نطاق هذه العلاقة وعليه نطرح الاشكالية التالية:

–كيف أثر انضمام تركيا لحلف الناتو على البعد التعاوني للعلاقات التركية الأمريكية ؟

و تبرز عن هذه المشكلة البحثية جملة من التساؤلات الفرعية هي:–

1.ما المقصود بالأحلاف العسكرية؟

2.ماهي الأبعاد السياسية والاقتصادية للعلاقات التركية الأمريكية؟

3. ماهي مجالات التعاون العسكري التركي الأمريكي؟

ثانيا:مجالات الدراسة:

و تبرز حدود المشكلة البحثية في النقاط التالية:

أ–المجال المكاني:

تركز هذه الدراسة على التعاون التركي الأمريكي،وتتخذ مجالا محدد لها في تركيا ومنطقة الشرق الأوسط،كحيز مكاني للدراسة.

ب–المجال الزماني:

تتحدد الفترة التي تعالجها هذه الدراسة،منذ بداية العلاقات التركية الأمريكية مع الدولة العثمانية مرورا،بفترة الحرب الباردة مع التركيز على مسار العلاقات من 2001–2018.

ج–المجال الموضوعي:

تهتم هذه الدراسة بمعالجة موضوع التعاون التركي الأمريكي،وتطور هذه العلاقات في إطار حلف الناتو وتوسع مجالات التعاون وتعدد أشكاله.

ثالثا:الفروض العلمية:

–انضمام تركيا لحلف الناتو زاد العملالتعاوني بين البلدين ووسع أفاقه ومجالاته لمواجهة كل التهديدات التي تعترض البلدين.

–بنهاية الحرب الباردة زالت اسباب التحالف بين تركيا و الولايات المتحدة الأمريكية و بذلك زالت اهمية تركيا بالنسبة للحلف .

رابعا:أهمية الدراسة العلمية والعملية:

تنبع أهمية الدراسة من كونها تبحث في طبيعة العلاقة التعاونية بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية في إطار حلف الناتو ويمكن اعتبار هذه الدراسة مهمة من الناحيتين العلمية والعملية.

الأهمية العلمية:

تتمثل الأهمية العلمية لهذه المذكرة في:

-زيادة الادبيات العربية والعالمية باسهام أكاديمي وعلمي يفسر طبيعة العلاقات التركية الأمريكية في المجال التعاوني.

-إبراز تطور العلاقات الثنائية بين البلدين في جوانبها السياسية والاقتصادية،مع التركيز على العلاقات التعاونية العسكرية في اطار الحلف.

الاهمية العملية:

تأتي الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال:

-تناولها لواقع العلاقات التركية –الأمريكية.وإنعكاس ذلك على منطقة الشرق الأوسط

- إبراز وتوضيح أهمية تركيا في المنطقة،وموقعها الجيواسراتيجي الممتاز.

-كذلك تتناول أهم المصالح والاهداف التي يسعى اليها كلا لبلدين وانعكاساتها على المنطقة من حيث التواجد الدائم للولايات المتحدة الأمريكية وفرض سيطرتها وتحقيق أهدافها.

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة في النقاط التالية:

-محاولة فهم المضامين و الدلالات الفكرية للتحالفات العسكرية والتعاون الأمني الدولي.

-يعتبر موضوع من الموضوعات الهامة في العلاقات الدولية وهو لا يخلو من التشابك،حيث تهدف هذه الدراسة الى التعرف على تاريخ العلاقات التركية الامريكية وتسليط الضوء على التعاون التركي الامريكي في إطار حلف الناتو والسعي إلى إبراز مجالات التعاون بين الطرفين في إطار الحلف،والمصالح المرجوة من كل هذا بالنسبة للطرفين وتداعيات هذا التعاون على الساحة الدولية.

.أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيار هذا الموضوع جاء نتيجة لعدة أسباب دفعت لتناوله،منها ماهو ذاتي وما هو موضوعي،وهي كما يلي:

الأسباب الذاتية:تتجلى في النقاط التالية:

-رغبتنا الشخصية في تناول موضوع يحمل نوع من الدناميكية والحركية الدائمة.

-الرغبة الشخصية في معالجة قضية التعاون التركي الأمريكي والتي تشكل جدلا على الساحة الدولية.

-اهتمامنا الشخصي بتركيا والرغبة في دراسة موضوع يختص بها.

الأسباب الموضوعية:

-تقوم هذه الدراسة بتسليط الضوء على موضوع التعاون التركي الأمريكي في إطار حلف الناتو،والذي يتم تناول فيه أهم محاور التعاون العسكري بين البلدين وكذلك أسباب ودوافع كل طرف من هذا التحالف.

-الوقوف على الصعود التركي على الساحة الدولية وأسباب اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بتوطيد العلاقات معها.

- فهم وإبراز التعاون التركي الأمريكي في إطار حلف الناتو،وضبطها بدراسة علمية أكاديمية.

خامسا:المناهج المستخدمة:

بحكم أن الدراسة وصفية بالدرجة الأولى فقد تم استعمال المنهج الوصفي في دراسة وفهم موضوع المذكرة وذلك بالموازاة مع استخدام المنهج المقارن كون الدراسة شملت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا،وقد تم استخدام المنهجين في هذه المذكرة من خلال:

– المنهج الوصفي:من خلال وصف وجرد وتتبع العلاقة وجذورها التاريخية بالإضافة إلى عرض إمكانيات البلدين ومسار العلاقات الثنائية بينهما.

–المنهج المقارن:من خلال مقارنة بين إمكانيات البلدين وانعكاس ذلك على مسار العلاقة التعاونية،بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية.

سادسا: أهم المفاهيم:

تناولت الدراسة الكثير من المفاهيم كان أبرزها:التعاون،التعاون الأمني الدولي،الأحلاف العسكرية ....

1-الأحلاف العسكرية:هي أحد أشكال التعاون الأمني الدولي، وقد تعددت التعاريف حوله تبعا لتعدد المنظورات وذلك مرده إلى الاختلاف في الآراء والتوجهات بين المفكرين، لكن الشيء الذي اجمعوا عليه أن الحلف العسكري هو تحالف بين دولتين أو أكثر بهدف زيادة القوة وتحقيق المصالح المشتركة بينهم.

2-التعاون الأمني الدولي:فيستعمل عادة لوصف الحالات التي تعمل فيها الدول معا لمواجهة التهديدات غير دولاتية، والتي تعمل معا لتحقيق الأمن المشترك الذي يبنى على فرضية أنه يجب تنظيم الأمن الدولي وفق اليات تعاونية، ومع تلك الدول التي تكون تهديدات فيها فعلية أو محتملة.

والرغبة في دراسة موضوع يختص بها.

سابعا:التأصيل النظري للدراسة:

شملت الدراسة أحد أهم مواضيع العلاقات الدولية والمتمثل في التعاون الأمني الدولي والذي اهتمت به وعالجته كل نظريات العلاقات الدولية.سنذكر بعضها في التأصيل النظري وسيتم التفصيل فيها في متن البحث.

1-**الواقعية**:حيث يعتبرالواقعيون المنظور الأكثر دفاعا عن فكرة اعتبار الأمن من الصميم اهتمام وصلاحيات الدولة وحدها، أي أن مفهوم الأمن الوطني مربوط مباشرة بالدولة، حيث يفسر الأمن على أنه أمن الدولة ضد الاخطار والتهديدات الخارجية، ولا يمكن ضمان هذا الأمن إلا بزيادة القدرات العسكرية الوطنية وإقامة تحالفات عسكرية دولية ضمن الترتيب النووي العالمي، وهو مفهوم يعكس التحديات الأمنية في ظل الترتيب العالمي ثنائيا لقطب، ومن هنا فإن المنظور الواقعي للأمن يركز على بقاء الدولة الوطنية باعتبارها الفاعل المركزي والوحيد في السياسة الدولية وذلك من خلال حماية حدودها الاقليمية وصيانة سيادتها الوطنية واستقرارها، ضد اي تهديد عسكري خارجي، والقوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن.[1]

2-الليبرالية:هي من المنظورات التي تمتلك تصورا أمنيا مخالفا للواقعية،هذا الاتجاه يعتبر الأمن القومي والتحالفات نتاجا لتطبيق المنظور الواقعي،لكن الليبراليين يمتلكون تصورا بديلا يتمثل في الأمن الجماعي وهو وفقا لـ "قولد ستين"يتمثل في: "تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسين في النظام الدولي، بقصد مواجهة أي فاعل آخر"، وقد وضح الفيلسوف الألماني، "ايمانويل كانط "أسس هذا التصور قبل قرنين من الزمن،عندما اقترح إنشاء فيدرالية تضم دول العالم،حيث تتكتل غالبية الدول الأعضاء في منظومة الامن الجماعي ستتعاون مع بعضها البعض،ضد أي دولة تسعى لتحقيق مصالح ضيقة،وهي الفكرة التي انطلق منها الرئيس الأمريكي "وودرو ولسن "في تصوره لعالم يسوده السلام.[2]

3-**البنائية**:تجدر الإشارة إلى أن البنائية كنظرية أو مدخل لدراسة العلاقات الدولية وفهمها قد ازدهرت ازدهاراً كبيراً في السنوات العشرين الماضية أي مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إذ وجد فيها العديد من الأكاديميين النظرية

[1]-Kenneth N.Waltz،**Theoryof international polities**،Newyork،McGraw-Hill،1979،p102.

[2]-تاكايوكي يا ماورا،**"مفهوم الامن في نظرية العلاقات الدولية"**، ترجمة عادل زقاغ،تاريخ التصفح:2019/02/26.
http://www.geocities.com/adelzeggagh/secpt.html.

الأكثر قدرة على تفسير العديد من الظواهر وفهمها في هذه المرحلة. مثل الحروب الأهلية، وانفصال بعض الدول عن دول أخرى وحركات تطالب بالاستقلال وتحمل لواء هويات جديدة. كذلك هناك عودة للثقافة في العلاقات الدولية.تعكس طبيعة المرحلة والقضايا التي شهدتها هذه المرحلة. فمن أطروحة صراع الحضارات لصومائيل هنتنغتون إلى العديد من الاتجاهات الفكرية الجديدة التي تعكس دور العوامل الاجتماعية في العلاقات الدولية، ذلك كلّه يعبر عن هيمنة الاتجاهات الجديدة في دراسة العلاقات الدولية.[1]

النظريات ما بعد الوضعية:

وإنطلاقا من قيمة الخطاب فإن ما بعد الحداثيين يعتبرونه المنظار الوحيد لفهم سلوكيات الدول وسياستها، ولذلك فالدراسات الأمنية بحسبهم ما هي إلا دراسة مقارنة كخطابات أمنية متباينة.

ثامنا: أدبيات الدراسة:

يتشابه موضوع المذكرة مع العديد من الدراسات السابقة التي اهتمت بالعلاقات التركية الأمريكية،والتي درست العديد من جزئيات ومحتويات الموضوع ومن أبرزها:

الدراسة الأولى:مذكرة ماجستير لمحمد رسمي ذنيبات،والتي حملت عنوان:"**العلاقات التركية–الأمريكية في ظل حزب العدالة والتنمية**".وكان أبرز ما جاء فيها التركيز على الجذور التاريخية للعلاقات التركية الأمريكية،وتأثيرفترة حكم حزب العدالة والتنمية على مسار العلاقات التركية الأمريكية،قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت في:

-تتمثل أهم دوافع تركيا لتعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية في اعتبارات الأمن التركي.

-استغلال تركيا لموقعها الجيو استراتيجي وعضويتها في حلف الناتو،لتعزيز التعاون التركي الأمريكي.

-بروز أهمية تركيا الجيو استرايتيجية من خلال الأحداث الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط.

-تبني حزب العدالة والتنمية بعد وصوله للحكم عام 2002 إستراتيجية جديدة قامت على برنامج تنموي إصلاحي من أجل إعادة تشكيل النظام السياسي.

-وصف العلاقات التركية الأمريكية بأنها نموذجية.

.**الدراسة الثانية:**مذكرة ماجستر لبلال جميل الكفاوين،والتي حملت عنوان: "**العلاقات التركية الأمريكية في فترة حكم حزب العدالة والتنمية 2001–2014**" تقريبا نفس عنوان الدراسة الأولى مع فرق في تحديد الفترة الزمنية

[1]-Barry Buzan, **The Evolution of international security studies**, cambridge university press, newyork, 2009, p 16.

فقط. وقد تم من خلال الدراسة التطرق إلى فحوى العلاقات التركية الأمريكية وتأثير فترة حكم حزب العدالة والتنمية على مسار العلاقات.وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها:

– كلما توافقت السياسة التركية مع المصالح الأمريكية كانت الإستجابة الأمريكية للمطالب والمصالح التركية إيجابية.

– إن العلاقات التركية –الأمريكية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية يشوبها الحذر إتجاه الولايات المتحدة الأمريكية.

– إن الأحداث العالمية تؤدي إلى تطور العلاقات التركية–الأمريكية خصوصا الإقليمية منها وتفتح أفاقا جديدة للتعاون بين الدولتين.

–تسعى تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية للتاكيد على أنها قوة أساسية من الناحية السياسية والعسكرية في المنطقة.

.**الدراسة الثالثة:**مذكرة ماجستر لريز لطيف صادق،"**العلاقات التركية الأمريكية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية 2003–2011**"،ركزت هذه الدراسة على فحوى العلاقات التركية الأمريكية منذ تولي حزب العدالة والتنمية للحكم إلى غاية 2011.

ما ميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات في موضوع العلاقات التركية الأمريكية هو أنها اهتمت بموضوع انضمام تركيا لحلف الناتو والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار الحلف،حيث أنها بهذا تكون قد تطرقت لعناصر لم يتم التطرق إليها من قبل وذلك من خلال الإحاطة بنقاط جديدة للموضوع كالتعاون الأمني الدولي،التحالفات العسكرية محاور التعاون العسكري بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية.

–تقسيم الدراسة:

لمعالجة هذه الدراسة التعاون التركي الأمريكي في إطار حلف الناتو حددت خطة من خلال مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

وسيتم التطرق في المقدمة إلى الأبعاد العامة للاشكال المتعلقة بالموضوع وطرحه، وتقسيمه إلى تساؤلات فرعية،لكي يتم معالجته تدريجيا وبطريقة منهجية.

وفي الفصل الأول سيتم التطرق إلى التاصيلالمفاهيمي والنظري المفسر للموضوع بثلاثة مباحث،في المبحث الأول سيتم التطرقإلى مقاربة مفاهيمية ونظرية للتحالفات العسكرية،والمبحث الثاني:التعاون الأمني الدولي، أم بالنسبة للمبحث الثالث فسيعالج الأطر النظرية المفسرة للتعاون الأمني الدولي. أما في الفصل الثاني فسنتناول

العلاقات التركية الأمريكية من خلال ثلاثة مباحث رئيسية أولا:الجذور التاريخية للعلاقة ثم ومن خلال المبحث الثاني البعد الاقتصادي للعلاقة،وأخيرا البعد السياسي للعلاقات التركية الأمريكية.

وفي الفصل الأخيركان جوهر الموضوع وهو التعاون العسكري الأمريكي التركي في إطار حلف الناتو،حيث سيحوي أربعة مباحث رئيسية أولا:خلفية تاريخية عن الحلف وانضمام تركيا له،ثم التعاون التركي الأمريكي في إطار حلف الناتو لتطوير الدرع الصاروخي،والمبحث الثالث سيدرس التعاون التركي الأمريكي في محاربة الارهاب عن طريق الناتو،والمبحث الرابع،سيعالج التعاون الثنائي في إطار الحلف لحفظ السلام.

وستختتم هذه الدراسة بخاتمة تلخص اهم النتائج التي سنتوصل إليها،وقد تم اعتماد هذه الخطة نظرا لما يتطلبه الموضوع من عناصر هامة.

الفصل الأول

مقاربة مفاهيمية للتعاون الامني الدولي

اصبح التعاون الامني بين الدول ضرورة حتمية، فرضتها متغيرات الساحة الدولية فمع دخول العالم في الحربين العالميتين الاولى و الثانية، ايقنت كل الدول ان البقاء للاقوى فازداد التنافس و السعي لامتلاك و اكتساب القوة و زيادتها و توفير الامن للدول داخليا و خارجيا و قد فسرت نظريات العلاقات الدولية، التعاون الامني الدولي كل حسب افتراضاتها و مسلماتها .

التعاون الدولي الامني تتكاثف فيه الجهود الدولية و تتحد لمواجهة و حل المشكلات الامنية التي تعترض الدول و الحكومات و قد اوجدت الدول العديد من الوسائل و الاستراتجيات و الاليات لتحقيق هذا التعاون، و من بين طرق تحقيق التعاون الامني الدولي، نجد ان الدول تدخل في تحالفات عسكرية بهدف زيادة قوتها و تحقيق الامن و ردع مختلف التهديدات التي تواجهها .

و قد احتوى هذا الفصل على المباحث التالية:

المبحث الاول: الاحلاف العسكرية .

المبحث الثاني: ماهية التعاون الامني الدولي .

المبحث الثالث:الاطر النظرية المفسرة للتعاون الامني الدولي .

المبحث الاول: الاحلاف العسكرية :

تعتبر الاحلاف العسكرية احد اشكال التعاون الامني الدولي و الذي تلجأ اليه الدول لزيادة قوتها و المحافظة على امنها و استقرارها و لتعزيز مكانتها الدولية ،و له العديد من التعريفات و مرد ذلك اختلاف الرؤى و المنظورات الفكرية التي تناولت الموضوع ،و يتشابه الحلف مع مجموعة من المفاهيم الاخرى و له العديد من الاشكال .

و هذا ما سيعالجه هذا المبحث .

المطلب الاول: تعريف الاحلاف العسكرية :

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية شاع النظام الاقليمي و اصبح من الضروري دخول الدول تجمعات فيما بينها لتوحيد الصفوف و زيادة القوة و ذلك نتيجة معطيات و متتطلبات الساحة الدولية في تلك الفترة و تعددت الدوافع التي جعلت الدول تتكتل و تتحالف سياسيا وعسكريا بين دوافع امنية و اقتصادية و ايضا ايديولوجية و مذهبية .

و الاحلاف العسكرية احد اشكال النظام الاقليمي ,و قد تعددت التعاريف حوله تبعا لتعدد المنظورات و ذلك مرده الى الاختلاف في الاراء و التوجهات بين المفكرين ,لكن الشيء الذي اجمعوا عليه ان الحلف العسكري هو تحالف بين دولتين او اكثر بهدف زيادة القوة و تحقيق المصالح المشتركة بينهم .

تعريف الاحلاف العسكرية وفق المنظور العربي:

الدكتور محمد عزيز شكري: "الحلف في القانون الدولي و العلاقات الدولية هو علاقة تعاقدية بين دولتين او اكثر،يتعهد بموجبها الفرقاء المعنيون بالمساعدة المتبادلة في حالة الحرب ."[1]

هنا الملاحظ ان الباحث قد ركز في تعريفه على الجانب القانوني المنظم للاحلاف العسكرية حيث اشار الى العلاقة التعاقدية ،و المقصود بها هنا هوتنظيم العمل في اطار الحلف بواسطة تعاقد منظم دوليا عن طريق قوانين دولية لحماية اطرافه في حالة الحروب.

الدكتور محمد طه بدوي:"اتفاق بين دولتين او اكثر على تدابير معينة لحماية اعضائه من قوة اخرى معينة ،تبدو مهددة لامن كل من هؤلاء الاعضاء."[2]

[1]- هشام سعيد ال برغش،**الاحلاف العسكرية و السياسة المعاصرة و الاثار المترتبة عنها**:(مصر:دار اليسر.2013)، ص45.

[2]- **المكان نفسه**

ركز **الدكتور محمد طه بدوي** على فكرة وضع اجراءات و تدابير لحماية اعضاءالحلف من القوى الاخرى ،و التي قد تتسبب خطرا على امن اعضاء هذا الحلف،و اول ما بدئ به تعريفه هو ان الحلف اتفاق اي تجمع للمصالح و توافق للرؤى.

ممدوح منصور:"الحلف هو علاقة تعاقدية موثقة،تتعهد بمقتضاها وحدتان سياسيتان كاملتا السيادة او اكثر بتقديم المساعدة العسكرية المتبادلة كل منهما للاخرى بهدف التصدي المشترك في حالة الحرب".[1]

الحلف حسب **ممدوح منصور** هو تعاقد موثق ، بمعنى انه منظم وفقا لمواثيق و معاهدات منظمة بواسطة القانون الدولي،و يتم هذا التعاقد بين دولتين او اكثر و قد اشترط هنا عامل السيادة (مكتملتا السيادة)اي عدم وجود اي انتقاص للسيادة مهما كان نوعه،و ذلك بواسطة تقديم المساعدات العسكرية عن طريق التبادل لزيادة القوة و مواجهة العدو المشترك او للحماية و التصدي له.

وفقاللمنظور الغربي :

قاموس العلوم السياسية:"الحلف في القانون الدولي و العلاقات الدولية هو علاقة تعاقدية بين دولتين او اكثر، يتعهد بموجبها الفرقاء المعنيون بالمساعدة المتبادلة في حالة الحرب،سياسة الاحلاف هي سياسة بديلة سياسة العزلة التي ترفض اي مسؤولية عن امن الدول الاخرى و هي تتميز كذلك عن سياسة الامن الجماعي التي تعمم من حيث المبدامبداالتحالف حتى تجعله عالميا بحيث تردع العدوان و تتصدى له عند الضرورة....."[2]

هنا تم التفريق بين سياسة الاحلاف و سياسة العزلة و ايضا سياسة الامن الجماعي و اشار الى ان سياسة التحالف تقوم على ردع و ايقاف العدوان و ايضا التصدي له.

قاموس مصطلحات القانون الدولي: و الذي نشر سنة 1960عرف الحلف على انه :"مركز تخلقه معاهدة بين دولتين او اكثر،يتضمن التزامات بالمساعدة السياسية و العسكرية ،و عليهم تنفيذها اما بتصرف من قبلهم و اما مشتركا دون انشاء اجهزة عليا لاتخاذ القرار."[3]

حسب **قاموس مصطلحات القانون الدولي** فالحلف لتزام تعاقدي بين الدول الاعضاء بالمساعدة السياسية و العسكرية مع حتمية التصرف و التنفيذ.

---

[1]- شيماء عبد السميع عبد الله محمد،**"**دوافع نشاة القوى الاقليمية :(التحالفات العسكرية و التكتلات الاقتصادية)**"،مجلة الدراسات العليا** ،جامعة النسيلين ،ع14 ،(ماي 2015)،ص 6.

[2] - محمد سعيد ال برغش،**المرجع سابق** ،ص 45.

[3]- **المكان نفسه**

تعتبر الاحلاف العسكرية غربية المنشأ لان بداية ظهورها في الغرب و قد درسها العديد من المفكرين الغربيين و قد قدموا العديد من التعاريف لها كل حسب تخصصه و ميدان دراسته .

هانس مورغانتو:"ان الدول عندما تقرر الدخول اطرافا في تحالفات دولية من نوع او اخر فهي لا تفعل ذلك عن مبدا و انما تحت ضغط المواقف و الضرورات ،و يرى الباحث ان التحالف العسكري هو :اتفاق بين دولتين او اكثر بدافع حماية اراضيها من عدو مشترك،يهدد امن و سلامة دولتهما سواء بصد هجوم العدو،او للحماية من تعدياته المتكررة. "[1]

اكد **هانس مورغانتو** على ان دخول الدول في تحالفات هو ضرورة تفرضها المواقف ،لحماية اراضيها من الاعداء المشتركة ،التي تمس بامن و سلامة الدول التابعة للحلف العسكري .

الاستاذ ادوارد:"يستعمل التعبير للدلالة على الالتزام التعاقدي،من النوع السياسي او العسكري،المتبادل من عدد من الدول الموجه ضد دولة محددة ، و لو لم تكن مسماة مثل هذه الاحلاف و تنشئ منظمات للسهر على تنفيذ اهداف الالتزام ،و هي عادة تتسم بالطابع الرسمي و ذلك بتوقيع معاهدة او اتفاقية"[2]

هنا اشار الباحث الى الطابع الرسمي للحلف و كيفية نشوءه و عمله و تحقيق اهدافه في اطار تعاقدي رسمي.

هنري كابتيان:"هو معاهدة ترتبط بمقتضاها دولتان او اكثر بان يتبادلا النجدة ،اما بعمل عسكري و اما باية وسيلة اخرى اذا ما نشبت حرب تمس ايهما"[3]

هنا وضح الباحث **هنري كابتيان**وسائل و طرق تدخل الاحلاف ،سواء عسكريا او بوسائل اخرى لمنع نشوب حرب تمس باطراف الحلف.

كالفن هولستي:"الاحلاف هي اتفاق رسمي بين دولتين او اكثر للتعاون في قضايا تخص الامن القومي."[4]

ركز الباحث **هولستي**على الامن القومي للدول و ان الدول تدخل في اتفاقات رسمية دولية هي الاحلاف العسكرية من اجل التعاون الامني الدول

و **كتعريف اجرائي للاحلاف العسكرية** :فهي عبارة عن تعاقد بين دولتين او اكثر منظم وفقا للقانون الدولي بهدف زيادة قوتها ،و حماية اقاليمها من اي مساس يهدد امنها ،و يمس استقرارها و سيادتها.

ثانيا:الفرق بين الحلف و بعض المفاهيم المشابهة:

[1]- مصطفى ناصف ،**الاحلاف و التكتلات في السياسة العالمية** ،(الكويت :عالم المعرفة ،1978)،ص9.

[2]- **المكان نفسه**.

[3]- محمد سعيد ال برغش ،**مرجع سابق** ،ص 45.

[4]- عبد السميع عبد الله محمد،**مرجعسابق**،ص 6.

من اكثر امثلة التعاون الدولي شيوعا منذ القدم هو ذلك المعروف باسم التحالف ،و هو تعبير يطلق اجمالا على تنظيم او التزام عدد من الدول ،باتخاذ تصرفات تعاونية معينة ضد دولة او دول اخرى في ظروف معينة مثل حلف وارسو ،حلف جنوب شرق اسيا ،و الحلف الاطلسي...

و هناك العديد من الامثلة للتعاون بين الدول في مواجهة دولة اخرى،دون ان يتخذ هذا التعاون طابعا رسميا ،و افضل مثال على ذلك ما يسمى بالعلاقات الخاصة ،القائمة بين امريكا و بريطانيا و التي تجلت في اشكال متعددة من التعاون خلال القرن العشرين.

اما التعاون غير المنظم باتفاقية بين دولتين،او اكثر فيعرف بالانحياز فالدول الصغيرة التي تعتمد في معظم حاجاتها الاقتصادية و العسكرية على دولة كبرى ، او تتلقى منها توجيهات سياسية مباشرة او غير مباشرة تكون في حالة انحياز لها اكثر من كونها متحالفة معها [1]

الحلف و الكتلة

الكتلة هي :"عصبة ايديولوجية عسكرية تعمل في اوقات السلم و الحرب و في كافة المجالات الدولية ،بقيادة دولة قطبية."اما الحلف :"فهو التزام بين دولتين او اكثر بالمساعدات العسكرية،وقت الحرب ضد عدو مشترك." اي التزام بالتناصر وقت الحرب.

و مفهوم الكتلة اذن يعني اتباع عدد من الدول لخط مشترك،في مجال السياسة و الدفاع و الاقتصاد و التجارة ،و قد يكون هدفه التعاون بين الدول الداخلة فيه.

بينما مفهوم **الحلف** هو التزام تعاقدي بموجب معاهدة دولية بين عدد من الدول يوجه عادة ضد دولة او دول معينة،و ينشا اجهزة عمل على تنفيذه.[2]

الحلف و نظام الحماية :

الحلف هو عبارة عن التزام تعاقدي يبرم بين دولتين كاملتي السيادة،في حين ان معاهدات [3]الحماية بنوعيها(الحماية الاختيارية و الحماية الاستعمارية)يترتب عنها تنازل الدول المحمية –سواء بارادتها او رغما عنها– عن جزء من سيادتها القومية،بحيث تقوم الدول الحامية بالاشراف على تنظيم العلاقات الخارجية للدولة المحمية،فضلا عن تعهدها بالدفاع عنها.[4]

---

[1]–مصطفى ناصف ،**مرجع سابق** ،ص.18.

[2]–محمد سعيد ال برغش،**مرجع سابق** ،ص48.

[3]–**المكان نفسه**.

[4]–محمد سيد سليم،**تحليل السياسة الخارجية** ،(كلية الاقتصاد و العلوم السياسية جامعة القاهرة ،مكتبة النهضةالمصرية ،ط2،1998)،ص286.

المطلب الثاني :اشكال و خصائص الاحلاف العسكرية:

أولا :اشكال الحلف: يتخذ الحلف احد الاشكال التالية:

أ/معاهدة دفاعية :بمعنى ان تتعهد الدول الاعضاء بالمشاركة الجماعية،للدفاع عن بعضها البعض في حالة حدوث اعتداء دولة غير عضوعلى اي من الدول الاعضاء و يسمى هذا الشكل حلف امن جماعي،و من اشكاله معاهدة سنة1963بين مصر و بريطانيا و حلف الاطلنطي عام1949،و ميثاق الدفاع المشترك بين الدول العربية سنة 1950.

ب/معاهدة عدم الاعتداء :و في هذه الحالة تتعهد الدول الاعضاء بعدم الاعتداء على بعضها البعض دون ان تتعهد بالدفاع المشترك في حالة وقوع عدوان من دولة اخرى ، و من امثلة ذلك :معاهدة عدم الاعتداء بين المانيا و بولندا سنة 1934.

ج/حلف الوفاق:و هو اكثر الاشكال قوة و شمولا،فهو يترتب الالتزامات الدفاعية و التعاونية الشاملة في المجالات العسكرية و السياسية،و من امثلة ذلك حلف الوفاق الودي بين بريطانيا و فرنسا سنة 1904،الذي انهى الصراع الاستعماري بين الدولتين حول الكثير من مناطق النفوذ في العالم و مهدا لدخولهما الحرب العالمية الاولى ضد المانيا. [1]

ثانيا :خصائص التحالفات :

-عضوية الحلف تقتصر على عدد معين من الدول ، و بهذا فان الاحلاف لا تتطابق مع المنظمات الدولية .

-الاتفاق في الحلف محدد زمنيا و تعتمد صيغ قانونية معينة ،و تمديد الاحلاف يكون اما [2]تلقائيا او بمراسم معينة.

الاتفاق في الحلف يتم بشان قضايا معينة،و كذلك تنطوي مواثيق المنظمات الدولية على اهداف و مقاصد محددة عند عقد تحالفات دولية يكون من السهل تحديد الاطراف الخارجيين المستهدفين بهذا التحالف،بيد ان ما قد يصعب تحديده و الاتفاق بشانه ، هو نوع السياسات التي يمكن للتحالف ان ينفذها لاجل بلوغ اهدافه، الامر الذي يقود الى بلورة سياسات وسط يقبلها اطراف الحلف

ان توزيع المزايا داخل التحالف الدولية يعكس كقاعدة عامة طبيعة علاقات القوة السائدة بين اطراف هذه التحالفات و المركز النسبي لكل طرف.

[1] المكان نفسه.

المبحث الثاني : ماهية التعاون الدولي الامني:

ظهرت العديد من التهديدات الامنية العابرة للحدود و التي لا تستطيع الانظمة السياسية التحكم فيها و محاربتها داخليا فقط بل تتوجب تكثيف الجهود و زيادتها امنيا للقضاء على مختلف التهديدات الامنية الدولية و ذلك عبر ما يعرف بالتعاون الامني الدولي.

المطلب الاول:مفهوم التعاون الدولي الامني:

اولا : تعريف التعاون الامني الدولي:

التعاون الامني هو احد مفاهيم العلاقات الدولية ،و يعني هذا المصطلح الدول التي تعمل معا و تكاثف الجهود لحل مشكلة مشتركة،و في العادة تستخدم بشكل مترادف مع الامن الجماعي ، و هذا يعتي ببساطة ان الدول تعمل معا بشكل جماعي و متحد ، لمواجهة التهديدات التي تمس بامنها ،و مع ذلك فمصطلح الامن الجماعي في كثير من الاحيان له معنى اكثر دقة و تحديدا في ادبيات العلاقات الدولية .[1]

و يقصد بفكرة الامن الجماعي :" ان امن الجزء مرتبط ارتباطا وثيقا بامن الكل و بالتالي ، فعندما يتعرض الجزء للتهديد او العدوان فان مسؤولية الردع لذلك التهديد و قمع العدوان تقع على عاتق الكل و ليس الجزء المعتدي عليه وحده."[2]

كما يترادف مفهوم التعاون الامني مع الامن المشترك و الامن الشامل ،حيث يركز على ان تتاثر الدول بالتهديد المتساوي مع تهديد مشترك.

حيث ان الامن الشامل يعني : نظاما امنيا يشمل كل التهديدات التقليدية و غير التقليدية المرتبطة عادة بامن الدول .

اما التعاون الامني الدولي :فيستعمل عادة لوصف الحالات التي تعمل فيها الدول معا لمواجهة التهديدات غير دولاتية ،الامن المشترك يبنى على فرضية انه يجب تنظيم الامن الدولي وفق اليات تعاونية ، و مع تلك الدول التي تكون تهديدات فعلية او محتملة..[3]

---

[1]- Michel MihalkaK، "Cooprative security in the 21 stcentry"،**the Quaterly journal**2012.p 113.

[2]-عبد الحكيم ضو زامونة،:"مساهمة في دراسة نظام الامن الجماعي بالعلاقات الدولية"،**مجلة العلوم القانونية و الشرعية** ، ع8، (د.س . ن)،ص 179.

[3]-KeatinVincent،wheeler،Nicholas.j،**Thelegacy of the cold war**.(C.U.S.A:syddinskUniversiy،2013).p02.

ان التعاون الامني الدولي ،هو مفهوم اكثر غموضا من المفاهيم السابقة الذكر،تغير معناه بشكل جوهري مع الزمن،خيثاستهدم في فترة الحرب الباردة للدلالة على سلسلة التدابير المتبعة للسيطرة على الانتشار العسكري عن طريق فرض قواعد و قيود حول حجم القوى و امتلاكها ،مما يجعل من الصعب تنفيذ عمليات هجومية في ذلك الوقت .

وفي عام 1994 قام وزير الخارجية الاسترالي غارث ايفاتر بتطوير هذا المفهوم من خلال الادعاء بالتعاونية **الدولية** و ذلك عن طريق دعوته ببناء تعاونات مشتركة للتشاور و الطمانينة بدلا من المواجهة،و الردع و الشفافية بدلا من السرية و الوقاية بدلا من التصحيح و الاعتماد المتبادل بدلا من الاحادية .

وايضا اوضح **باري بوزان و اندرو روس** ان السمة المميزة للتعاون الامني هي : "الاقتناع بان السلام غير قابل للتجزئة بشكل فعال ".و قد فرق كل من روس و بوزان التعاون الامني عن الامن الجماعي بان ما يميز التعاون الامني هو الاعتماد على المؤسسات و القيم الليبرالية و شارك رالف ايمزر هذا المنظور مجادلا بان التعاون الامني الدولي يختلف عن الامن الجماعي ، لانه يفتقر الى اداة للعقوبات الاقتصادية و العسكرية و بدلا من ذلك يعتمد على تعزيز المعايير و المبادئ الدولية القياسية التي يجب الالتزام بها ،من قبل المشاركين المختلفين ،و ذلك لتطوير الحوار بين المشاركين و تعزيز و بناء الثقة و ربما التدابير الدبلوماسية الوقائية.[1]

و كتعريف اجرائي للتعاون الامني الدولي :هو توحيد و تكثيف للجهود و قدرات الدول امنيا لمحاربة مختلف التهديدات العابرة للحدود و القضاء عليها.

ثانيا: متغيرات الساحة الدولية و تاثيرها على التعاون الامني الدولي :

ان التغيرات الجديدة على مستوى النظام الدولي جعلت التعاون الامني بين الدول حتمية تسعى كل الاطراف الى تحقيقها، كونه النمط الرئيسي للتعامل مع التهديدات التي تشكلها الجهات الفاعلة من غير الدول .

و تتمثل هذه الاتجاهات في :

– تغيير التوزيع العالمي للقوة بعد نهاية الحرب الباردة ، و ذلك بان اصبحت الولايات المتحدة الامريكية القوة العالمية العظمى الوحيدة المتبقية (الاحادية القطبية).

– دعم الولايات المتحدة الامريكية للنظام الاقتصادي و السياسي الليبرالي الذي ادى الى تقلص سيطرة النظام الشيوعي السابق .

– ظهور العولمة و تزايدها ، و تحقيق المشاعات العالمية ،و منه تخطي الحدود التي جعلت العالم قرية صغيرة.

– ظهور مؤسسات دولية اقليمية و عالمية و ما اكتسبته من قوة ، و اهمية على الساحة الدولية.[2]

[1] Michael mihalka**Op-cit** .p 14.

[2] -**Loc-cit**.

المطلب الثاني : انواع و اهمية التعاون الامني الدولي :

اولا: انواع التهديدات الامنية الدولية :

– صرح فريق الامم المتحدة رفيع المستوى المعني بالتهديدات الامنية بان:"تهديدات اليوم لا تعترف باي حدود وطنية متصلة ، و يجب معالجتها على المستويين العالمي و الاقليمي و الوطني ، و لا يمكن لاي دولة ، مهما كانت قوية ، بان تجعل من نفسها منفردة و قادرةعلى تهديدات اليوم".

– و تقول دراسة الامم المتحدة ان العديد من التحديات الامنية التي تواجه الدول في القرن الحادي و العشرين مترابطة .

– الحد من الارهاب الدولي يحتاج الى مشاركة عميقة و فعالة لتعزيز الانظمة الامنية .

– تخفيف الفقر و مكافحة التطرف و انهاء انتهاكات حقوق الانسان .

– معالجة انتشار الامراض المعدية و مكافحة الجريمة المنظمة .

– و تحدد الامم المتحدة ست مجموعات من التهديدات التي تشكل مصدر قلق خاص في الوقت الحاضر و المستقبل المنظور:

1/ التهديدات الاقتصادية و الاجتماعية بما في ذلك الفقر و الامراض المعدية و البيئة.

2/الصراع بين الدول.

3/النزاع الداخلي بما في ذلك الحرب الاهلية و الابادة الجماعية و غيرها .

4/الاسلحة النووية الاشعاعية و الكيميائية و البيولوجية .

5/الارهاب

6/الجريمة المنظمة عبر الوطنية.[1]

النزاعات المسلحة الداخلية:

لغة : من نزع ينزع نزعا،معناه نزع الشيء من مكانه ، قلعه(و العامة تقول نزع الشيء اذا عطل او فسد)،ان مصدر الفعل نزع هو النزاع و المنازعة و معناه الخصومة.

و معنى النزاعات الداخلية اصطلاحا : فهي تلك النزاعات التي تدور على اقليم احد الاطراف بين قواته المسلحة و قوات مسلحة منشقة او جماعات تنظيمية مسلحة اخرى و تمارس تحت قيادة مسؤولة عن جزء من اقليمه تحت سيطرة جماعة مسلحة اخرى ، يمكنها القيام بعمليات عسكرية متواصلة منسقة و تستطيع التنفيذ،

[1]-Ibid

هذه النزاعات تتم عادة داخل حدود و اقليم دولة ما.[1] فضلا عن ذلك فقد كان للجهود الدولية في اخضاع النزاعات المسلحة الداخلية الى قدر من التنظيم الدولي ، الاثر البالغ في تحديد مفهوم النزاعات الداخلية ، لكنه يبقى من المفاهيم التي يحيط بها الغموض و ذلك ناتج عن تعدد الاساليب و المناهج المتبعة للوصول الى تعريف دقيق و محدد لها و لعل اهمها اتجاهين رئيسين :

اتجاه موسع يحاول ان يشمل كافة النزاعات المسلحة الداخلية نظرا لتاثيرها السلبي على حماية المدنيين و الاعيان المدنية و تهديدها للسلم و الامن الدوليين .

اتجاه ضيق ياخذ صورة من صور نزاعات المسلحة الداخلية ،بغية اقصاء طوائف من صور التمرد المسلح التي يصعب تجاوزها في تحديد مفهوم للنزاعات المسلحة الداخلية .[2]**الوسائل السلمية لحل النزاعات الدولية:**

ان طرق الحل السلمي التي تستوجب تدخل طرف ثالث مجرد من اية قوة الزامية يمكن تصنيفها الى صنفين بموجب حالتين اثنتين : الحالة الاولى : اذا تعلق الامر بلجوء الاطراف الى جهة ثالثة مكلفة بتسهيل حل النزاع ، و نكون هنا امام اجراءات تقليدية لحل دبلوماسي ،اما الحالة الثانية ، فهي اذا تعلق الامر بتدخل هيئة دولية و في كلتا الحالتين ، يتناول حل النزاع كل الاشكالات سواء كانت قضائية او سياسية.و هذا ما نتعرض له في النقاط التالية

1/الطرق التقليدية للحل الدبلوماسي :

أ-التحقيق الدولي

ب-المساعي الحميدة

ج-الوساطة

د-الصلح

هـ-المفاوضات

2/ الحل السياسي بوساطة منظمة دولية :

أ/تدخل هيئة الامم المتحدة

ب/تدخل منظمات دولية اخرى.[3]

---

[1]-خليل احمد خليل العبيدي ،**"حماية المدنيين في النزاعات المسلحة الدولية في القانون الدولي الانساني و الشريعة الاسلامي"**، اطروحة دكتوراة، كلية الحقوق ،جامعة سانت كلمنتس العالمية ، ،2008،ص94.

[2]-فضيل مهديد،**التنظيم الدولي للنزاعات الداخلية** ،مذكرة ماجستير ،(القانون العام المعمق ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة ابي بكر) ،ص 12.13.

[3]-بسكاك مختار ،**حل النزاعات الدولية على ضوء القانون الدولي** ،مذكرة ماجستير ، قسم العلوم السياسية،جامعة وهران ،2012)،ص63.

–و من الامثلة على التهديدات الامنية الدوليةايضا و التي تستدعي التدخل و التعاون الامني الدولي للقضاء عليها نذكر :

.الارهاب الدولي :

تعريف الارهاب الدولي:

عرف الارهاب على انه العمل الاجرامي المصحوب بالرعب و العنف،و الفزع بقصد تحقيق هدف معين .

و عرف ايضا بمفهومين احدهما واسع و الاخر ضيق ، و فبالنسبة للمفهوم الواسع فيقصد بالارهاب كل جناية او جنحة سياسية او اجتماعية ينتج عن تنفيذها ، اما بالنسبة للمفهوم الضيق فالارهاب يعني الاعمال الاجرامية التي يكون هدفها الاساسي نشر الخوف و الرعب،كعنصر شخصي و ذلك باستخدام وسائل تستطيع خلق حالة من الخطر كعنصر مادي.[1]

الارهاب في الاصل نشاطات جماعات متطرفة ذات افكار ايديولوجية خاصة ،اشتقت من الراي العام و ايضا من الراي المعارض المقبول اجتماعيا و كونت لها تنظيمات سرية،وباساليب و اماكن سرية و غير مكشوفة. الارهاب من وجهة نظر امنية هو الافعال الاجرامية التي يقوم بها الفرد او الجماعة او التنظيم اتجاه اشخاص او اماكن او وسائل مواصلات باستخدام اجهزة و اساليب مبتكرة تضمن تنفيذ الجريمة باقصى درجات القتل و التدمير و الترويع من اجل تحقيق اهداف سياسية .[2]

تتعدد و تتباين الدوافع و الاسباب الكامنة لتصاعد الاعمال الارهابية خاصة في المجال الدولي ،و الذي اصبح فيه اسلوب الارهاب يتطور دوما لاحداث مزيد من العنف و زعزعة الاستقرار و اثارة جو من عدم الاطمئنان ،و تختلف دوافع كل عمل ارهابي عن غيره فترى الباعث غالبا سياسيا،و قد يكون اعلاميا و اقتصاديا ،و قد يرتكب العمل الارهابي و لا تعرف دوافعه بسبب وفاة مرتكب او لعدم السلطات للحقيقة و اسباب العملية الارهابية .

و تجدر الاشارةالى ان منظمة الامم المتحدة قد تعرضت لاسباب و دوافع ظاهرة الارهاب في دراسة تحليلية عن الارهابالدولي عام 1979،على اعتبار انه ليس من المقبول ادانة الارهاب دون دراسة الاسباب و الدوافع المؤدية اليه.3

[1]–خالد السيد،**الارهاب الدولي و الجهود المبذولة لمكافحته** ،مذكرة دكتوراة في القانون الجنائي ، ص252.

[2]–محمد بن حميد الثقفي ،"التعاون الدولي و اثره في سبل التعاون مع مخاطر الارهاب الدولي "،**مجلة كلية التدريب** ،نوفمبر 2013،ص ص 6،7.

[3]–السيد ،**مرجع سابق** ،ص2.

مبررات التعاون الدولي في مجالات مكافحة الارهاب :

أ/طبيعة

و انواع و اهداف الجرائم الارهابية : اذ ان تحليل اي جرائم سابقة او تهديدات لم تنفذ في دولة ما يلحظ ان الاهداف المقصودة خارج موقع الدولة ،كالسفارات و المصالح .

ب/خصائص الجرائم الارهابية :حيث يبرز البعد الدولي في ضحايا و المنفذين و الاهداف و المدربين و المخرضين و التجهيز و الدعم الفني و اللوجستيكي.

ج/اساليب تمويل التنظيمات الارهابية:حيث يلعب التمويل الدولي للتنظيمات الارهابية دورا مبيرا وفقا لنافع التمويل ،سواء في استقبال التبرعات و تحويلها و كذلك في تتبعها و ضبطها ، و لا يمكن السيطرة دونما تعاون دولي.

د/انواع الجرائم الارهابية :يعد التفجير للمباني و المركبات و الشخصيات الاجنبية في الدول المقصودة /اهدافا ذات قيمة عند التنظيمات الارهابية ،و لان هذه المواقع و الاشخاص ذوي بعد دولي فان التعاون الدولي مطلب ملح للمنع و المكافحة.

هـ/اساليب تخطيط و تجهيز و تنفيذ الجرائم الارهابية و من ثم التعامل معها امنيا اذ ان كثيرا من مراحل الجرائم الارهابية لا تتم جميعها في اقليم واحد عادة ،فقد يتم التحريض من دولة و يتم التخطيط في اخرى ،و يتم التجهيز و التدريب في ثالثة ، و قد يتم التنفيذ و الاعلان في دولة رابعة و قد يهرب المنقذ الى دولة خامسة ،و بدون التعاون الدولي يصبح التعامل معها بفعالية ضربا من الخيال.

ز/متطلبات التعاون الامني لبعض الدول:تعد قدرات الكثير من الدول مهما بلغت من التقدم محدودة في التعامل مع الجريمة الارهابية ،وفقا لما اشير اليه ،و هنا تبرز الضرورة للتعاون الامني لمنع و مكافحة الجرائم الارهابية.[1]

الجريمة المنظمة عبر وطنية:

اصبح هذا المفهوم من المصطلحات المتداولة ،بعد ان جاء في تقرير السكرتير التنفيذي لمؤتمر الامم المتحدة الخامس بشان منع الجريمة و معاملة المجرمين لعام 1975و المقصود به هو:

لغويا: الجريمة لغة هي الذنب ، و الخطا و الاثام و التعدي و ما يترتب عليه العقاب اما المنظمة فهي تدل على التنظيم و الية تنظيم حركة الجهاز.[2]

[1]–بن حميد الثقفي ،**مرجع السابق** ،ص ،ص،16،17.

[2]–مها بدران ،**الجريمة المنظمة** ،مذكرة دكتوراة،(جامعة القاهرة ،قسم العلاقات الدولية ،2013)،ص12.

اصطلاحا: حسب الدكتور محمد فاروق البنهان:"تلك الجريمة التي افرزتها الحضارة المادية، لكن تمكن الانسان المجرم من تحقيق اهدافه الاجراميةى بطريقة متقدمة،و لا يتمكن القانون من ملاحقته بفضل ما احاط به نفسه من وسائل ،يخفي بها اغراضه الاجرامية ، و لابد لتحقيق هذه الغاية من تعاون مجموعة من المجرمين ."

الدكتور العيشاوي عبد العزيز فيري: بانها "مجموعة من الجرائم الاجتماعية التي تستهدف المجتمع ابتداءا من افراده الى الاسرة ثم المجتمع الوطني و بالتالي المجتمع الدولي"

كما يعرفها الدكتور دونالد غرييسي :"الجريمة المنظمة هي جريمة ترتكب من قبل شخص يشغل موقعا في عمل قائم ،على اساس تقسيم العمل و مخصص لارتكاب الجريمة."[1]

و تعد الجريمة المنظمة العابرة للحدود من السلوكات الاجرامية المعقدة ،فهي نموذج للجريمة الكاملة تتالف و تتركب كل حلقة من حلقاتها،فوق الاخرى لتشكل في الاخير جريمة واحدة معقدة ،فهي تتعلق بتشكيل جماعة اجرامية منظمة تجعل من الانشطة الاجرامية المختلفة عنوانا لها.[2]

لم يحظ اي تعريف للجريمة المنظمة بالاجماع فلا يزال مفهوما غامضا و غير واضح المعالم فهو يخفي انواعا متعددة من الافعال الاجرامية،و اشكالا مختلفة من المنظمات الاجرامية،و يرجع عدم الاتفاق على تعريف واضح محدد الى عدة اعتبارات اهمها :حداثة هذا المصطلح ،وجود اختلافات و صعوبات عملية حول صياغة تعريف عالمي لها،نظرا الى اختلاف الانظمة القانونية ،من دولة الى اخرى[3]

اجراءات مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية:

هناك نوعان من التدابير المتخذة لمكافحة الجريمة المنظمة على المستوى الداخلي هما:

أ/التدابير الوقائية:

تعد تدابير الوقاية خطوة ضرورية لمكافحة الجريمة المنظمة ، حيث تتخذ الدولة اجراءات تكفل درء خطر وقوع الجريمة المنظكة قبل ارتكابها ، و تتضمن هذه التدابير مثلا القيام بدراسة لمعرفة المشكلة و اسابها ووضع عقوبات رادعة على كل من تسول له نفسه ارتكاب مثل هذه الجرائم .و تدريب اجهزة تنفيذ القانون المختلفة و تزويدها باحدث الوسائل التقنيةوالفنية،بحيث تصبح جاهزة لمواجهة المجرمين فاي وقت ،فضلا عن ضرورة ضبط مواقع النشاطات المؤثرة على الامن.

---

[1]-محمد فوزي صالح،**الجريمة المنظمة و اثرها على حقوق الانسان**،مذكرة ماجستير ،(جامعة يحي فارس ،قسم الحقوق 2009)،ص،ص،11،10.

[2]-**المكان نفسه.**

[3]-مايا خاطر،"الجريمةالمنظمةالعابرة للحدود الوطنيةو سبل مكافحتها"،**مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية**،المجلد27،العدد3،2011.ص511.

ب/التدابير العلاجية:تتخذ هذه التدابير في مرحلة ما بعد وقوع الجريمة المنظكةمباشر،اذ يتعين على الدولة جمع المعلومات اللازمة عن الجريمة،و اهذ الاجراءات الواجب تنفيذها .

اما على الصعيد الدولي فيتم محاربة الجريمة المنظمة عن كريق هيئة الامم المتحدة،من خلال التشريع و التجريم و ايضا اجهزة الانتربول.

ثانيا : اهمية و ضرورة التعاون الامني الدولي:التعاون الامني هو مفهوم يستحق الدراسة و الترويج لعدة اسباب هي:

اولا :تقع العديد من المشكلات الحالية خارج مقدرات الدول على حلها،و من بين التحديات الامنية التي تواجه الدول و التي لايمكنحاها بمعزل عن الدول الاخرى ،نجد القضايا عبر وطنية (العابرة للحدود)،و التي ظهرت بسبب التجزئة و اللا مركزية في النظام الامني الدولي بعد الحرب الباردة ،و عولمة كل من الاقتصاد العالمي و المعلومات الدولية،و النظام الاجتماعي من ناحية اخرى و مثالها الارهاب ،و المشاكل البيئية،الهجرة،الجريمة المنظمة ،المخدرات .....و التي من المستحيل على بلد واحد تامين مصالحه بمفرده.

ثانيا :الامن التنافسي: لم يكن ناجحا ،في بيئة ما بعد الحرب الباردة ،تلك الدول سعت الى تحقيق اهدافها الامنية بالوسائل التقليدية مثل:بناء الجيش و الترسانات او السعي الى الهيمنة المحلية اوالاقليمية، لم يجدو انفسهم افضل حالا ،حيث انهم تسببو في تفاقم مشاكلهم الامنية ،العراق على سبيل المثال،دفع ثمنا باهظا له بسبب الغزو على الكويت و ايضا ايران بامتلاكها لاسلحة الدمار الشامل ما جعل الجميع يتعامل معها بحذر.

للتعاون الامني الدولي اهمية متزايدة في بيئة متفككة الهياكل السياسية الداخلية،يثير تساؤلات حول قدرة بعض الدول على الحفاظ على تماسكها و توفير الضروريات الاساسية لشعبها،و هذا ما يعرف بالدولة الفاشلة،على سبيل المثال:الصومال.

ان الفشل الدولاتي ينتشر الى مستويات اعلى من العنف قد لا يتم احتواؤها داخل الدولة الفردية مما ينتقل بها الى الاقليمية و العالمية .

مما يستدعي تكثيف الجهود الدولية في المجال التعاوني الامني و تعزيزها لمحاربة و مواجهة هذه التهديدات.[1]

[1] خاطر،**المرجع سابق**،ص518.

المبحثالثالث:الأطر النظرية المفسرة للتعاون الأمني الدولي

المطلب الأول: التعاون الدولي الأمني وفقا للمنظور ما قبل وضعي

اولا : التعاون الامني الدولي وفقا للنظرية الواقعية:

يمثل الواقعيون المنظور الاكثر دفاعا عن فكرة اعتبار الامن من الصميم اهتمام و صلاحيات الدولة وحدها،اي ان مفهوم الامن الوطني مربوط مباشرة بالدولة ،حيث يفسر الامن على انه امن الدولة ضد الاخطار و التهديدات الخارجية ، و لا يمكن ضمان هذا الامن الا بزيادة القدرات العسكرية الوطنية و اقامة تحالفات عسكرية دولية ضمن الترتيب النووي العالمي ،و هو مفهوم يعكس التحديات الامنية في ظل الترتيب العالمي ثنائيا لقطب ،و من هنا فان المنظور الواقعي للامن يركز على بقاء الدولة الوطنية باعتبارها الفاعل المركزي و الوحيد في السياسة الدولية و ذلك من خلال حماية حدودها الاقليمية و صيانة سيادتها الوطنية و استقرارها ، ضد اي تهديد عسكري خارجي ،و القوة العسكرية هي الاداة الرئيسية لتحقيق الامن .[1]

ينطلق التصور الواقعي من فرضية ان النظام الدولي هو نظام فوضوي بمعنى غياب سلطة مركزية تضبط سلوكيات الدولة،كما هو موجود في نظامها الداخلي [2]

يقول كينيث والتز "في ظل الفوضى الامن هو :الهدف الاسمى لكن فقط عندما يكون بقاء و استمرارية الدول مضمونا ،ستبحث هذه الاخيرة عن اهداف اخرى ،مثل الهدوء و الربح و القوة "[3]

للحفاظ على سيادة الدولة و بقائها و توسيع نطاقها لابد من بناء قوة عسكرية هجومية ضاربة

-الريبة و الشك كمحدد اساسي في سلوكية الدولة اتجاه نوايا باقي الدول و بالتالي ضرورة الاستعداد و اليقضة ، فالريبة هي امر متاصل في النظام الدولي.

-عدم اليقين في تقدير امكانيات و قدرات و نوايا الخصم،بسبب التضليل الذي يمارسه و كذا بسبب شخ المعلومات،او كثرتها او تضاربها،و هذا ما يؤدي الى سوء الادراك و الوقوع في مشكلة سوء تقدير القوة الحقيقية او القوة المفترضة للدولة الخصم ،و هو ما يدفع الدول الى التصرف بعدوانية .

-السياسة الدولية لا تتصف بالحروب المستمرة ، لكن هناك تنافس امني شديد ،يكون فيه قيام الحرب امرا ممكنا و متوقعا باستمرار.

---

[1]Kenneth N.Waltz،**Theoryof international polities**،Newyork،McGraw-Hill،1979،p102.

[2]لخميسي شيبة ،"**الامن الدولي و العلاقة بين منظمة حلف الاطلسي و الدول العربية فترة الحرب الباردة** "،مذكرة ماجستر،(قسم العلوم السياسية ،معهد البحوث و الدراسات العربية،جامعة الدول العربية)،ص،25.

[3]Waltz،**Op-cit**،p103.

-التعاون بين الدول امر ممكن و قائم فعلا ،لكن مقيد بمنطق التنافس الامني المسيطر ،الذي لا يلغيه التعاون مهما كان حجمه ،فالسلام الدائم الذي لا تنازع فيه الدول من اجل السيطرة ،امر لا يحتمل ان يتحقق[1]

-لتقليص اخطاء و ادراكات و حسابات الدول و صناع القرار،فضل انصار الواقعية الدفاعية ، من امثال ستيف والت، و جاك ستايدر، الاستراتيجيات التعاونية ، و منها تكوين الدول علاقاتدبلوماسية خاصة مع القوى الكبرى لتحقيق امنها، حيث انه من الممكن تحقيق المعضلة الامنية.[2]

و المعضلة الامنية حسب جون هرتز : هي مفهوم بنيوي تقوم فيه محاولات الدول السهر على متطلباتها الامنية بدافع الاعتماد على الذات ،و بصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات ،الى ازدياد تعرض دول اخرى للخطر، حيث ان كل طرف يفسر الاجراءات التي يقوم بها الاخرون على انها تشكل خطرا محتملا.[3]

و يمكن تخفيف المعضلة الامنية عبر المزيد من التعاون بين الدول .

هذه الاخيرة التي تدرك الاخطار التي تنطوي عليها المناقشة و السباق نحو التسلح و هو ما عبر عنه باري بوزان بالفوضى الناضجة .[4]

- نجد ان الواقعيين الجدد قد راجعو قضيتي زيادة القدرات العسكرية للدول ، ادركو ان السبب وراء تلك الزيادة يرجع الى الدفاع عن امن الدولة و اقليمها و محاولة التقليص من مخاطر الامن ،من اجل القوة في حد ذاتها.

كما انه هناك نوع من القطيعة مع الواقعية الكلاسيكية ،حيث يقرون بامكانية التعاون بين الدول و تحقيق الاهداف الامنية و ضمان مكاسب نسبية ،عبر السياسات التنافسية.

-يرى البعض ان هناك عاملين اساسين يسهمان في جعل التعاون امرا صعبا حتى بعد التبدلات التي حصلت عام 1989 ،اولهما هو احتمال الغش ،و ثانيهما هو الاهتمام الذي تبديه الدول بما يعرف باسم :"المكاسب النسبية".

- برغم مناداة الواقعيين الجدد بضرورة عدم توسيع مفهوم الامن و ابقائه ضمن مفهومه التقليدي الدولاتي ،الا ان الدعوة الى ضرورة التوسيع كانت من لدن بعض الواقعيين البنيوين خاصة المنتمين منهم الى "مدرسة كوبنهاجن".مثال "باري بوزان"و "اولي ويفر"، و الليبراليين الجدد ،و الواقعيين البنيويين ، من امثال "روبرت

---

[1] لخميسي شيبة ،**مرجع سابق** ،ص 27.

[2] JEAN JACQUES ROCHE،**THE ORIES DES RELATION INTERNATIONAL**، PARIS، MONTHRESTIM،2004.P، 93.

[3] -جون بيلس و ستيف سميث ،**عولمة السياسة العالمية** ،(الامارات العربية المتحدة :مركز الخليج للابحاث،2002)،ص418

[4] -جويدة حمزاوي ،"**التصور الامني الاوروبي :نحو بيئة امنية شاملة و هوية استرتيجية في المتوسط**"،مذكرةماجستر،(قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة باتنة ،2011)،ص20.

كيوهان "و "جوزيف ناي"،الا ان هذا التوسيع كان شكليا فقط ،من خلال توظيف مفاهيم جديدة للامن كمفهوم الامن المشترك .[1]

– خلافا لاراء اولئك الواقعيين الجدد،مثل والتز ،و ميرشايمر ، المتشائمين بشان التعاون بين الدول في عالم ما بعد الحرب الباردة يوجد كتاب واقعيين اخرين يطرحون تقييما اكثر تفاؤلا ،اذ يرى تشارلز غلاسر مثلا انه:"خلافا للمحكمة التقليدية ،فان النزعة العامة الوية للخصوم في التنافس ليست نتيجة منطقية حتمية للافتراضات الاساسية،للواقعية البنيوية "،و يقبل غلاسر جزءا كبيرا من تحاليل و افتراضات الواقعية البنيوية ،لكنه يجادل بانه يوجد نطاق واسع من الظروف التي يمكن للخصوم ان يحققو فيها اهدافهم الامنية على افضل وجه عبر السياسات التعاونية ،بدلا من السياسات التنافسية،في مثل تلك الظروف سوف تختار الدول التعاون بدلا من المنافسة .لذا فان الامن يرى على انه "مشروط"بالظروف السائدة حينه.[2]

ثانيا:التعاون الامني وفق المنظور الليبرالي :

ترتكز الليبرالية على المبادئ الاساسية التالية:

–الالتزام بالاشكال الديمقراطية للحكومات .

– التاكيد على الترابط يولد السلام.

– حالة السلام و العدالة هما نتاج تصميم مقصود.

– الاصلاح يجب ان يتم على المستوى الدوليحيث ان المؤسسات الدولية مثلها مثل الدول بحاجة الى ان تكون ديمقراطية.

–ضرورة ادخال الحركات الاجتماعية في هياكل صنع القرار على الصعيدين الوطني و الدولي،و اشاعة الديمقراطية على صعيد القواعد الاساسية، او ما يسميه ريتشارد فالك بالعولمة من الاسفل.[3]

و تركز على ان الدول الديمقراطية لا تميل الى المحاربة الدول الديمقراطية لا تميل الى محاربة الدول الاخرى ،لذا فان الديمقراطية تعتبر مصدرا رئيسا للسلام .و كما هو الحال بالنسبة " المذهب المؤسسي الليبرالي "،فقد لقيت تلك الفكرة دعما واسعا في الاوساط السياسية و الاكاديمية الاوروبية ،و قد تعمد الرئيس بيل كلينتون في خطابه عن حالة "الاتحاد "عام 1994،الاشارة الى غياب الحرب بين الديمقراطيات كتبرير للسياسيات الامريكية الرامية الى تعزيز عملية نشر الديمقراطية في ارجاء العالم .

[1]–حمزاوي،**مرجع سابق**،ص،22.

[2]–بيلس و سميث،**مرجع سابق** ،ص،42.

[3]JACQUES ROCHE،**OP-CIT**،P.108.

و يمكن رؤية دعم لهذا الراي في السياسة الغربية الرامية الى تعزيز الديمقراطية في اوروبا الشرقية و الوسطى ،بعد نهاية الحرب الباردة و فتح الباب امام انضمام هذه الدول الى الاتحاد الاوروبي.[1]

الليبرالية :هي من المنظورات التي تمتلك تصورا امنيا مخالفا للواقعية ،هذا الاتجاه يعتبر الامن القومي و التحالفات نتاجا لتطبيق المنظور الواقعي ،لكن الليبراليين يمتلكون تصورا بديلا يتمثل في الامن الجماعي و هو وفقا ل "قولد ستين "يتمثل في " تشكيل تحالف موسع يضم اغلب الفاعلين الاساسين في النظام الدولي ، بقصد مواجهة اي فاعل اخر" ، و قد وضح الفيلسوف الالماني ، "ايمانويل كانط "اسس هذا التصور قبل قرنين من الزمن ،عندما اقترح انشاء فيدرالية تضم دول العالم ،حيث تتكتل غالبية الدول الاعضاء في منظومة الامن الجماعي ستتعاون مع بعضها البعض ،ضد اي دولة تسعى لتحقيق مصالح ضيقة،و هي الفكرة التي انطلق منها الرئيس الامريكي "وودرو ولسن "في تصوره لعالم يسوده السلام .

و هو الذي قرر بعد نهاية الحرب العالمية الاولى انشاء عصبة الامم لتعزيز السلام في العالم ،في ظل الصورة المروعة لضحايا الحرب .

فقد صرح في جانفي 1918،بضرورة ان تقوم هذه العصبة على اربعة عشر ركيزة ، ستقود الى نظام عالمي مستقر لما بعد الحرب ،بما فيها ضمان حق الاستقلال للبلدان الصغيرة ،التي كانت ضحية انظام توازن القوى ،و اضافة الى انشاء منظمة دولية تسهر على اقرار الامن كبديل لنظام توازن القوى، و لكن لسوء الحظ ،فقد ادت الفاشية في كل من المانيا و اليابان الى اندلاع الحرب العالمية الثانية.

و منذ ذلك الحين لم يتمكن نظام الامن الجماعي من فرض نفسه ،تاركا المجال للامن القومي ،و التحالفات التي ميزت العالم خلال الحرب الباردة ،على العديد من البلدان التي عملت في هذه الفترة على انشاء منظمات للامن الجماعي ،في مواجهة منظور الامن القومي ،و هذا ليس بهدف تعزيز امنها العسكري فحسب بل الاقتصادي و الثقافي ايضا .

و من بينها الجامعة العربية و منظمة الوحدة الافريقية و غيرها .

بل ان الامم المتحدة في حد ذاتها انشات في المقام الاول للعب دور منظمة الامن الجماعي و ذلك على الرغم من هيمنة الدول الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الامن .[2]

-[1] بيلس و سميث ،**مرجع سابق** ،ص 428.

-[2] تاكايوكي يا مامورا،"**مفهوم الامنفي نظرية العلاقات الدولية** "، ترجمة عادل زقاغ،http:.//www.geocities.com/adelzeggagh/secpt.html، تاريخ التصفح :2019/02/23.

بالنسبة للمفكرين "كيوهان " و "ناي" اللذين طورا نظرية الاعتماد المتبادل باستخدام مصطلح جديد هو " الاعتماد المتبادل المركب "ذلك ان الامن يتحقق نتيجة تعقد و ترابط العلاقات التجارية و الاقتصادية بين الدول.

اذ يعتقد الليبراليون ان نشر القيم الليبرالية و تحرير التجارة يحفزان على السلام و انه كلما زاد العالم راسمالية ،كلما اضحى سلميا ،و ان السياسات الدنيا هي التي تحدد اجندة الامن .

و ينظر الى تداعيات الاعتماد المتبادل : الشبكات المالية العابرة للقارات و الفاعلين غير الدولاتيين ، على انها مقيدة بالبعدين القاري و العالمي .[1]

لقد اقترنت نظرية " السلام الديمقراطي "الى حد بعيد بكتابات مايكل دويل و بروس راست ،كما ان الواقعيين المعاصرين تاثروباعمالهوبز و روسو و ميكيافيلي ،فان دويل يشير النظرات المتبصرة المتضمنة في مقالة " ايمانويل كانط "لعام 1795 المعنونة "السلام الدائم "

يقول دويل ان التمثيل الديكقراكي و الالتزام الايديولوجي بحقوق الانسان ، و الترابط العابر للحدود الوطنية ،كل ذلك يفسر اتجاهات" الميل الى السلام " التي تتميز بها الدول الديمقراطية و يجادل ايضا بان غياب هذه الصفات يفسر السبب الذي يجعل الدول غير الديمقراطية " ميالة للحلرب ".

فمن دون هذه القيم و القيود فان منطق القوة يحل مكان منطق التوفيق.

المطلب الثاني : التعاون الامني الدولي وفقا لمنظور بعد وضعي :

اولا : التعاون الامني وفقا للنظرية البنائية :

تركز البنائية على متغير الهوية الذي اهملته الواقعية الجديدة ، و هو ما يفسر فشلها في تفسير الاشكال الجديدة من النزاعات و بالذات الداخلية منها ،بالاضافة الى اهمالها عامل الادراك، و الافكار و المعايير المحددة لمصالح الفواعل و طبيعة سلوكاتهم الدولية المتارجحة بين التنافس و التعاون .

و يرى ويند ان الهويات و المصالح ليست من المعطيات كما يذهب اليه الواقعيون و انما هي اشياء قمنا بايجادها ،لاننا عملنا جميعا على اضفاء صفة الذاتية على الطريقة التي يوجد بها عالم .

و لم تهتم النظرية العقلانية بمتغير الهوية في فهم التفاعلات الداخلية لتفسيرسلوك الدول ، فالواقعية تفسرها بانها نتاج البنية الفوضوية للنظام الدولي ، في حين ترجعها الليبرالية الجديدة ، الى العمليات التفاعلية للمؤسسات الدولية ، و في الحالتين ينظر الى الدولة كفاعل منفصل لا يعبر الا عن مصالحه القومية الخاصة ، و هنا يذهب

[1]Jacques Roche ،**OP-CiT**،pp 102-103.

البنائيون الى زيادة الاهتمام بهويات و الفواعل حتى نستطيع تشكيل مصالح مشتركة تعبر عن هويات جماعية ، تجعلنا نتجاوز التصور الامني الى تصور جماعي قائم على ضمان القواعد العامة المشتركة بين الدول ، فالهويات الجماعية و المصالح المشتركة تتشكل من عمليات التفاعل بدل ان تكون مشكلة قبل التفاعل ، و بالتالي لا وجود للمعضلة الامنية تلقائية بين الدول.[1]

الأمنوالسلاملدى أتباع البنائية:

اهتم أتباع النظرية البنائية بدراسة الأمن والسلام، وقد تركزت دراسات البنائيين على ثلاثة محاور:

1 –أشار بعض البنائيين إلى ما يسمى بثقافة الأمن لدى بعض البلدان التي تحدد الرؤية والسياسات الأمنية لتي تضعها هذه الدول فيما يتعلق بأمنها القومي. تأسيساً على كتابات البنائيين الأوائل عن الثقافة والقيم والهوية، يحاول أتباع النظرية البنائية دراسة الأثر التراكمي لتشكيل نوع منالثقافةملامحها الأساسية "الأمن"، أي إن ارتكازاتها الأساسية المنطقية هي تحقيق الأمن والسلام كأولويةللحكومة المركزية، وخاصة إذا كانت هذه الدول تعاني من العديد من الأزمات والتحديات وعدمالاستقرار؛ وهذا يقود إلى تداول مفاهيم وقيم تتعلق بالأمن وتصبح هذه المفاهيم و القيم جزءاًكبيراً من الإطار الاجتماعي "البناء" الذي يتفاعل معه الأفراد، وفي ظل ذلك التفاعل تصبح ثقافةالأمنهي العامل الأساسي في رسم السياسات للدول.

2/طور مجموعة من اساتذة العلاقات الدولية ، تحت عنوان :"التجمعات الامنية" او الجماعات الامنية مجموعة من الدراسات التي استمدت من دراسات كارل دويتش كثيراً من الافكار و المبادئ.

توجد التجمعات الأمنية عندما تشعر مجموعة من الدول بأنها مجموعة واحدة،ولديها الإحساس بالانتماء إلى هذا التجمع، وتبدأ هذه الدول بتأسيس مؤسسات و هيئات للحفاظ على السلام والأمن داخل هذا التجمع.

أهمها التجمعات الكبيرة التي يعكسها نظام الأمن الجماعي على الصعيد الدولي، والنوع الآخر هوالأصغر أو التجمع الاقليمي الذي ينشأ عندما تجتمع مجموعة من الدول لتنشئ نظاماً مشتركاً للأمن، مع احتفاظ كل منها بسيادته واستقلاله. وقد تركزت أغلب الدراسات في هذا المجال فيعدة أسئلة مثل: كيف تؤثر القيم والمؤسسات للمجتمعات الأمنية في السياسات الأمنية للدول؟ و كيف تتغير التجمعات الامنية؟.

3 –المحور الثالث في إسهام البنائية في الدراسات الدولية المتعلقة بالأمن والسلام وتتمثل في انخراط مجموعة من البنائيين في الجدل المتعلق بمفهوم الأمن القومي.

---

[1]– بيلس و سميث ،**مرجع سابق** ،ص ص 428،429.

فمن المعروف أن مفهوم الأمن القومي كان دوماً يركز على الجانب العسكري ولاسيما خلال الحربالباردة الذي ارتبط ارتباطاً كبيراً بأدبيات النظرية الواقعية في العلاقات الدولية. إذ يشكل الأمن القومي: المفهوم الأساسي للواقعية في دراسة العلاقات الدولية.إلا أنالاتجاهات الجديدة منذ الثمانينيات منالقرن العشرين وبشكل خاص بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي برزت مجموعة منالاتجاهات التي تدعو إلى توسيع هذا المفهوم أي مفهوم الأمن القومي ليشمل جوانب عديدة فضلاً عن الجانب العسكري، و برز في هذا الاتجاه كتابات باري بوزان وريتشارد ألمانفضلاً عن تيار يسمى الدراسات النقدية في الأمن التي تضم مجموعة من الكتاب منأتباع النظرية النقدية أو ما يسمى بمدرسة فرانكفورت، وقد نُشر العديد من الكتب في هذا الاتجاه الذي يدعو ليس فقط توسيع المفهوم، بل إلى تحويل الاهتمام لهذا المجال من الدراسات، وجعلالاهتمام يتركز على موضوعات أخرى مثل الديموقراطية، والبيئة، وحقوق الإنسان، والاقتصاد،والهجرة غير الشرعية والأمراض السارية مثل الأيدز وغيره...[1]وفي خضم هذا الجدل برز مفهوم الأمن الإنساني الذي يعبر عن ان جوهر الدراسات الامنية يجب ان يكون الإنسان وليس المادة؛ وهذا ما يعرف بالأمن الإنساني .إن المنطق الفكري الذي يبني عليه أتباع هذا التيار الجديد رأيهم هو الآتي: ما الذي نحاول أن نحافظعلى أمنه. بمعنى آخر ما موضوع الأمن؟ بالنسبة إلى أتباع هذا التيار موضوع الأمن هو الإنسان،وإذا كان الهدف هو أمن الإنسان فإن مصادر الخطر في هذا المجال متعددة (الاحتباس الحراري،والتمييز العنصري،وانتهاك حقوق الإنسان....) هذه الموضوعات كلّها يجب أن تُؤلِّفُ جزءاً مناهتمام الدراسات الأمنية. وفي هذا الاتجاه يكتب أوليه ويفر و باري بوزان : ان الأمن يجب أن يشمل قطاعات أخرى مثل الأمن الاقتصادي والاجتماعي للإنسان.[2]

– اما بالنسبة الى أتباع البنائية فمفهوم الأمن كمفهوم الأناركي أي ان قيمته و معناه تعتمد على ما تجعل منه الدول.

وكما قال الكسندر Wendt Alexander: " أناركي هي كما يراها ويجعل منها الفاعلون أو الدول" اذا هو مفهوم يعتمد على عملية البناء الناتجة عن تفاعل الدول، مع البناء الاجتماعي في النظام الدولي. فبعض الأحيان الدول تعتقد في مرحلة معينة أن الأمن القومي بمعناه التقليدي هو الأفضل في حين في وقت آخر أو مرحلة وظروف مختلفة (التطور الاقتصادي، والحفاظ على البيئة، وبناء مؤسساتالمجتمع المدني، ونشر الديموقراطية تأتي على أولويات الأمن القومي. بمعنى آخر إنالامن القوميليس شيئاً معطى بل هو حصيلة العملية التفاعلية بين الوحدات والبناء ويعكس القيم والقواعد التيتضبط التفاعلات. مما سبق نجد أن النظرية البنائية ترفض افتراض

[1]– خالد المصري ، النظرية البنائية في العلاقات الدولية،**مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية**، مجلد 3، ع 2،2014،ص 327.

[2]– **المكان نفسه**.

الواقعية عن العلاقات الدولية أومايسمى بالبلياردو كتصور للعلاقات بين الدول في النظام الدولي. لأنه أغفل العوامل الاجتماعيةوالثقافية وعلى رأسها مسألة الهوية في سلوك الفاعلين. هذا يعني أن أتباع البنائية أرادوا وضع منهج أو تصور اجتماعي للعلاقات الدولية مقابل البناء المادي الحتمي الذي تقوم عليه النظريات الوضعية. هذا التصور يعكس العلاقة الجدلية بين الوحدات و البناء.. ومحور هذا التصور هو الأفكار،التي تربط الطرفين .و بذلك نجد ان البنائيين يهتمون بمسالة التغيير و لاسيما دور الافكار في تشكيل الوعي الانساني لما يدور حوله.[1] وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن البنائية كنظرية أو مدخل لدراسة العلاقات الدولية وفهمها قدازدهرت ازدهاراً كبيراً في السنوات العشرين الماضية أي مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إِذْ وجد فيهاالعديد من الأكاديميين النظرية الأكثر قدرة على تفسير العديد من الظواهروفهمها في هذه المرحلة. مثل الحروب الأهلية، وانفصال بعض الدول عن دول أخرى وحركات تطالب بالاستقلال وتحمل لواءهويات جديدة. كذلك هناك عودة للثقافة في العلاقات الدولية.تعكس طبيعة المرحلة والقضايا التي شهدتها هذه المرحلة. فمن أطروحة صراعالحضارات لصومائيلهنتنغتون إلى العديد من الاتجاهات الفكرية الجديدة التي تعكس دور العواملالاجتماعية في العلاقات الدولية، ذلك كلّه يعبر عن هيمنة الاتجاهات الجديدة في دراسة العلاقاتالدولية.[2]

ثانيا : التعاون الدولي وفق النظرية النقدية:

ان الفكرة القائلة : ان العلاقات لا تتاثر سياسة القوة فحسب ، بل ايضا بالافكار يعتنها كتاب يصفون انفسهم بانهم منظرون نقديون غير ان النظرية النقدية ،ليست نظرية واحدة ، بل هي مجموعة من النظريات ، يختلف الكثير منها من نواح هامة لكنها تشترك كلها بعدد من النواحي :-

احداهما هي ان البنى الاساسية للسياسة الدولية هي بنى اجتماعية و ليست مادية صرفة ، و ثانيها هي ان تتغير الطريقة التي نفكر بها في شان العلاقات الدولية يمكن ان تحدث تحولا الى المزيد من الامن الدولي .

تصف مجموعة من المنظرين النقديين نفسها بانها اعضاؤها تفسيريون ف هم يشتركون على احد الاصعدة ، بكثير من الافتراضات الواقعية الرئيسية المتعلقة بالسياسة الدولية الفوضوية ، و ان لدى الدول قدرات هجومية ، و ان الدول لا يمكن ان تكون متاكدة بشكل مطلق من نوايا الدول الاخرى ، و ان الدول لا يمكن ان تكون متاكدة بشكل مطلق من نوايا الدول الاخرى ، و ان الدول ترغب في البقاء، و ان الدول تحاول ان تسلك سلوكا عقلانيا .

[1]-بيلس و سميث ،**مرجع سابق** ،ص ،429.

[2]BarryBuzan،**The Evolution of internationalsecuritystudies**،cambridgeuniversitypress،newyork، 2009، p 16.

كما انهم يعتبرون انفسهم بنيويين اي انهم يعتقدون بان مصالح كل دولة على حدى من خلال تركيبة النظام الدولي .

و يجادل وينت في دراسته "الفوضى تفهمه من الدول" و بان معضلة الامن و الحروب تنجم عن النبوءات التي تحقق ذاتها .

ان منطق المعاملة بالمثل يعني ان الدول تحصل على معرفة مشتركة بشان معنى القوة ، و انها تتصرف بناءا على ذلك ، و يجادل ايضا بان في وسع سياسات الطمانننة ان تساعد ايضا على تحقيق بنية للمعرف تستطيع ان توجه الدول نحو تكوين جماعة امنية تتمتع بدرجة اكبر من السلام .[1]

و مع ان التفسيرين يجادلون بان معضلات الامن ليست مسالة قضاء و قدر ا، الا انهم يختلفون حول ما اذا كان بالامكان تفاديا ، يرى البعض ان كون التركيبات تبنى اجتماعيا لا يعني ، بالضرورة ان يمكن تغييرها ، و يتجلى ذلك من ملاحظة ويندت بان البنى الاجتماعية تفيد التصرف في بعض الاحيان لدرجة ان تصبح الاستراتيجيات التحولية متعذرة .

ان فهم الدور الحاسم للبنية الاجتماعية ذو اهمية في تطوير سياسات و عمليات التفاعل ، التي من شانها ان تقضي على التعاون بدلا من الصراع ، و يرى يرى المتفائلون انه يوجد تراخي كاف في النظام الدولي يسمح للدول بان تتبع سياسات التغيير الاجتماعي السلمي بدلا من الانخراط في الصراع على حيازة القوة و ينطوي على المنافسة الابدية ، يرى معظم التفسيريين انه اذا وجدت فرص لتعزيز التغيير الاجتماعي فان عدم اتباع مثل تلك الساسات ينطوي على عدم الشعور بالمسؤولية.[2]

التعاون الامني وفقا للنظريات ما بعدالوضعية :

وانطلاقا من قيمة الخطاب فان ما بعد الحداثيين يعتبرونه المنظار الوحيد لفهم سلوكيات الدول و سياستها ولذلك فالدراسات الامنية بحسبهم ما هي الا دراسة كقارنة كخطابات امنية متباينة.

من هنا فان جل النظريات التي اعقبت النظرية الواقعية حاولت رسم تصورها للسياسة العالمية على خلفية نقد التصور الواقعي ، و حتى تهديمه،"بروز النزعة التهديمية في العلاقات الدولية".

في دراسته المعنونة " ببؤس الواقعية الجديدة " يوجه ريتشارد اشلي ، انتقادا شديدا للتصور الواقعي للسياسة العالمية، حيث يقول ::"ان النيو واقعية كنظرية وضعية تعاملت مع بنية النظام الدولي كقانون طبيعي ترهن التنوع

[1]-نعيمة خطير،" الامن كمفهوم مطاطي في العلاقات الدولية ...اشكالية التعريف و التوظيف"،**المجلة الجزائرية للدراسات و الابحاث** ، العدد2،ص249.

[2]-بيلس وسميث ،**مرجع سابق** ،ص 435.

الزماني و المكاني و تجرد التفاعلات السياسية من امكانية القدرة على التغيير ،انها ايديولوجية توجه مشروعا شموليا لاطراف العالم ،و اجزائه".

من هنا يقر اشلي بان النظرية الواقعية تقف عقبة امام ارساء دعائم نظام دولي يعزز الامن و يحفظه فتارؤية الواقعية هي التي تصنع خطابا سياسية يمثل مشكلة مركزية لانعدام الامن الدولي .

لذلك يصفها اشلي بانها الايديولوجية التي تحمل مشروعا شموليا يشجع على بروز الصراعات الامنية باعتبارها —اي الواقعية–تركز على متغير القوة في فهم سياسات الدول ، و في هذا السياق يرى جون فاسكر :"ان السياسة القوة هي صورة للعالم الذي يشجع السلوك الذي ياتي بالحرب و بهذا المعنى فان محاولة موازنة القوة هي في حد ذاتها جزء من السلوك نفسه الذي يؤدي الى الحرب و بحسبه فان التحالفات لا تنتج السلام بل تؤدي الى الحرب .

– فهذه النظرية تبحث عن تفسيؤات متعددة للعالم ، لا كما هو الحال عند الواقعيين الذين يبحثون عن تفسير واحد لعالم واحد ،فكل شيء بحسب انصار ما بعد الحداثة قابل للتفسير و التاويل من الامن ،و القوة و الفوضى و النظام الدولي ، بلو حتى التاريخ الذي يفترض انه مسار تتطوري من الاحداث المتعارف عليها ،كما ان ذاتية المعرفة لا موضوعيتها يدفعهم الى تشكيل خطاب امني ذو بعد معياري فالقيمة الاساسية للمقاربة النظرية هي خلق بيئة امنية و مسالمة استنادا الى خطاب تعاوني سلمي

و المشكلة في الخطاب الامني الواقعي انه قدم رؤية صلبة و متماسكة عن الامن الدولي تتميز بالانغلاق و الحجر المعرفي الذي يتعامل مع العقل الانساني باعتباره عقلا واقعيا لا يمكنه التفكير في اطر و تفسيرات امنية بديلة.[1]

[1]– شيبة،**مرجع سابق** ،ص 112.

خلاصة الفصل الأول

في نهاية الفصل الاول نستخلص ان:

– الحلف عبارة عن علاقة تعاقدية بين الدول من اجل حماية مصالحها و زيادة قوتها ،و لمواجهة التهديدات التي تعترضها .

– التعاون الامني الدولي هو تكاثف للجهود الدولية لمواجهة التهديدات الدولاتية (دولة تمس بامن دولة اخرى) او غير الدولاتية(جلرائم منظمة عابرة للحدود،ارهابدولي،نزاعات داخلية ، اسلحة نووية ...).

المنظور الواقعي في العلاقات الدولية اكد على انه لا يمكن ضمان امن الدولة الا بزيادة القدرات العسمرية الوطنية و اقامة التحالفات العسكرية،و ان القوة العسكرية هي الاداة الاساسية لتحقيق الامن.

– الليبراليون يختلفون تماما عن الواقعيين في منظورهم الامني ،حيث يعتبرون ان الامن القومي و التحالفات هي نتاج لتطبيق المنظور الواقعي ،و يمتلكون تصورا بديلا يتمثل في الامن الجماعي و الاعتماد المتبادل .

– في حين يذهب البنائيون الى زيادة الاهتمام بهويات الفواعل حتى تستطيع تشكيل مصالح مشتركة تعبر هويات جماعية تجعلنا نتجاوز التصور الوطني ، الى تصور جماعي قائم على ضمان القواعد العامة،المشتركة بين الدول و بالتالي عدك وجود كعضلة امنية.

– اما النظرية النقدية فقد ركزو على دور البنية الاجتماعية و اهميتها في تطوير سياسات و عمليات التفاعل فالفهم الخطا للبنية الاجتماعية قد يؤدي للقضاء على التعاون بدل الصراع.

– في حين نظرية ما بعد الحداثة ركزت على انه خلق بيئة امنية مسالمة استنادا الى الخطاب التعاوني السلمي.

– اختلاف الاطر النظرية المفسرة للتعاون الامني بين الدول مرده اختلاف مبادئ و مرتكزات نظريات العلاقات الدولية ، لكن الشيء المشترك هو ان التعاون الامني الدولي ضرورة تسعى الدول الى تحقيقها في ظل النظام الدولي القائم

.

الفصل الثاني

مقومات و مرتكزات العلاقة بين تركيا
الولايات المتحدة الأمريكية.

بعد التطرق في الفصل الاول الى الاطار المفاهيمي للدراسة ،فقد خصص الفصل الثاني لدراسة و تفصيل العلاقات التركية الامريكية و الذي عولج فيه الجذور التاريخية للعلاقات التركية –الامريكية و التي تمتد من عهد الدولة العثمانية الى يومنا هذا ثم التطرق الى البعد الاقتصادي للعلاقات التركية الامريكية و في الاخير تم التطرق الى اهم القضايا السياسية المؤثرة،على مسار العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة الامريكية و تركيا

و قد عالج هذا الفصل ثلاث مباحث رئيسية هي :

المبحث الاول :الجذور التاريخية للعلاقات التركية الامريكية

المبحث الثاني :البعد الاقتصادي للعلاقات التركية الامريكية

المبحث الثالث :البعد السياسي للعلاقات التركية الامريكية

المبحث الاول :الجذور التاريخية للعلاقات التركية الامريكية:

يرجع السبب وراء تتبع و دراسة الجذور التاريخية للعلاقات التركية الامريكية الى محاولة فهم بدايات التعاون بين البلدين و البحث عن الدوافع التي جعلت كل دولة منهما تسعى لربط علاقات تعاونية مع الطرف الاخر .

و قد تناولنا في هذا المبحث الجذور التاريخية للعلاقات التركية الامريكية ،و الذي اشتمل على :نشأة و تطور العلاقات بين تركيا و الولايات المتحدة الامريكية و التي ترجع جذورها الى الدولة العثمانية و الاهمية الجيوستراتيجية لتركيا بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية ،و اهمية الولايات المتحدة الامريكية بالنسبة لتركيا،بالاضافة الى دراسة العلاقات بينهم في ظل حكومة حزب العدالة و التنمية و ايضا ابراز العلاقة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

المطلب الاول : نشأة و تطور العلاقات التركية الامريكية:

ترجع الجذور التاريخية للعلاقات التركية الامريكية الى العلاقات التجارية بين الدولة العثمانية و الولايات المتحدة الامريكية ،و التي استمرت الى يومنا هذا ،و ذلك مرورا بالعديد من المحطات التاريخية .و التي سنتطرق اليها في هذا المطلب:

اولا : تطور العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية و تركيا:

ان الظروف التي تحيط باي بلد لا تقف على حال ،بل هي في تغير مستمر ، فالظروف التي كانت تعاني منها الولايات المتحدة الامريكية تغيرت بفعل عامل الزمن ،الامر الذي جعل للولايات المتحدة ،توجهات جديدة في العلاقة مع الامبراطورية العثمانية ،قائمة على دبلوماسية جديدة قوامها تسهيل مهمة انتشار البضائع الامريكية في الاسواق العثمانية ،فكانت مداخل للتدخلات الغربية في الشان العثماني ، و هذه المداخل كانت في حد ذاتها علامة مميزة في تجسيد العلاقات بين الامبراطورية العثمانية و غيرها من الدول خاصة الدولة الامريكية .[1]

وصلت اول سفينة تابعة للولايات المتحدة و كانت حربية الى العاصمة اسطنبول في التاسع من كانون الاول عام 1800،و هي الفرقاطة جورج واشنطن ،و كان قائدها القبطان وليم بينردج،و قد طلب منه الابحار الى اسطنبول ،عندما كانت في زيارة الى الجزائر ،و في وقت سابق من السنة،لتؤدي لداي الجزائر الضريبة .

ارسلت الادارة الامريكية وفدا سياسيا ،و ضم في عضويته كبار التجار عام 1810،ليتفاوض مع حكومات دول البحر المتوسط للبحث في السبل الكفيلة بفتح قنصليات تجارية و تعيين وكلاء تجاريين .و نجح الوفد التجاري مع

[1]- ريز لطيف صادق،**العلاقات الامريكية التركية في ظل عهد حزب العدالة و التنمية (2003-2011)**،مذكرة ماجستير ،(جامعة الشرق الاوسط،قسم العلوم السياسية ،كلية الاداب و العلوم ،1432هـ-2011م)،ص22.

الدولة العثمانية اذ اسس البيت التجاري الامريكي ،و مقره العاصمة واشنطن في العام 1811م,،افتتح فرعا له في مدينة سميرنا العثمانية، ازمير ،و تمكن دافيد اوفلي من ادارة اكبر عملية تجارية امريكية خارجية عندما شحن مئة طن من الافيون العثماني من مدينة سميرنا الى ميناء كانتنون الصيني ،و لم تقتصر العمليات التجارية للفرع على الافيون فحسب بل امتد نشاط سفنه لنقل السجاد و الصمغ و زيت الزيتون و الزبيب و البرتقال و الالبسة و الخشب و التبغ و السكر و شمع العسل و الادوات و الالات للتجهيز المصانع.

وفي عام 1824م قامت العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الامريكية و الدولة العثمانية ،و منذ ذلك التاريخ تركز النشاط الدبلوماسي الامريكي على تسهيل مهمة سيطرة البضاعة الامريكية على الاسواق العثمانية ،و قد جلبت اسواق الشرق الادنى اهتمام الحكومة الامريكية منذ بدايةلقرن التاسع عشر فحاولت توقيع معاهدة تجارية مع السلطات العثمانية ،لتسهيل التجارة و حرية المرور لسفنها عبر المضائق و ارسال قناصلها الى اي مدينة عثمانية. وفي عام 1820م عبر وزير الخارجية الامريكي عن اهمية الاسواق العثمانية بقوله :"على الرغم من ان تجارتنامعالامبراطورية العثمانية لازالت محدودة الكمية و تفتقر الى ضمانات و المعاهدات التي تنظمها فانها تعتبر ضرورية و مهمة جظا ،ففي عام 1829م كان مجموع قيمة البضائع المصدرة من الامبراطورية العثمانية لازالت محدودة الكمية و تفتقر الى ضمانات و معاهدان منظمة فانها تعتبر ضرورية و مهمة جدا.[1]

تشير الدراسات الى ان العلاقات التركية الامريكية وجدت طريقها بعد اعلان مونرو عام 1823،و في عام 1824كانت بداية العلاقات الامريكية التركية الاقتصادية ،و بعد اعلان مونرو 1823ادركت الولايات المتحدة الامريكية مكانة الامبراطورية العثمانية في الشرق ،ففي عام 1829وجهت الولايات المتحدة الامريكية بعثة لها الى عاصمة الامبراطورية ،ووقعت اتفاقية تجارية عام 1830و هي الاولى من نوعها مع الامبراطورية العثمانية.[2]

في ضوء هذه المعاهدات تطورت العلاقات العثمانية التركية و ازداد النشاط الامريكي في المنطقة ،تلي هذه المعاهدة عدة معاهدات كمعاهدة حف التجنس ،و معاهدة تبادل المدانيين و المجرمين عام 1874م ،و في مستهل خمسينات القرن التاسع عشر ،حاول الامريكيون الحصول على ميناء اونوس من الدوة العثمانية في مقابل تقديم مساعدات عسكرية و مالية ،الا ان تلك الجهود لم تثمر في الحصول على موافقة الدولة العثمانية على ذلك ،و خلال هذه الفترة ابدت الولايات المتحدة الامريكية اهتماما كبيرا بانحلال الدولة العثمانية وضعفها.

[1] **المكان نفسه.**

[2] -كريم مطر حمزة الزبيدي،**النشاط التجاري الامريكي تجاه الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر** ،مذكرة ماجستر(العراق ،جامعة بابل ،كلية التربية)،ص6.

اسفرت الحرب العالمية الاولى 1914–1918 ،التي خاضتها الدولة العثمانية الى جانب دول المحور عن نتائج مدمرة بالنسبة اليها، اذ حيث انتزعت منها بموجب معاهدة سيفر في العاشر من اب / اغسطس 1920،كل الاراضي الاسيوية باستثناء اسيا الصغرى ،و حتى هذه اقتطعت منها منطقة حول ميناء "ازمير"و اعطيت لليونان ،كما تقرر وضع مضيقي البوسفور و الدرندنيل تحت الادارة الدولية ،و في اوروبا ثبتت حدود تركيا على بعد اميال قليلة من اسكنبول ،و كرد على ذلك كله ،فضلا عن اسباب داخلية اخرى قامت حرب الاستقلال في تركيا بقيادة مصطفى كمال و نجحت في تحرير كامل ارض الاناضول ،–موقع تركيا الحالي —من القوات الاجنبية ،و تم على اثر ذلك التوقيع على معاهدة لوزان في 24حزيران 1923لتحل محل المعاهدة السابقة ،و في 29 تشرين الاول 1923 اعلن "المجلس الوطني الكبير"عن قيام الدولة التركية الحديثة برئاسة مصطفى كمال لتبدأ مرحلة جديدة من حياة الدولة التركية و علاقاتها السياسية و الاقتصادية و العسكرية مع الدول الاخرى في المجتمع الدولي [1].

سعت تركيا الى اقامة علاقات دولية متوازنة اثناء الفترة التي اعلان الجمهورية التركية مع العديد من دول العالم "اوروبا اسيا ، امريكا"،و حل المسائل التي ظلت عالقة في مؤتمر لوزان 1923م،عبر القنوات الدبلوماسية ،اذ وقعت اتفاقيات مع الدول الاخرى لحل بعض المشكلات العالقة،و في عام 1932م أصبحت تركيا عضوا في عصبة الامم ،و استطاعت ان تحافظ على استقلالية قرارها السياسي الى اقصى ما يمكن خلال فترة الحرب العالمية الثانية و لم تتجاوز الى اي طرف من اطراف النزاع بشكل مباشر على الرغم من ما تعرضت له من ضغوط شديدة من كلا الفريقين المتحاربين تراوحت بين الاغراء و الترغيب تارة و التهديد و الترهيب تارة اخرى.[2]

و بحلول 1943ساعدت الولايات المتحدة في دخول تركيا الى هيئة الامم المتحدة عام 1945.

و بدات اهمية تركيا تبرز بشكل كبير بعد سعي الاتحاد السوفياتي السابق السيطرة على على مضيق البسفور و غيره من المضائق بالاضاقة الى سعيه لانهاء العمل باتفاقية عام 1925بين روسيا و تركيا الخاصة بالصداقة و عدم الاعتداء ،و كذلك الصراع بين المعسكرين و استغلت الولايات المتحدة التخوف التركي فأخذت تسعى الى جعل تركيا حصنا لها ضد الاتحاد السوفياتي و نقطة انطلاق للسيطرة على الشرق الاوسط.[3]

---

[1]-ثامر كامل محمد ،نبيل محمد سليم ، **العلاقات التركية الامريكية و الشرق الاوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة** ،(مركزالامارات للبحوث الاستراتيجية ،2004)،ص ص10،09.

[2]– رنا مولود شاكر ،ا"لعلاقات التركية الامريكية بين الشراكة الاستراتيجية و التداعيات الامنية "،**مجلة تكريت للعلوم السياسية**،ص 160.

–[3]محمد رسمي الذنيبات ،**العلاقات التركية –الامريكية في ظل حزب العالة و التنمية**،مذكرةماجستر،(جامعة مؤتة،كلية الدراسات العليا،قسم العلوم السياسية2016)،ص 11

و هذا ما اكده وزير الخارجية الامريكي جورج مارشال في خطاب له في 28نيسان 1947قائلا :"ان الغرب قد تجاوز في سياسته مسألة اللاعودة الى الاتحاد السوفياتي "،لهذا بحكم هذا الصراع افردت كل من بريطانيا و الولايات المتحدة الامريكية كما تقديم مساعدات مالية بقيمة 400مليون دولار الى تركيا و اليونان ،من اجل تقوية موقفها و مقومة اي اعتداء سوفياتي ،فضلا عن الدعم الاضافي المقدم الى تركيا و الذي جاءت به خطة مارشال في نيسان من العام نفسه،و قد صرح عصمت اينوتو[1]* بهذه المناسبة قائلا "ان المعونة الامريكية لتركيا هي خطوة ايجابية للدفاع عن الديمقراطية ،و ان العلاقات الودية بين تركيا و الولايات المتحدة تساهم في ترسيخ النظام الديمقراطي في تركيا"[2]

اتسمت العلاقات الامريكية –التركية باتساع و تنوع مساحتها الجغرافية فهي ليست مجرد علاقات ثنائية بين دولتين،احداهما تتمتع بدور الدولة الاكثر نفوذا في العالم هو الولايات المتحدة الامريكية و الاخرى تعد من الدول النامية و هي تركيا

لم تقلل الحرب الباردة من اهمية تركيا في الاستراتيجية الامريكية ، بل على العكس اعتمدت العلاقات الامريكية–التركية في تلك الفترة على المصالح الامنية للطرفين ،و انحصرت غالبا على البعد العسكري بعد انضمام تركيا لحلف الناتو[3]

لقد اضحت الاستراتيجية الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية تتجه نحو تحقيق الهيمنة على العالم،و كان الرئيس الامريكي الاسبق"هاري ترومان "قد اعلن رسميا ان هدفه هو الهيمنة على العالم ،اذا احتلت تركيا مكانا بارزا في الاستراتيجية الامريكية "[4]

تجدر الاشارة الى ان العلاقات التركية –الامريكية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد شهدت نمطين من التطور:

النمط الاول:اتسمبالايجابية و استمر خلال الفترة الممتدة 1945-1960 و في هذه الحقبة كانت محاور العلاقات قائمة و توحي بافاق واسعة من التطور و في ظروف سادها التفهم و التوسع دون حدوث اية معضلات ،و قد مثل موضوع العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية في تلك المرحلة عنصرا مهما و اسبقية اولى من اوليات السياسة الخارجية التركية

-[1]مصطفى عصمت اينونو،ثاني رؤساء الجمهورية التركية .تولى الرئاسة من 11نوفمبر 1938الى 22مارس 1950.

[2]–هبة احمد جميل ،"**الاستراتيجية الامريكية تجاه تركيا خلال الحرب الباردة 1946–1952**"،مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية ،العدد2015،27،ص220.

–[3]كوثر عباس الربيعي،"**العلاقات الامريكية التركية في الميزان الاسترتيجيالدولي**"،مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية،ص 2

[4]–جميل الكفواني ،**مرجع سابق**،ص 19.

النمط الثاني :اتسم بالتقلب و غلبة التوتر على العلاقات بين البلدين و استمر خلال الفترة 1960-1980 حيث تخللت العلاقات الثنائية حالات من التحسن تارة و التناقض او الاختلاف تارات اخرى ،و بشكل خاص بعد موضوع ازمة الصواريخ في كوبا عام 1962 ،و صواريخ جونتر المنصوبة في تركيا ،و القضية القبرصية عام 1974.[1]

ثانيا :العلاقات التركية الامريكية بعد الحرب الباردة :

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ،و خروجه من معادلة التوازن الدولي ،و ما اعقبه من تشظي مكوناته الى مجموعة من الدول ،اتجه اغلبها نحو طلب العون من المعسكر الغربي ،كما ان الناتو طور ادواته ووضع برامج جديدة لنشاطه العسكرية رغم حل حلف وارسو ،الذي كان يضم الاتحاد السوفياتي و الدول المؤتلفة معه، لم تفقد تركيا اهميتها الاستراتيجية من المنظور الامريكي ،اذ ظهرت لها ادوار في اسيا الوسطى و الشرق الاوسط ،كما سعت الولايات المتحدة الى تحويل الشراكة الاستراتيجية مع تركيا من بعدها العسكري الى شراكة استراتيجية سياسية ثم اقتصادية ،فضمن الرؤية الامريكية ،يمكن لتركيا ان تلعب دورا رئيسيا في استراتيجيتها لاحداث تغيير في معادلة الصراع في الشرق الاوسط ، و ادركت تركيا من جانبها ان الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الامريكية لا تكتمل الا بدعم الكونغرس و الجاليات اليهودية في امريكا ،و لذا بذات بالتوجه لهذه المجموعات.[2]

اعتبرت الولايات المتحدة الامريكية ، تركيا مكملا شرقيا للدفاع الغربي ،الذي عبر عنه وزير الخارجية التركي فؤاد كوبورلو عام 1951 بقوله :"نحن نعتقد ان الدفاع عن الشرق الاوسط هو ضرورة مطلقة للدفاع الاقتصادي و الاستراتيجي ."و لم تستمر العلاقات التركية الامريكية في اطار التعاون المطلق بل شابها عض المعوقات ،و خصوصا في مرحلة الستينات من القرن العشرين ،

تازمت العلاقات في ستينات القرن العشرين ، بعد ازمة الصواريخ الكوبية عام 1962،بسبب اتفاق الولايات المتحدة الامريكية و الاتحاد السوفياتي على سحب الاتحاد السوفياتي صواريخه من كوبا مقابل سحب صواريخها من تركيا ،الامر الذي ولد الشعور لدى تركيا بان اهميتها بدأت تقل ،كما ادى دخول القوات التركية الى قبرص الى توتر و اضعاف العلاقات التركية الامريكية ،خاصة بعد فرض الكونغرس الامريكي حظرا على بيع الاسلحة الامريكية في تركيا ،كمحاولة لارغام تركيا على تقديم تنازلات حول قضية قبرص ،مما دفع تركيا الى اغلاق القواعد الامريكية و تعزيز العلاقات مع الاتحاد السوفياتي .

[1]-كامل محمد،محمدسليم،**مرجع سابق** ،ص 11.

[2]-عباس الربيعي ،**مرجع سابق**،ص ص 3،4.

لقد شهدت تركيا في هذه المرحلة تداعيات متنوعة في الداخل كان لها اثر كبير في تحديد اتجاهات علاقاتها بالدولة العظمى المهيمنة عالميا،كما كانت هناك احداث اقليمية وجدت انعكاسا لها على طبيعة العلاقات التركية الامريكية ،اذ كان الداخل التركي قد شهد ما يمكن وصفه معركة من اجل الديمقراطية و تطويع الجيش ،بعد وصول حزب العدالة و التنمية "ذو توجهات اسلامية"الى قيادة الحكومة التركية ،و مرور تركيا بازمة اقتصادية طاحنة ،الى جانب تصاعد المقاومة الكردية في الجنوب الشرقي ،فان المنطقة شهدت ايضا تداعيات انهيار الاتحاد السوفياتي و ما اعقبها من صراعات و حروب في منطقة البلقان و القوقاز ،ومع دخول العالم الالفية الثانية ووقوع احداث انهيار رموز الهيبة الامريكية في ايلول ، قام ما اطلق عليه الحرب على الارهاب ،بقيادة الولايات المتحدة فتم احتلال افغانستان ،الذي قامت تركيا بالمساهمة فيه عبر دورها ضمن قوات حلف شمال الاطلسي ،ثم عملية احتلال العراق التي كانت سببا في توتر العلاقات الامريكية –التركية و لو الى حين ،لقد اسهمت هجمات سبتمبر في تحديد دور جديد لتركيا في تلك الاستراتيجية،فدخلت تركيا في التحالف الدولي ضد الارهاب الذي قادته الولايات المتحدة في الحرب ضد افغانستان ،كما ان الاستراتيجية الامريكية في مواجهة الارهاب خدمة المصالح التركية في مواجهة خزب العمال الكردستاني ،و هو ما يمكن وصفه "بتوافق المصالح"[1]

ان تعدد انماط و ساحات العلاقات التركية الامريكية يجعل من الضروري محاولة الاحاطة بكل ساحة على حدى مع عدم اهمال الربط الموضوعي بينها،لتداخل التوازنات الاستراتيجية في هذه المنطقة بعضها مع البعض الاخر ،و قد تساوم تركيا الولايات المتحدة الامريكية للحصول على مكاسب في احدى الساحات مقابل تنازلات تقدمها في ساحة اخرى لتستكمل التوازنات المقضية الى اداء كل منها دوره في اطار علاقات تتخللها الكثير من التجاذبات سلبا و ايجابا.[2]

العلاقات التركية الامريكية في فترة حكم حزب العدالة و التنمية:

تعتبر مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001،مرحلة التغيير على مستويات عديدة فعلى المستوى الداخلي التركي وصل حزب العدالة و التنمية الى السلطة عام 2002،حاملا معه سياسته الخارجية وفقا لرؤيته في التغيير و تاثرت العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة الامريكية و كان تحول العلاقة مهما تمثل في عدم اعطاء الولايات المتحدة صكا على بياض في توظيف تركيا لخدمة مصالحها و سياساتها في المنطقة .[3]

[1]–مولود شاكر،**مرجع سابق** ،ص 161.

[2]–عباس الربيعي ،**مرجع سابق** ،ص4.

[3]–اسماء محمد راق،**السياسة الداخلية و الخارجية لتركيا في ظل حزب العدالة و التنمية 2002–2011**،مذكرة ماجستر (جامعة بيروت ،قسم العلاقات الدولية و الدبلوماسية ،2016)،ص 78.

عمل حزب العدالة و التنمية على تغيير سياسة التعامل مع الولايات المتحدة و تاطير علاقة تقوم على المقايضة ،و لعل اول تصادم كان عند رفض البرلمان التركي السماح للقوات الامريكية استخدام الاراضي التركية في عملية الغزو على العراق لاسقاط نظام صدام حسين ،فيما اعتبر القرار الرافض نقطة التحول في العلاقات الثنائية بين تركيا و الولايات المتحدة الامريكية ،هذه الاخيرة كان لها رد فعل تمثل في تاجيل منح تركيا قرضا ماليا يقدر ب 5.8 مليار دولار امريكي.[1]

و بالرغم من التوتر الذي شهدته العلاقات التركية –الامريكية طيلة فترة الرئيس بوش الابن الا ان ذلك لم يمنع الادارة الامريكية من ان تستمر في النظر الى تركيا كحليف استراتيجي لا يمكن الاستغناء عنه ،فتركيا ستظل احد المفاتيح المهمة في منطقة الشرق الاوسط و القوقاز ،و قد سعى حزب العدالة و التنمية الى تاطير علاقته مع الولايات المتحدة الامريكية حسب المصالح المشتركة.

و ظل المحدد الامني عاملا هاما في العلاقات الثنائية ،حيث واصلت الولايات المتحدة دعمها اللوجستيكي عبر توجيه ضربات جوية لمواقع حزب العمال الكردستاني ،في شمال العراق كما دخلت القوات التركية الى الاراضي العراقية لمطاردة مسلحي هذا الاخير ،و الذي تدرجه الولايات المتحدة ضمن قوائم الحركات الارهابية ،و كانت مجلة ايكونوست البريطانية فد نشرت تقريرا حول توقيع رئيس الوزراء التركي السابق رجب طيب اردوغان و الرئيس الامريكي السابق جورج بوش الابن في 5 تشرين الثاني 2005 اتفاقا تنفذ بموجبه تركيا عمليات عسكرية شمال العراق.[2]

المطلب الثاني:الاهميةالجيواستراتيجية لتركيا بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية:

يعد الموقع الجغرافي من اهم العوامل الطبيعية التي تؤثر في تحديد قوة الدولة ،و تكييف علاقاتها السياسية ،فلا تقل اهمية الحدود في تدعيم قوتها و تعزيز امنها فالاحداث الدولية التي تقع على مقربة من موقع الدولة الجغرافي و على حدودها مباشرة ،تؤثر بلاشك بصورة اكثر في تحديد مواقفها السياسية من تلك الاحداث ،مما قد يترتب على الدولة اتخاذ الكثير من التدابير السياسية و الاقتصادية مما يؤثر في تحديد سياستها الخارجية و هذا بدوره يقرر الى حد بعيد الموقع الجيواستراتيجي لتلك الدولة ،و الذي يعني ب "استراتيجية"الموقع الجغرافي و تاثيراته و ارتباطه بالسياسات و الاستراتيجيات الدولية اقتصاديا و عسكريا .

ان من اهم اسباب اهتمام القوى الاوروبية بتقسيم الميراث الاقليمي للدولة العثمانية ،هو موقعها الجيواسترتيجي على ملتقى الاراضي و البحار الرئيسية و طرق النقل و التجارة المهمة التي تلقى في اسطنبول ،لهذا

[1]–طارق عبد الجليل و اخرون ،**تركيا تحديات الداخل و رهانات الخارج** ،رسالة دكتوراة ،(كلية الاداب ،مصر2005)،ص154.

[2]–موريال ميراك فاساخ،جمالواكيم،**السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى**،شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، بيروت ،ط2،2014،ص89.

ورثت الجمهورية التركية دور القيام بوظيفة جسر ارضي و دور القلعة تقف على مفترق الطرق بين اوروبا و اسيا و افريقيا ،و هذه الحقيقة الجغرافية مثلما كانت كصدر قوة عندما كانت الدولة العثمانية في عز قوتها .[1]

و يمكن القول ان البعد الجيواستراتيجي لتركيا يعد اول ميزة لها في العلاقات الدولية،و تشغل تركيا ما يسمى بمنطقة اسيا الصغرى ،و لها امتدادات في قارة اوروبا ،حيث تقع عند الطرف الشمالي الشرقي للبحر المتوسط ،جنوب شرق اوروبا ،و تطل على البحر المتوسط في الجنوب و على البحر الاسود في الشمال ،و على بحر ايجة في الغرب،تجاورها اليونان و بلغاريا غربا ،و روسيا و اوكرانيا شمالا و جورجيا و ارمينيا و اذربيجان و ايران شرقا و سوريا و العراق جنوبا ،و يفصل الجزء الاوروبي عن جزئها الاسيوي مضيق الدردنيل (يربط البحرين المتوسط و الاسود)و بحر مرمرة و مضيق الدرنديل (يربط بحر مرمرة و بحر ايجة)و يعد مضيق البسفور و الدردنيل من المضائق ذات الاهمية الاستراتيجية الكبرى .[2]

و من اهم مميزات الموقع الجيواستراتيجي لتركيا بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية ،موقعها الجغرافي الملائم و الذي يمثل قاعدة مهمة لتنفيذ اهدافها للسيطرة على المناطق النفطية الغنية في الشرقين الادنى و الاقصى و الذي تمتلك الاحتكارات النفطية الامريكية جزءا كبيرا منه،كما يمكن الافادة منها لتكون جسرا للتحضير للحرب ضد الاتحاد السوفياتي ،لذا فان تركيا تعد دواة عازلة للفكر الاشتراكي في المنطقة اذ منح العامل الجغرافي تركيا اهمية خاصة في منطقة الشرق الاوسط ،فقد اسهم في توجيه معظم الافكار و النظريات الاستراتيجية الامريكية نحو تركيا بهدف الافادة من موقعها في منطقة الشرق الاوسط اولا ،و لمجاورتها الاتحاد السوفياتي ثانيا ،عند قيام الولايات المتحدة بتخطيط مشروعاتها الدفاعية او الاستراتيجية على حد سواء و ذلك باتجاه الاتحاد السوفياتي او دول المنطقة و ذلك من اجل حكاية مصالحها .

دوافع اقتصادية و تجارية :

عمل موقع تركيا منها كتلة اقتصادية متكاملة و جسرا ذا اهمية للنظام الاقتصادي العالمي ،حيث انها تعد بوابة صادرات النفط و الغاز الطبيعي و جسرا للطاقة من منطقة القوقاز و الطرق الى اوروبا ..[3]

اهميتها بالنسبة للمصالح الاقتصادية الامريكية ،كما صرح الرئيس الامريكي هاري ترومان في 6نيسان 1946قائلا :"...ان منطقة الشرق الاوسط تحتوي على موارد طبيعية هائلة ...فهي منطقة اقتصادية و استراتيجية

[1]–احمد جميل ،**مرجع سابق**،ص ص 220،221.

[2]–عباس الربيعي ،مرجع سابق ،ص 2.

[3]–رسمي ذنيبات،**مرجع سابق** ،ص 18.

هامة جدا ،و بحكم موقع تركيا في منطقة الشرق الاوسط فهي تعتبر جزءا منها كما انها دولة ذات مركز مرموق في شرق البحر المتوسط ..."

-ان تركيا اكثر استقرار في علاقاتها السياسية و تواصلها في انتهاج سياسة التغريب بالنسبة الى بقية دول المنطقة ،و من وجهة النظر الامريكية فان اهمية تركيا الاساسية لامن الولايات المتحدة الامريكية ،تتطلب او تحتم وجوب الحفاظ على استقلالها او الحفاظ على وضعها في العالم كدولة حاجزة ضد توسع الاتحاد السوفياتي الى الشرق الاوسط ،و ان تركيا عامل استقرار سياسي و اقتصادي و عسكري للشرق الاوسط ،و اذا قرر الاتحاد السوفياتي فرض سيطرته على تركيا فان ذلك يسهل انتشار الشيوعية و النفوذ السوفياتي و يعرض مصالح الولايات المتحدة للخطر في كل انحاء المنطقة ،ان اهمية تركيا لدى الولايات المتحدة الامريكية نابعة من اهمية حماية المصالح الامريكية في الشرق الاوسط ،و هذه المصالح تتمثل بالجوانب العسكرية و السياسية و يتحدد الوضع الاستراتيجيللشرق الاوسط في السياسة الامريكية الى درجة بالغة بالطاقة النفطية التي تتزايد اهميتها بالنسبة للولايات المتحدة و الذي يعد عاملا مهما في استقرار الاقتصاد الامريكي .[1]

منذ نهاية الحرب الباردة راجت اطروحات عديدة حول تراجع الاهمية الاستراتيجية لتركيا خاصة في المنظور الغربي ،و ذلك مرده انتهاء الخطر الشيوعي و عدم الحاجة لسياسة سد المنافذ التي وفرت لتركيا دورا مهما طيلة الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي السابق و الولايات المتحدة الامريكية ،بيد ان التاريخ اثبت لاحقا عدم صحة هذه الاطروحات ، ليس فقط بسبب تغيير ديناميات البيئة الدولية في مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001م ،و ما فرضته من ادوار جديدة للقوى التقليدية و منها تركيا ،و انما ايضا بسبب ادراك الاتراك انفسهم لطبيعة هذا التغيير و سعيهم للتعاطي معه وفق رؤية مغايرة و ادوات مختلفة زادت من حظورهم و رفعت من حظوظهم الاقليمية و الدولية .

و على عكس ما كان مطروحا سلفا من احتمال تراجع اهمية تركيا و افتقاد دورها الحيوي بدأ لاحقا ان ثمة حاجة غربية و امريكية ملحة للدور التركي خاصة في ظل تعقد الاوضاع في الشرق الاوسط ،و دخول الولايات المتحدة للمنطقة بكل ثقلها تحت ذريعة "الحرب على الارهاب "التي افقدتها كثيرا من حضورها الرمزي ،و اثقل كاهلها بالعديد من المشاكل التي لا تزال اثارها باقية حتى الان ،و اذا كانت العلاقات الامريكية –التركية قد شهدت توترا ملحوظا في مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر /ايلول الا ان الخيط الناظم لهذه العلاقة يؤكد ان

[1]-احمد جميل،**مرجع سابق**،ص221.

كلا الطرفين كان حريصا على الا تؤثر خلافته مع الطرف الاخر على الشراكة الاستراتيجية بينها ،ما دفعتها الى اعادة تقييم العلاقة بشكل يضيق فجوة الخلافات و يزيد من مساحة الالتقاء .

و فضلا عن هذا المحدد الاستراتيجي فقد لعبت عدة ملفات اخرى في الشرق الاوسط ،دورا مهما في رسم طبيعة العلاقات التركية الامريكية منها الملف الكردي و الموقف من حزب العمال الكردستاني ،حيث لعب هذا الموقف دورا مهما في توثيق العلاقات بين واشنطن و انقرة ،فالولايات المتحدة تدعم الموقف التركي من الحرب و تعتبره منطقة ارهابية ،و يتأسس الموقف الامريكي من هذا الحزب على تفهم مخاوف تركيا من ان تؤدي الحرب الامريكية على العراق التي نجحت في الاطاحة بصدام حسين الى تشجيع اكراد تركيا و الذين يتراوحون بين 15-20بالمئة من عدد سكان تركيا البالغ حوالي 70 مليون نسمة على القيام بالشيء نفسه و الانضمام للدولة الوليدة .

و تدعم الولايات المتحدة الامريكية السعي التركي للانضمام للاتحاد الاوروبي ، حيث اعتبرت واشنطن ان التحاق تركيا باوروبا هدفا امريكيا ،ليس فقط بسبب المزايا التي قد تعود على حليف مهم و استراتيجي لها من وراء ذلك ،و انما ايضا بهدف اولا بناء جسر قوي بين الشرق و الغرب عبر البوابة التركية ،و ثانيا محاولة احداث توازن استراتيجي داخل الاتحاد الاوروبي بين القوى التقليدية ،و قد بدا واضحا انه كلما زاد انخراط تركيا في ملفات الشرق الاوسط ،كلما ازداد الطلب الامريكي عليها و ارتفع اسمها كحليف يجب استرضاؤه و الاعتماد عليه.[1]

- اهمية العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية بالنسبة لتركيا :

الدوافع التركية في علاقتها مع مع الولايات المتحدة الامريكية تنطلق من مدى ادراك صانع القرار التركي لخصوصية هذه العلاقة و اهميتها ،و لضرورة تميزها ،و لاعتبارات سياسية و امنية ،و اقتصادية و عسكرية .

و بناء عليه سنحاول توصيف و تحليل ما نحسبها اهم دوافع تركيا لتعزيز علاقتها و تطويرها مع الولايات المتحدة الامريكية ،و التي تتمثل في اعتبارات الامن التركي و لاسيما الهاجس التركي ،و رغبة الاتراك في الحصول على مساعدات اقتصادية و عسكرية غربية بشروط تفضيلية و محاولة تامين الدعم الامريكي المتواصل لانجاح مساعيها الرامية الى الانضمام للاتحاد الاوروبي و المحافظة على التوازن ازاء حل مشكلاتها مع اليونان ،فضلا عن التطلعات التركية في النفوذ و تادية دور اقليمي

[1]-خليل العناني ، **مع الولايات المتحدة الامريكية ،مصالح استراتيجية متبادلة** ،(الدوحة،الدار العربية للعلوم ناشرون ،2009)،ص ،ص 146،147.

المبحث الثاني :البعد الاقتصادي للعلاقات التركية الامريكية:

قبل التطرق الى العلاقات الثنائية بين تركيا و الولايات المتحدة الامريكية في بعدها الاقتصادي يجب الاشارة الى الاقتصاد التركي و محدداته و مقوماته ،و التعرف على الاقتصاد الامريكي ،كما سيحوي هذا المبحث على مظاهر التعاون التركي الامريكي في الجانب الاقتصادي ، و اهم التعاملات التجارية بين البلدين .

المطلب الاول:الاقتصاد الامريكي :

يعتبر الاقتصاد الامريكي اكبر اقتصادات العالم ، من حيث الناتج المحلي الاجمالي و الاسهام في الاسواق المالية والتحكم في الاسواق العالمية ،و لا يجاريه اي اقتصاد في العالم على الاقل من حيث الحجم ،اذ تعتمد الولايات المتحدة الامريكية على اقتصاد السوق المبني على الاستثمار الحر و المنافسة التجارية .

اولا :مؤشرات القوة الاقتصادية الأمركية :

في كتابه "المائة سنة المقبلة "اكد جورج فريدمان ، بان الاقتصاد الامريكي سيبقى مسيطرا على الاقتصاد العالمي خلال المئة سنة المقبلة ،و ان الراسمالية الامريكية الملتزمة بايديوليجية الليبرالية الاقتصادية الجديدة ستبقى النمط الراسمالي العالمي السائد،و ان العصر الذي نعيشه الان هو فجر العصر الامريكي و في راي فريدمان ان الصين ليس الا نمرا من ورق و ان روسيا سوف تتفكك خلال العشرين سنة المقبلة .

و ان هذه الاطروحة لا تختلف كثيرا عن طرح فوكوياما حول نهاية التاريخ و التي تخلى فوكوياما عنها في كتاباته الاخيرة .[1]

- بلغ الناتج المحلي الاجمالي الامريكي ،نحو 9645.6مليار دولار عام 20000،بما شكل 30.9 بالمئة ، من الناتج العالمي المحسوب ،وفقا لسعر الصرف و نحو 21.7من الناتج العالمي المحسوب ،طبعا لتعادل القوى الشرائية مع الدولار ،في العام المذكور.[2]

- تعد الولايات المتحدة الامريكية الاولى في العالم من حيث الناتج القومي الاجمالي ،و الذي وصل حوالي 13 ترليون دولار في عام 2006 و هو ما يساوي 30بالمئة من اجمالي الناتج القومي العالمي تقريبا .

- كما بلغ معدل نمو الاقتصاد الامريكي حوالي 2.2 بالمئة عام 2008علما ان 12بالمئة فقط من سكان الولايات المتحدة هم ممن تجاوز 65 من العمر ،و من المتوقع ان ترتفع تلك النسبة الى 20بالمئة ،بحلول

[1]-حميد الجميلي ،"**عناصر قوة الاقتصاد الامريكي و ضعفه مع اشارة خاصة للمديونية الامريكية**" ،مجلة المنتدى،المجلد28،العدد258،2013،ص 10.

[2]-ابراهيم نافع ،**انفجار ايلول بين العولمة و الامركة**،الاهرام للترجمة و النشر ،القاهرة ،2002،ص 94.

2025مقارنة باليابان اذ وصلت النسبة الى 20بالمئة ،من السكان ممن تجاوز وال 65 من العمر ، مما يعني ان تلك الزيادة في عدد السكان الاصغر سنا سوف تحافظ على حيوية الاقتصاد الامريكي .[1]

– الدولار الامريكي هو عملة الاحتياط الاولى في العالم ،حيث تسيطر الورقة الخضراء على اكثر من ثلثي احتياط النقد الاجنبي لدى البنوك المركزية في العالم.

و ان 80بالمئة من مبادلات الصرف الاجنبي تجري بالدولار ،و يتم دفع اكثر من 50بالمئة من صادرات العالم بالدولار ،و يصل حجم التداول بالدولار حول العالم ثلاثة تريليون .

لذا فان اي تحرك لسعر الصرف الدولار الامريكي يؤثر على فاتورة الصادرات و الاستثمارات من خلال تاثيره على اسعار السلع و الخدمات ،و يؤثر على حركة الاستثمارات الاجنبية ،و يؤثر على سلة العملات الاجنبية .[2]

– اما بالنسبة للتجارة السلعية فان الولايات المتحدة الامريكية كدولة ،تعتبر اكبر قوة تجارية في العالم بحصة تبلغ 15.5بالمئة من التجارة العالمية عام 2000،و تبلغ حصة الولايات المتحدة في التجارة الخدمية الدولية نحو 17.3 المئة ،و هي تحتل المركز الاول ايضا .[3]

من ناحية اخرى تعد الولايات المتحدة الامريكية الدولة الاولى في العالم اكبر قوة تجارية ،اذ شكلت قيمة الصادرات السلعية حوالي 11.9 بالمئة من قيمة الصادرات السلعية العالمية ،كما شكلت قيمة الواردات التجارية الامريكية حوالي 18.6 بالمئة من اجمالي قيمة الواردات السلعية العالمية ،في عام 2001، و قد عزا وزير التجارة الامريكي " كارلوس غوتيرز"ذلك النمو في الصادرات الامريكية و زيادتها الى اتفاقيات التجارة الحرة اذ قال :"انه على الرغم من ان بلدان اتفاقيات التجارة الحرة ،لا تشكل سوى 7.3 بالمئة من اجمالي الناتج المحلي العالمي ، فان الصادرات الى تلك البلدان تشكل 42.5 من صادرات الولايات المتحدة ."."[4]

و الولايات المتحدة الامريكية ، تشكل قطبا اقتصاديا رئيسيا في العالم فهي شريك تجاري مهم ، لمعظم الدول المتقدمة،و تلك الصاعدة اقتصاديا،و لاسيما النفطية منها ، و اي انهيار في التجارة الخارجية الامريكية سيؤدي الى نتائج بالغة السلبية على بقية اقتصادات العالم.

---

[1]–سليم كاطع علي ،**"مقومات القوة الامريكية و اثرها في النظام الدولي"** ، مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد ،العدد 42،ص 156.

[2]–الجميلي ،**مرجع سابق** ،ص 11.

[3]–لؤي محمد صيود،**الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط بعديها الاقتصادي و السياسي**،مذكرةماجستر ،(جامعة تشرين،كلية الاقتصاد ،قسم الاقتصاد و التخطيط ،2002)،ص 78.

[4]–كاطع علي ، **رجع سابق**،ص 157.

و من ابرز الدول الرئيسية المعتمدة على استيراد الولايات المتحدة ما يلي:

الجدول رقم 01:اهم الدول الرئيسية المعتمدة على استيراد الولايات المتحدة الامريكية

البلد	النسبة المئوية
الصين	19
كندا	16
المكسيك	11
اليابان	8
المانيا	5

[1]

من خلال تفحص معطيات الجدول السابق يتبين ان الدول الرئيسية المعتمدة علر الاستيراد الامريكي هي الصين بنسبة 19 بالمئة تليها كندا 16 بالمئة ثم المكسيك 11 بالمئة و اليابان 8 بالمئة ، و في الاخير المانيا 5 بالمئة ، و عليه فالولايات المتحدة الامريكية تتحكم في اقتصاديات هذه الدول ، و ا ناي انهيار يمس الاقتصاد الامريكي سيؤثر على اقتصاديات هذه الدول .

و المؤشرات التالية تؤكد الموقع الاول للاقتصاد الامريكي في التجارة الخارجية :

- تعد الولايات المتحدة اكبر مستورد في العا لم ،و حيث تشكل وارداتها 16 بالمئة من اجمالي الواردات العالمية .
- تشكل صادرات الولايات المتحدة 12 بالمئة من الصادرات العالمية .
- تشكل التجارة الامريكية ،اكثر من 10بالمئة من التجارة العالمية .
- تمثل حصة الخدمات في الصادرات الامريكية الى دول اوروبا المتطورة ،حوالي 35 بالمئة رغم ان حصة الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي لهذه الدول تقدر ب 70بالمئة ، كما تمثل حصة الخدمات من الصادرات الامريكية الى

[1]-الجميلي ،**مرجع سابق** ،ص 12.

دول امريكا الوسطى و الجنوبية حوالي 25 بالمئة ، في حين تبلغ حصة صادراتها من الخدمات الى الهند و الصين 18 بالمئة .[1]

و تمسك الولايات المتحدة بزمام القيادة التكنولوجية في العالم ،حيث بلغت حصتها من الصادرات الدولية ،من التراخيص و حقوق الملكية الفكرية ،نحو 53.9 بالمئة من الاجمالي العالمي سنة 1999.[2]

فضلا عما تقدم ، و بعد ان ادركت الولايات المتحدة اهمية الابعاد الاقتصادية للقوة ،فانها عملت على وضع استراتيجية مالية ترمي الى اعادة دمج الاقتصاد العالمي ،خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ،و على نحو يعمل فيه لصالحها ، اذ قامت بانشاء العديد من المؤسسات الرئيسية للنظام الاقتصادي الدولي ،مثل : صندوق النقد الدولي ،ة البنك الدولي ،و المنظكة العالمية للتجارة الحرة ،كما عملت في لوقت نفسه على تكريس سيطرتها على هذه المؤسسات الدولية خدمة لمصالحها الاقتصادية .[3]

تسيطر الولايات المتحدة الامريكية على المؤسسات الاقتصادية الدولية و الكؤشرات التالية تؤكد هذه الحقيقة :-

- وزارة الخارجية الامريكية تسيطر على سياسات صندوق النقد الدولي .
- البيت الابيض يسيطر على سياسات البنك الدولي .
- الممثل التجاري الامريكي يسيطر على سياسات منظمة التجارة العالمية .
- الاسواق المالية الامريكية ،قائدة للاسواق المالية العالمية قاطبة .
- و تسيطر على حركة هذه الاسواق و حركة اسهم الشركات العاملة في هذه الاسواق ،و في حالة حدوث اي اضطراب في الاسواق المالية الامريكية ،تضطرب كافة الاسواق العالمية .

و رغم كون الاعتبارات الاقتصادية هي وحدها تشكل محور الاهتمام عند اتخاذ اي قرار في هذه المنظمات ،الا ان الولايات المتحدة استطاعت في العديد من الحالات بناء قرارات المنظمات على الاعتبارات السياسية خدمة لمصالح الولايات المتحدة ، و لمواجهة بعض الدول التي تتعارض توجهاتها مع السياسة الامريكية ، و مثال

[1]-**المكان نفسه.**

[2]-محمد ضيوح، **مرجع سابق**، ص 78.

[3]-الفن توفلر،**حضارة الموجة الثالثة** ، ترجمة عصام الشيخ قاسم ،طرابلس ،الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الاعلان ،1990،ص ص 104،105.

ذلك قيام الولايات المتحدة الامريكية بمنع تقديم المعونات الى دولة تشيلي للمدة بين 1971-1973، فضلا عن قيامها بمنع البنك الدولي من تقديم اي معونات الى الفيتنام عام 1979.[1]

من ناحية اخرى ، فان قوة الولايات المتحدة الامريكية في هذه المنظمات انما تنبع من خلال قوتها التصويتية ،اذ تمتلك حوالي 17.73 من مجموع الاصوات في البنك الدولي ،في الوقت الذي تصل فيه نسبة اصةات اليابان 6.18، و رغم ان حصتها في البنك هي ثاني اكبر حصة ، الامر الذي يشير الى استمرارية القوة النسبية للولايات المتحدة في هذه المنظمات.[2]

فضلا عن ذلك فان المكانة الاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية ،على الصعيد العالمي ،تاتي ايضا من خلال استحواذهاعلى معظم الشركات المتعددة الجنسيات في العالم ، فمن اصل 500 شركة عملاقة في العالم كان نصيب الولايات المتحدة منها 164 شركة و تحتل 32 شركة امريكية المراتب الاولى بين الكئة ،فضلا عن اتساع نشاطها الذي يشمل فروع الانتاج و الخدمات كافة بالمقارنة كع الشركات الاخرى اليابانية و الاوروبية.[3]

يعد الاقتصاد الامريكي صاحب اكبر نصيب من الشركات المتعددة الجنسيات في العالم ،و تؤكد المؤشرات التالية هذه الحقيقة :

* خمسة من اكبر عشرة شركات متعددة الجنسية امريكية الاصل .

* ثلاثة من اكبر خمسة شركات متعددة الجنسية في العالم امريكية الاصل

* ثلاثة من اكبر خمسة من اغنياء العالم من الولايات المتحدة الامريكية من يسيطرون على اكبر الشركات المتعددة الجنسية.

اما من ناحية مصادر الدعم الداخلية ، ففي مجال الانتاج الزراعي تعد الولايات المتحدة اكبر منتجي الغذاء في العالم ،فرغم ان الانتاج الزراعي يحظى ب 3 بالمائة من مجموع القوة العاملة الامريكية،و هي نسبة اقل من اولئك العاملين في قطاع التعليم او الابحاث ،فان الانتاج الزراعي مزال افضل و اكثر وفرة .فقد بلغ حجم صادرات الحبوب في العالم 200 مليون طن سنويا ، و تصدر الولايات المتحدة بمفردها نصف هذه الكمية الامر الذي يعني ان الولايات المتحدة ستكون في المستقبل القوة المتحكمة في انتاج الغذاء ،الامر الذي سيتيح الفرصة لان يستغل الغذاء و يتحول الى وسيلة ضغط سياسي.[4]

---

[1]-كاطع علي ، **مرجع سابق** ، ص 157.

[2]-حنان دويدار،الولايات المتحدة الامريكية و المؤسسات الدولية ،**مجلة السياسة الدولية** ،العدد127،جانفي 1997،ص 120.

[3]-نبيل مرزوق ،حول العولمة و النظام الاقتصادي العالمي الجديد،**مجلة الطريق** ،بيروت ، العدد1998،4،ص 79.

[4]-كاطع علي ، **مرجع سابق**، ص 158.

لقد كان لهذه الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد الامريكي ،نتائجا على الداخل ايضا اذ يعد دخل الفرد الامريكي مقارنة مع الدولة الغنية الاخرى في العالم مرتفعا جدا، فقد وصل متوسط الدخل الفرد الامريكي الى حوالي 42الف دولار في عام 2005، كما ان ارتفاع متوسط الدخل الامريكي جعل الولايات المتحدة الدولة الاولى في العالم من حيث الاستهلاك الفردي و الذي وصل الى حوالي 68 بالمئة من اجمالي الناتج المحلي الامريكي.[1]

مما سبق ذكره فالولايات الممتحدة الامريكية ، تمتلك اقتصادا قويا و ضخما بدعائم و ركائز متينة ، الامر الذي جعل منها الدولة العظمى في العالم ، و جعل كل الدول تسعى لربط علاقات تعاونية وطيدة معها لتحقيق مصالحها و تحسين اقتصادياتها .

المطلبالثاني:الاقتصاد التركي

اصبح اليوم العامل الاقتصادي المتغير الاساس في تحديد هياكل القوة في النظام الدولي المعاصر ،و اهم عنصر في رسم السياسة الخارجية لكل الدول ،لذى تسعى الحكومة التركية لرسم سياساتها الاقتصادية بم يتماشى مع تحقيق مصالحها على الساحة الدولية .

اولا :الامكانات الاقتصادية لتركيا

أ/ الموقع الجغرافي :

تقع تركيا في جنوب غربي اسيا،و تتربع على مساحة تقدر ب 779.452كم مربع ،يقع 79بالمئة منها في قارة اسيا و الباقي في اوروبا ،يطل غرب تركيا على بحر ايجه و جنوبها على البحر المتوسط و سوريا و قبرص و شمالها على البحر الاسود .

ترتبط تركيا بريا بثماني دول برية متفاوتة الطول اطولها مع سوريا حيث مساحة الحدود 822كم ، تليها ايران بحدود تبلغ 499كلم ،ثم العراق 352كلم ،بلغاريا 240، جورجيا 252ملم ،اليونان 206، اذربيجان 9كلم.

اما شريطها الساحلي فيبلغ 7200كلم ، فالمياه الاقليمية تمتد الى مسافة ستة اميال بحرية في بحر ايجة ،و 12 ميلا بحريا في كل من البحر الاسود و البحر الابيض المتوسط ،اما مساحة المياه فتبلغ 13.930 كلم مربع.[2]

---

[1]-عبدالخالق عبد الله ،النظام العالمي الجديد ..الحقائق و الاوهام ،**مجلة السياسة الدولية** ، العدد 124، افريل 1996، ص 42.

[2]-محمد رافة ،**مرجع سابق**،ص26.

يرى احمد داود اوغلو مهندس السياسة الخارجية التركية و رئيس الوزراء التركي حاليا،ان تركيا تحتل من حيث الجغرافيا مكانا فريدا ،باعتبارها دولة متراصة الاطراف ، و يمكن تعريفها على انها بلد مركزي ...فتركيب تركيا الاقليمي المتعدد يمنحها القدرة على المناورة في العديد من المناطق.[1]

ب/ المناخ:

تتمتع تركيا باربعة فصول ،و لكن المناخ يتنوع بصورة كبيرة في انحاء البلاد المختلفة ،حيث تسقط الامطار طوال العام على اقليم البحر الاسود في الشمال ،و يتمتع الاقليم بصيف و شتاء معتدلين ،و يعتبر الاقليم الساحلي الجنوبي على البحر الابيض المتوسط ذا مناخ شبه استوائي ،و يتسم بصيف حار و جاف و شتاء معتدل ممطر اما اقليم بحر ايجة فيضم جبالا تمتد بصورة عامة من الشرق الى الغرب ،و كذلك يتسم هذا الاقليم بمناخ شبيه بمناخ حوض البحر الابيض المتوسط اذ يكون حارا صيفا معتدلا شتاءا ،اما وسط الاناضول فهو هضبة مرتفعة شاسعة يبلغ متوسط ارتفاعها عن سطح البحر 1132 مترا و تتسم بمناخ قاري شبه جاف.حارا صيفا و بارد شتاءا .

ج/الموارد المائية :

تعتبر الموارد المائية في تركيا اهم مورد لها ،حيث تقدر ب 31.70كلم مكعب ،في السنة وفقا للمكتب الدولي للمياه ،و تنقسم تركيا الى 26 حوضا مائيا.

فتركيا هي منبع نهري دجلة و الفرات ،وهما من اهم منابع المياه في الشرق الاوسط بالاضافة الى كونها منبعا لنهري كورا و كورو اللذين يجريان في جورجيا و نهر اراكس على حدودها مع ارمينيا و الذي يجري في اذربيجان و نهر ساريسو الذي يجري في ايران ،و تعتبر تركيا بلد الحوض الاسهل لمجرى نهر ماريشا و توتدزا اللذين ينبعان من بلغاريا ،و هي ايضا الحوض الاسفل لنهر ارادا الذي ينبع من اليونان ،بالاضافة الى مواردها المائية الناتجة عن تساقط الامطار على اراضيها.

كما يوجد في تركيا اكثر من 120 بحيرة طبيعية ،حيث تعتبر تركيا واحدة من اغنى دول العالم بالموارد المائية حيث تعول على هذه الموارد لتحقيق اهداف اقتصادية و سياسية و اجتماعية على المستويين الداخلي و الاقليمي .[2]

---

[1]-أحمد داوود اوغلو ،**العمق الاستراتيجي :موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية** ، ترجمة طارق عبد الجليل و محمد جابر ثلجي ، الدار العربية للعلوم و النشر ،بيروت ،ط 2،2010،ص 50.

[2]-محمد رافة ،**مرجع سابق** ،ص 292.

ثانيا :التطور التاريخي للاقتصاد التركي :

تبنى الاقتصاد التركي خلال العقود الخمسة الماضية اكثر من ستة خطط خماسية للتنمية الاقتصادية 1963-1994،اتبع في الاولى 1963-1967،و الثانية منها 1968-1972 سياسة انغلاق و تدخل حكومي في المجالات الاقتصادية المختلفة ، الصناعة و الزراعة ،التجارة الخارجية ...الخ،فوضعت الحواجز الجمركية ،و منحت الحماية للصناعة ، و قيدت حركة رؤوس الاموال ،و تم تبني سياسة احلال الاستيرادات .

و قد حققت تركيا في بداية السبعينات نمو اقتصاديا سريعا ،و بعدل تضخم متواضع و فائض في الحساب الجاري الا ان ازمة النفط الاولى ادت الى تدهور في شروط التبادل التجاري ضد صالح تركيا مما انعكس ذلك بانتقال فائض الحساب الجاري الى عجز بلغ 3.3 مليار دولار عام 1977 بما يعكس الزيادة الحادة في تكاليف الواردات النفطية كقترنة بالركود في الصادرات و في تحويلات العمال ،اصبحت تركيا نتيجة ذلك دولة مقترضة ،و برزت فيها ازمة الديون بوضوح عام 1977كحدثة حالة من عدم التوازن في ميزان المدفوعات و الذي بلغ – 1.8مليار دولار .[1].

وقد شهد عقد الثمانينات من القرن الماضي مشروع تركيا بتطبيق برنامج التكييف الاقتصادي لإنقاذ التراجع الحاد للإقتصاد التركي ولاسيما في عام 1985 وتزامن ذلك مع رفض منح تركيا قرضاً احتياطياً بقيمة (230) مليون دولار امريكي من صندوق النقد الدولي في ايار عام 1985 مع ارتفاع عجز الموازنة الحكومية من جهة واستمرار الإرتفاع الحاد في معدل التضخم، ومع ذلك لم يكن هم تركيا الحصول على القرض،بل حصولها على مباركة صندوق النقد الدولي لسياسة الحكومة التركية،إذ إن مباركة الصندوق عام 1984 شجعت المصارف على تقديم قروض للحكومة التركية،ولكن الوضع لم يكن مشجعاً عام 1985 فعلى الرغم من التحسن الظاهري في حجم الصادرات (ألاورو –آسيوية) وسياسة التقشف التي اتبعتها لم تعطِ ثمارها في تقليص عجز الموازنة الحكوميةأصدرت الحكومة التركية قرارات تشجيعية بعد عام 1980 سهلت على الإستثماراتالإجنبية العمل في مشروعات يقل رأس المال فيها عن (50) مليون دولار امريكي على أن لا يكون الإسهام الإجنبي في رأس المال الإجنبي مقيداً وإن بقي المشروع بحد أدنى من متطلبات التصديق وقدمت تسهيلات لتمويل الإرباح لهذه المشروعات الى الخارج .وفي عام 1986 الغيت قيود الملكية الإجنبية،وتزامن معها استلام تركيا مساعدات وقروض خارجية كبيرة لدعم برنامج التكييف الإقتصادي الذي بدأته عام 1980 بتوجيه من المؤسسات والمنظمات الدولية،مثل صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (IBRD) ومنظمة التعاون

[1]–رواء زكي يونس الطويل ،**الاقتصاد التركي و الابعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية** ،عمان :دار زهران للنشر و التوزيع، 2010،ص 25.

الاقتصادي والتنمية،فضلاً عن مساهمة دول منفردة في المساعدة حيث كانت هذه المساعدات والقروض أكبر دعم من نوعه قدم لدولة نامية،ولكن الظروف الخارجية لتركيا لم تكن ملائمة لسياسة التكييف الهيكلي فالدول المتاجرة مع تركيا انخفض فيها نمو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي من (3,5%) في السنة في المتوسط خلال المدة لعام(1977-1980)الى 1.5 بالمئة خلال المدة (1918-1985)[1]

السياسة الاقتصادية لحزب العدالة و التنمية :

-زيادة العمل في البورصة التركية ثلاثة اضعاف في عهد الحكومة الحالية

-تراجع ديون القطاع العام و انخفاض نسبتها عام 2009 الى نسبة 29.1بالمئة بينما كانت تقدر عام 2002 ب 61.4 بالمائة.

- ارتفاع اجور العاملين و الموظفيين ما بين سنوات 2002-2010ب 18.8بالمئة .

- زادت احتياطات العملة الصعبة في البنك المركزي حيث وصلت الى 70.1مليار دولار عام 2010بينما كانت تقدر عام 2002 ب 26.1 مليار دولار .

- اصبحت شركات المقاولات التركية تحتل المرتبة الثانية عالميا بعد الشركات الصينية .

- وصلت صادرات تركيا عام 2002ب 36 مليار دولار ،بينما قدرت عام 2010ب 102 مليار دولار.

- اصبحت تركيا من بين مجموعة 20 و بالتالي اصبح الاقتصاد التركي سادس اكبر اقتصاد في اوروبا.

- ارتفع الدخل القومي لتركيا من 220 مليار دولار عام 2002 الى 618 مليار دولار عام 2010.

- ارتفعت نسبة الاستثمارات حوالي 22 مليار دولار .

- كان الدخل القومي للفرد عام 2002 يقدر ب 3500 دولار و قد ارتفع هذا المقدار الى 8590 دولار عام 2010.[2]

الجدول رقم 2: اجمالي الناتج المحلي التركي بالدولار الامريكي للاعوام "2010-2015"

[1]- محمد غسان الشبوط،**تركيا بين الماضي و الحاضر** ،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاقتصادية و السياسية و الاستراتيجية ،الرابط : //http:de. democraticac/تاريخ التصفح 2019/3/27.

[2]-سعيدي السعيد ،**سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة و التنمية و انعكاساتها على العلاقات التركية –العربية** ،مجلة المفكر ،العدد العاشر ،ص .471.

العام	الناتج المحلي بالدولار
2000	731.17مليار
2001	774.75مليار
2002	788.86مليار
2003	822.13مليار
2004	798.80مليار
2005	718.22مليار

المصدر :البنك الدولي[1]

من خلال الجدول اجمالي الناتج المحلي التركي للاعوام 2010-2015يلاحظ ارتفاع الناتج المحلي بالدولار من 2000 الى غاية 2003 و يرجع ذلك الى الاصلاحات التي تبنتها الحكومة التركية ،ثم لوحظ تراجع طفيف في السنتين 2004و 2005.

- و حرصت قيادة حزب العدالة و التنمية منذ وصولها الى السلطة عام 2002 على تدعيم علاقاتها الثنائية مع الدول المحيطة ،بحيث لا تبدا بالقضايا السياسية الكبرى بل بالعلاقات الاقتصادية ،التي كان من اهم تداعياتها تصفير مشكلاتها مع الجوار و اتجهت لتعزيز علاقاتها مع محيطها الجغرافي في الشرق مع كل من ايران و العرب و تؤكد على اربعة مبادئ تمثل الرؤية التركية لسياستها الافليمية و تتلخص فيما ياتي:

1 تعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصادات المنطقة .

2 ضرورة تحقيق الامن المشترك للجميع

3 تغليب الحوار و الاليات الدبلوماسية و السلمية في معالجة ازمات المنطقة .

4 الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة و طابعها المتعدد في اطار تاكيد التعايش الثقافي و التعددية.

و بدات تركيا تقيم علاقاتها مع الدول الاخرى ،على اساس الارتباط المعزز بين الاقتصاد و السياسة اي وضع السياسة في خدكة الاقتصاد ،بمعنى ان التسويات السياسية التي يكون من تداعياتها زيادة التفاعلات الاقتصادية و اقامة علاقات تحالفية .[2]

[1]**–المكان نفسه.**

[2]–سالم المرشد،**مرجع سابق** ،ص 35.

اما فيما يخص الاستثمارات الاجنبية فقد تصنف تركيا في مجال جذب رؤوس الاموال بشكل كبير وصلت به مستويات الصناعية الكبرى ،فلقد احتلت المرتبة السادسة عشر في ترتيب الدول الجاذبة للاستثمارات الاجنبية حيث بلغت سنة 2007 مقدارا تجاوز 201 مليار دولار.

الجدول رقم 3:توزيع رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة في تركيا حسب القطاعات

القطاع /السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
القطاع الزراعي	0	1	6	7	6	8	44
الصناعة	165	539	329	829	2100	5113	5024
قطاع الخدمات	406	156	855	7699	15533	14015	9641
المجموع	571	696	1190	8535	17639	19136	14709

[1]

يلاحظ من الجدول رقم 3: ان هناك توزيع في دخول رؤوس الاموال الاجنبية حيث ان قطاع الخدمات كان اكبر القطاعات جلبا لرؤوس الاموال ،و نلاحظ قصور من مجالات الطاقة و الصحة و النل و السياحة و الملاحظ هنا ان هناك عامل جغرافي ساعد على تدفق الاستثمارات الاجنبية لتميز سوقها بحكم انها قريبة من الاسواق الاوروبية و الاسيوية و الافريقية .

و عليه فصناع القرار في تركيا قد رسمو خطط تم تطبيقها و تجاوزو بذلك المشاكل الهيكلية للاقتصاد التركي ،و ذلك لادراكهمباهمية المحدد الاقتصادي في تحريك الفواعل و تصنيفهم على الساحة الدولية.

[1]–طبي لحسن ،السياسة الخارجية التركية بين البعد الديني و البعد العلماني فترة حكم حزب العدالة و التنمية ،مذكرة ماجستر (جامعة الجزائر3،كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،قسم الدراسات الدولية 2015)،ص 83.

المطلب الثالث:العلاقات الاقتصادية التركية الامريكية :

يعزى توجه السياسة الخارجية التركية نحو الغرب ،في جانب مهم منه الى الحاجة للمساعدات الاقتصادية و العسكرية ،و كانت الولايات المتحدة الامريكية الجهة الرئيسية التي تطلعت اليها تركيا للحصول على تلك المساعدات و التي عللتها واشنطن بانها للحفاظ على الديمقراطية و الحرية و التي ظهرت في تركيا لتعزيز توجهها نحو "التعددية الحزبية"و لدفعها نحو الليبرالية ،و قد ترتب على ذلك نتيجتان مهمتان :الاولى :قبول عضوية تركيا في مجلس اوروبا عام 1949 و في حلف شمال الاطلسي عام 1952 ،اي ربطها بالتحالف الغربي.

الثانية :تدفق المساعدات الامريكية الاقتصادية و العسكرية الى تركيا ،و هو ما ادى الى اعتمادها على تلك المساعدات بدرجة كبيرة من خططها التنموية [1]

و يمكن القول ان السياسة الاقتصادية التي تبنتها "الكمالية "بعد الاعلان عن قيام الجمهورية التركية عام 1923 كانت محكومة بعوامل خارجية تمثلت في النظام الدولي الذي افرزته الحرب و التجربة الاشتراكية في روسيا ،و اخرى داخلية تعود الى التخلف الاقتصادي الذي ورثته عن العهد العثماني المنهار،و معطيات الحرب و اعبائها المالية و العسكرية ناهيك عن نظام الامتيازات الاجنبية و الديون و التعويضات التي فرضتها على تركيا و ما سببته من اضرار للاقتصاد التركي قبل الغائها بموجب معاهدة لوزان بعد ان فقدت تركيا سيدتها على الاجزاء غير التركية التي كانت غاضعة للدولة العثمانية ،و هكذا وجد الراسمال الاجنبي في النهاية طريقه الى خطط التطوير التصنيعي و في هذا السياق توسعت شركة الاستثمارات الامريكية التركية .[2]

و لما كانت العلاقات التركية الامريكية مبنية على لمصالح لم تكن تركيا جزءا من السياسة الخارجية التركية دون مقابل ،فقد كان اهم دافع لتوجه تركيا نحو الولايات المتحدة الامريكية هو الحصول على دعم اقتصادي سنة 1946،فترة الحرب الباردة و لان تركيا كانت ضمن مشروع الرئيس هاري ترومان الذي طلب فيه من الكونغرس التصويت على تقديم مساعدها مقدارها 400 مليون دولار امريكي ،كمعونة لليونان و تركيا حيث يقول في مذكراته :"كان اليونان يحتاج الى المساعدة ، و تحتاج اليها و بسرعة و لكميات كبيرة . و كان البديل هو ضياع اليونان و امتداد الستار الحديدي الى شرق البحر الابيض المتوسط ،و اذا ما ضاع اليونان ، فان تركيا ستصبح

[1]–لطيف صادق، **مرجع سابق**، ص 114.

[2]–كامل محمد ،محمد سليم ، **مرجع سابق** ،ص 14.

موقعا يتعذر الدفاع عنه في وسط بحر الشيوعية و بالمثل اذا استسلمت تركيا لمطالب السوفيات فان وضع اليونان سيتعرض لخطر بالغ .. و ما كان على الةلاياتالمتخدة ان تترك هذه الدول دون مساعدة "[1]

كما حصلت تركيا بين سنتي 1945و 1948 على مساعدات امريكية بقيمة 81 مليون دولار ،و حصلت على ما قيمته 778 مليون دولار كمعونة بين سنتي 1949و 1952من ضمنها مساعدات عسكرية ، وبفضل المساعدات و الدعم تطورت العلاقات التجارية بين الدولتين .

حيث تم بموجب اتفاقية الناتو 1952 و حسب المادة الثالثة و التي تنص على توطيد العلاقات التركية الامريكية و تكثيف التعاون بين الدولتين.[2]

اسهمت المساعدات الاقتصادية و العسكرية الامريكية في توسيع خطط تركيا التنموية كما ساعدتها في تطبيق سياسة "احلال الواردات "بشكل واسع ،لتحقيق تنمية سريعة ،حيث ساعدة هذه المساعدات في انقاذ الاقتصاد التركي خلال فترة الحرب الباردة و كان يعاني من ازمات اقتصادية حادة كالمديونية العالمية.

و استمرت عملية الدعم الاقتصادي بعد الحرب الباردة ،عبر برنامج اعتمادات الدعم الاقتصادي ،و هو برنامج كبير للاعانة المالية متمثلة في هبات و قروض تم تخصيصها فقط للدول التي لديها ارتباطات امنية خاصة مع الولايات المتحدة.كما قدمت الاخيرة دعما للاصلاحات البنيوية و برنامج للموازنة [3]

لم تقتصر العلاقات الامريكية –التركية على البعد الاستراتيجي فقط ،بل سعت الولايات المتحدة لتوطيد علاقاتها الاقتصادية بتركيا خاصة خلال النصف الثاني من التسعينات التي وصلت فيها الاوضاع الاقتصادية لتركيا الى مستويات متردية للغاية .ففي عام 2001دخلت تركيا في مرحلة ركود غير مسبوقة مما اشار الى احتمالية افلاس تركيا لولا تدخل صندوق النقد الدولي ،بدعم من الولايات المتحدة الامريكية لانقاذ الوضع من خلال انقاذ انقرة حوالي 7.5مليارددولار ،و قد تحسنت بعد وصول حزب العدالة و التنمية للسلطة عام 2002 حيث تم وضع برنامج للخصخصة و زيادة الاستثمارات الاجنبية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي .

و انتعشت السياحة بشكل ملحوظ ،و ارتفعت قيمة العملة التركية ،و ازدادت قيمة الاستثمارات الاجنبية و في عام 2002 تم تشكيل منطقة صناعية مشتركة بين واشنطن و انقرة و التي اعطت المنتجات التركية مزايا تنافسية داخل السوق الامريكية و اعفاءات ضريبية ساهمت في زيادة العلاقات التجارية بين البلدين .

---

[1]–محمد رافة، **مرجع سابق** ،ص 68.

[2]–محمد ياس خضير العزيري ،**الدور الامريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الاوروبي** ،مركز دراسات الوحدة ،بيروت ،2010 ،ص 142.

[3]–محمد رافة،**نفس سابق** ،ص 69.

و تعد الولايات المتحدة الامريكية ثاني اكبر شريك تجاري لتركيا بعد المانيا بحجم صادرات بلغ 5.7 مليار دولار ،و ارادات بلغت 5.4 مليار دولار عام2008[1]

العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية و تركيا :

ان العلاقات الاقتصادية الثنائية بين البلدين قد اخذت اتجاها تصاعديا وفقا للبيانات المقدمة من وزارة الاقتصاد التركية و الامريكية ،حيث بلغ حجم التجارة في البضائع 16مليار دولار تم تصديرها من قبل الولايات المتحدة الامريكية ،و كان هذا النمو مدفوعا الى حد كبير من قبل تزايد الواردات التركية من الولايات المتحد الامريكية ،على مدى العقد الماضي و ذلك بفضل النمو الاقتصادي المرتقب و الطلب المحلي المتزايد [2]

دعى الرئيس اوباما الى رفع العلاقات الاقتصادية و التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية و تركيا على نفس المستوى الاستراتيجي مثل العلاقات الامنية و السياسية ،و في اكتوبر 2010 عقدت الولايات المتحدة و تركيا اول اجتماع في اطار العمل الاقتصادي التعاوني.

و هو حوار على مستوى مجلس الوزراء و الهدف منه تعزيز العلاقات الاقتصادية و تعزيز التجارة الثنائية و الاستثمار ،كما نظمت الحكومتان ايضا عقد سلسلة منتظمة من مجموعات العمل بقيادة كبار المسؤوليين الحكوميين و قد توصل والى تشكيل لجنة الشراكة الاقتصادية و كجلس اتفاق التجارة

و الاستثمار و تهدف الى معالجة قضايا التجارة و الاستثمار المحددة فضلا عن فتح مجالات تعاونية اقتصادية جديدة .

و ذلك بهدف زيادة التعاون مع الدول الاخرى كما تم تشكيل مجلس لتحسين العلاقات التجارية الثنائية و تم عقد اجتماع لجنة رفيعة المستوى و دخول تركيا في مقاوضات مع الاتحاد الاوروبي ،لتوقيع اتفاقية الشراكة و التجارة و الاستثمار عبر الاطلسي .[3]

تعتمد التجارة الثنائية بين البلدين و بشكل كبير على مبيعات الطائرات و الدفاع الامريكية الكبيرة ،و يعير الطرفان اهتماما متزايدا للعلاقات الاقتصادية ،و اثناء زيارة الرئيس اوباما في افريل 2009الى تركيا و لقائه بالرئيس التركي عبد الله غول اكد على ضرورة تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين و في اكتوبر 2010 اطلقت الولايات المتحدة و تركيا في اطار العمل الاقتصادي الاستراتيجي و التعاون التجاري ،و ذلك كون تركيا احدى الدول ذات

[1]-رسمي ذنيبات،**مرجعسابق**،ص 22.

[2]Thomas j.Donohue&Umitboyner،**"U .S-Turkish Econmic Relation in a new ERA :Analysis and recommendation for a strougerstrategecpartneship**"report preseted by :the spirit of entrprise& U.S chamber of commerce .p 17.

[3] **Investment climate statement2014** ،reprt presented by :U S Deptmet of state. Juin 2014.p 6.

الاولوية بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية و هي جزء من كبادرة تصدير الوطنية بحيث تعد واحدة من اقوى ستة اسواق على المستوى العالمي .

و تسعى الولايات المتحدة الامريكية الى تعزيز هذه العلاقات خدمة لمصالحها التجارية و زيادة الاستثمار [1].

فئات التصدير الرائدة هي المنسوجات و مواد الملابس ،منتجات الحديد و الصلب الالات و المركبات ،الحجارة و الاسمنت(الفاكهة المصنعة و الخضراوات ،التبغ و الوجبات الخفيفة)

اما الواردات التركية من الولايات المتحدة فتتمثل في الطائرات و الحديد و الصلب و الالات و البضائع من قطاع الزراعة ،و النفط ...الخ

[1]Conncilon foreign relations ،Independent task forse report no 69،U.S Turkey Relations.A new partnership .p 28.

الشكل 02:التجارةالثنائية بين تركيا و الولايات المتحدة

من 2000الى 2005

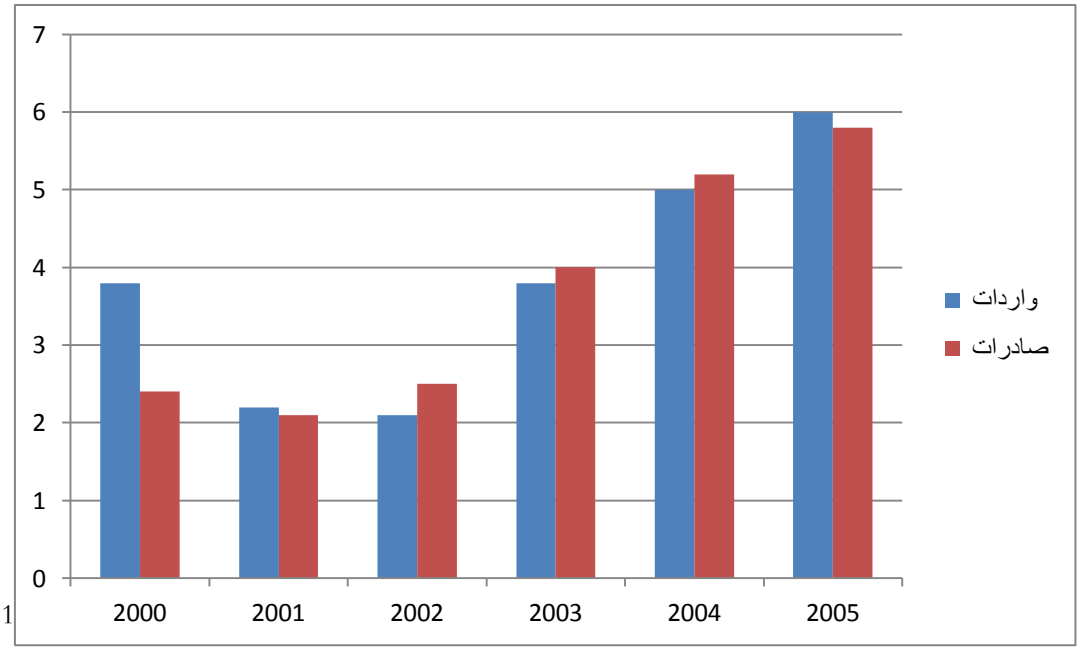

1

الشكل 02:التجارة الثنائية بين تركيا و الولايات المتحدة من 2006الى2010

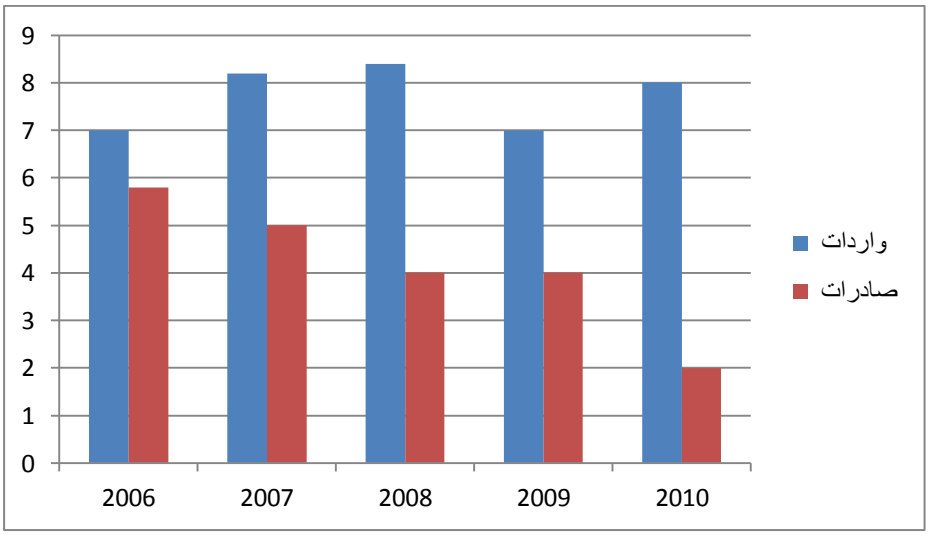

الملاحظ من خلال الشكلين 01و 02 ان حجم التجارة الثنائية بين تركيا و الولايات المتحدة الأمريكية من 2000الى غاية 2002 تراجعت نسبيا حيث وصلت نسبة الواردات الى 2 مليار دولار تقريبا لكنها عادت لتتزايد بعد ذلك الى غاية ان وصلت الى 7 مليار دولار و نفس الملاحظة تنطبق على الصادرات ،و ذلك بنسب متقاربة جدا ،لكن بعد 2006 يلاحظ انخفاض الصادرات و ارتفاع الواردات .و مرد الاصلاحات الاقتصادية التي شهدتها تركيا في تلك الفترة .

[1]Loc-cit p 29.

الجدول رقم 04: تركيا و الولايات المتحدة التجارة بالاف الدولارات

السنة	الواردات	النسبة الثوية	الصادرات	النسبة المئوية
2000	3.911.022	2.7	3.135.163	28.7
2001	3.261.298	16.6-	3.125.771	-0.3
2002	3.099.099	5-	3.356.126	7.4
2003	3.495.770	12.8	3.751.552	11.8
2004	4.745.195	35.7	4.680.041	29.5
2005	5.375.548	13.3	4.910.775	1
2006	6.260.873	16.6	5.060.854	3.1
2007	8.166.068	30.4	4.170.688	-17.6
2008	11.975.929	46.7	4.299.941	3.1
2009	8.755.737	-28.4	3.222.821	-25

[1]

الملاحظ من خلال الاعمدة البيانية و الجدول المرفق ان التجارة الثنائية بين البلدين في الفترة الممتدة من 2000الى 2010 قد صاحبها ارتفاع للواردات و انخفاض تدريجي للصادرات ،و ذلك مرده الاصلاحات الاقتصادية التي صاحبت فترة حكم حزب العدالة و التنمية حيث تم تحسين الاقتصاد التركي و ذلك عن طريق رفع الجودة و تحسين المنتوجات و ذلك بفضل الاصلاحات التي شملت جميع القطاعات .

[1]Ipid.

المبحث الثالث :البعد السياسي للعلاقات التركية الامريكية:

ارتبطت العلاقات السياسية بين تركيا وواشنطن بمجموعة من المحددات الداخلية و الخارجية و التي رسمت شكل و مسار العلاقات السياسية بين البلدية و من بين هذه المحددات :القضية الكردية ،قضية الارمن ،القضية القرصية ،الاسلام المعتدل و غيرها من القضايا الداخلية في تركيا و التي اثرت على مسار هذه العلاقات اما من ناحية المحددات الخارجية فنجد الحرب على العراق و حرب الخليج الثانية ،العلاقات التركية الايرانية ،و العلاقة مع اسرائيل ....الخ قد بلورت و رسمت البعد السياسي للعلاقات التركية –الامريكي

المطلب الاول :المحددات الداخلية للبعد السياسي للعلاقات التركية الامركية :

اولا :القضية الكردية :

تقدر نسبة الاكراد في تركيا ما يقارب 20 بالمئة من السكان اي انهم يزيدون على 12 مليونا او 13 مليونا ،و يطلق تاريخيا على المناطق التي يقطنونها اسم "كردستان"،اذ يعتبر اكراد تركيا بانها "كردستات الشمالية "فيما اراضي العراق الشمالية "كردستان الجنوبية "و اراضي ايران "كردستان الشرقية"[1]، و تعود المشكلة لزمن بعيد ،فبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى ،وتولي اتاتورك السلطة طلب من الاكراد التعاون معه للتخلص من القوات المحتلة للبلاد و قد استجابو له ،و نتيجة الانتصارات العسكرية التي حققها عقدت معاهدة لوزان بين دول الحلفاء و تركيا في 24 تموز عام 1923م [2] ،و بموجب هذه المعاهدة تم استعادة جزء كبير من الاراضي التي طالب بها الميثاق الوطني و لم يحصل الاكراد على حكم ذاتي كردي و بذلك طمس الهوية الكردية و تذويبها في الهوية التركية ،و تراجعت بريطانيا عن وعودها في تاييدحق تقرير المصير للشعب الكردي،من خلال خوفها من امكانية تشكيل الاكراد في بيئتها الاقليمية خطرا على مصالحها النفطية ،و لك يذعن الاكراد لسياسات الدولة و قامو بسبعة عشر انتفاضة بين عامي 1925-1938م وقد احدثت هذه الانتفاضات حالة من عدم الاستقرار السياسي و الامني في البلاد و لمواجهتها حشد الرئيس الاسبق لتركيا كمال مصطفى اتاتورك ،الالاف من الجنود ،فقمع الانتفاضة الاولى ،و تم سحق الانتفاضة الثانية من خلال التدمير الواسع للقرى الكردية ،ثم جرى قمع الانتفاضة الثالثة ،اما السياسة التي اتبعت ما بعد قمع الانتفاضات الكردية هي سياسة صهر الاكراد و تتريك كردستان،و نتيجة لهذه السياسة تدهورت العلاقة بين الدولة التركية و الاكراد و اعتبرت تركيا الاكراد مجموعة من المتمردين و

[1]–محمد نور الدين ،**تركيا الجمهورية الحائرة مقاربات في الدين و السياسة و العلاقات الخارجية** ،مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوثيق ،بيروت ،1998،ص75.

[2]–خليل حامد محمود عيسى ،**القضية الكردية في تركيا** ،مكتبة مدبولي ،القاهرة 2002،ص 167.

قطاع الطرق يحتاجون الى العقاب و الاصلاح و التهذيب ،و في المقابل اصبحت الدولة مؤسسة قمعية للاكراد ،و شكل عهد الانقلابات العسكرية ،بداية لمزيد من التضييق على الهوية الكردية ،اذ شهدت ستينات القرن العشرين حكلة تتريك واسعة لاسماء القرى و الاماكن و الاشخاص و الاكراد ،و استمرت سياسة نقل السكان و النفي و الاعتقال للشخصيات الكردية [1]

و رغم ان تركيا شاركت في قوات الحماية الدولية التي تركزت في قاعدة انجرليك التركية في عام 1991 بهدف حماية اكراد العراق من هجمات محتملة ضدهم من قبل النظام العراقي السابق ،و حرصت تركيا على تبني سياسة اكثر مرونة وانفتاحا من قبل ازاء الاكراد في مناطقها ،فقد اقر البرلمان التركي عام 1991،مشروع قانون "مكافحة الارهاب "الذي نص على الغاء القانن رقم 2932الصادر عام 1982،بشان حظر الحديث باللغة الكردية ،و الغاء المواد 141.142.163 من القانون الجنائي المتعلق بالجرائم الايديولوجية ،و المقصود بذلك انشاء او انتكاء الى احزاب دينية يسارية و كذلك لغرض امتصاص النزعة القومية الكردية في داخل تركيا .[2]

اما على المستوى الخارجي فقد ادت المشكلة الكردية الى مزيد من التوتر في العلاقات مع سوريا و ايران حيث كانت تركيا تتهم بدعم حزب العمال الكردستاني في حربه ضد الدولة التركية مطالبا بحقوق شعبه ،كما ان الاجتياحات العسكرية التركية المتكررة لكردستان شمال العراق بهدف ضرب مواقع الحزب المذكورة و التوجه انقرة الى اقامة منطقة امنية في شمال العراق الى امتداد الحدود العراقية التركية ادى الى التوتر في العلاقات التركية مع سوريا بالدرجة الاولى و العراق و ايران بالدرجة الثانية ،ان السياسة التركية في ذلك الحين تجاه المشكلة الكردية و نزعته القومية كانت تبدو متناقضة ،ففي الوقت الذي لا تعترف فسه تركيا بوجود مشكلة مردية في تركياى و تتبع ضدهم الاساليب العسكرية في الداخل ،تقوم بدور حماية اكراد العراق و تقييم مع الاحزاب الكردية في مردستان شمال العراق اشكالا من التعاون الامني و السياسي ،و كانت ترعى جهود الوساطة السلمية بين الحزبين الكرديين و الحزب الديمقراطي الكردستاني و حزب الاتحاد الوطني الكردستاني و كانت تهدف تركيا من وراء هذه السياسة الى :

اولا: تحييد اكراد العراق ازاء المشكلة الكردية في تركيا مستغلة خلافات الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي ،و حزب العمال الكردستاني في تركيا لكي توقف النزعة القومية الكردية في تركيا.

[1]–رسمي ذنيبات ،**مرجع سابق** ،ص 141.

[2]–جلال عبد الله معوض ،**تركيا و الامن القومي ،السياسات المائية و الاقليات** ،مجلة المستقبل العربي ،بيروت ،العدد 160،ص،124.

ثانيا :استخدام الورقة الكردية كعامل ضغط ضد جيرانها للقيام بدور اقليمي ،و لكن الثابت في السياسة الخارجية التركية ان انقرة ترفض قيام دولة كردية مستقلة في العراق و تلقي توجهاتها هذه مع توجهات جيرانها .[1]

ان تزايد النزعة القومية الكردية قد قطعت شوطا كبيرا عندما دخلت القوات الامريكية الى العراق عام 2003،و زادت تردي العلاقات التركية –الامريكية ،حيث توترت العلاقات بين الجانبين جراء رفض تركيا دخول القوات الامريكية للعراقعام 2003،و شكلت الاطاحة بالنظامم العراقي السابق بداية حقيقية جديدة من الرخاء للاكراد ،رغم ما صاحبها من تنامي المخاوف السياسية ،ففي الوقت الذي سقطت باقي اجزاء العراق في هوة الصراع ،تمتع اقليم اقليم كردستان العراق باستقرار نسبي بدءا من عام 2005،حيث بدات الاستثمارات الاجنبية في الظهور بالاقليم ،مما زاد من مخاوف تركيا في تطور الاقليم و بالتالي ادى الوضع الى تكوين دولة كردية في شمال العراق و كانت تركيا تلقي اللوم و العتب على الامريكيين من ان الولايات المتحدة الامريكية تفضل حقوق الاكراد على حقوق الاقلية التركمانية الموجودة في العراق ،وو حاولت تركيا من خلال تهديدها في ذلك الحين الاقليم بالاجتياح بذريعة ضرب مواقع حزب العمال الكردستاني في عام 2007الا انها لم تلاقي الدعم و الترحيب من قبل الولايات المتحدة الامريكية لانها لا تريد زعزعة المنطقة الكردية و هي المنطقة الوحيدة في العراق التي يسهل فيها الاستقرار و الامن فانعكست المواقف المتبادلة من قبل الجانبين سلبا على العلاقات الثنائية بين البلدين في تلك المرحلة و هي مرحلة ما بعد حرب 2003 .[2]

ثانيا :المشكلة القبرصية

تسببت قضية قبرص في احداث اول شرخ جدي في العلاقات التركية –الامريكية عام 1974عنكا قررت تركيا القيام بحركة عسكرية في قبرص بداعي الحفاظ على ارواح الاتراك في قبرص الذين دخلو في صراع مع القبارصة اليونانيين و بدعم من الدولة اليونانية ،و لذلك قامت تركيا بالتدخل في شمال قبرص التركي بسبب الضغوط الداخلية في تركيا ،و لم تلتفت تركيا ابدا لمعارضة امريكا و تحذيرها من هذا التدخل .و قامت بانزال عسكري في شمال قبرص ،و لاتزال قوة تركيا الى يومنا هذا في شمال قبرص .[3]

و تاثرت العلاقات التركية الامريكية في ذلك الوقت كثيرا ،فقامت الولايات المتحدة الامريكية بمواقف معادية للتحرك التركي من خلال معاقبة تركيا بقطع المالية و العسكرية عنها ،بل رفضت امريكا حتى امدادها بقطع

---

[1]–هيثم الكيلاني ،**تركيا و العرب دراسة في العلاقات العربية التركية** ،مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية سلسلة الدراسات الاستراتيجية ،العدد 6 ص 7.

[2]–جمال حيدر ،**مرجع سابق**،ص 42.

[3]–**المكان نفسه**.

الغيار للاسلحة التي هي من صنع امريكي ،و دام هذا الحظر 10 سنوات ،و مع كل الضغط للمعارضة الامريكية الا ان تركيا لم ترضخ للضغوط الامريكية في هذه القضية التي كانت تعد قضية وطنية في الشارع الداخلي التركي ،و تحكلت جميع المضايقات بهذا الخصوص ،كما كانت قبرص احدى الاسباب التي زادت من التوتر بين تركيا و العديد من الدول العربية كمصر و سوريا اللتان كانتا تايدان قبرص في ذلك الحين سنة 1974.

و بعد تسلم السلطة من قبل حزب العدالة و التنمية في تركيا و زعيمها الكارزمي رجب طيب اردوغان رئيس الوزراء تحركت الحكومة التركية و ضغطت و بدعم امريكي على المجلس الامن القومي التركي الذي اصدر بيانا في كانون الثاني 2004،يعلن فيه موافقته على خطة الامين العام السابق للامم المتحدة كوفي عنان كاساس للمفاوضات بين الطرفين المتنازعين القبارصة الاتراك و اليونانيين ،و يمكن ارجاع ذلك التبدل في الموقف التركي من القضية القبرصية لعدة عوامل بعد تحفظ دام طويلا على الخطة و هي :

1-دعوة الولايات المتحدة الامريكية لتركيا باخذ اعتراضها على خطة عنان في الحسبان ،لان تركيا تحفظت في البداية على خطة للسلام في قبرص .

2-صعود المطالبة الشعبية الداخلية التركية في شطر قبرص التركية الراغبة في حل المشكلة وفقا لخطة عنان و التي تحصلت على نصف اصوات الناخبين في الاستفتاء الذي جرى في 14 كانون الاول 2003في الشطر التركي لقبرص على الخطة ،

3- رغبة حكومة العدالة و التنكية في ازالة احدى اكبر العقبات التي تعترض طريق تركيا في الانضمام للاتحاد الاوروبي .

4- رغبة الولايات المتحدة في ترسيخ سلطة الاسلاميين عبر حل تلك القضية التي تستخدمها المؤسسة العسكرية التركية اداة لمنع تركيا عمليا من الانضمام للاتحاد الاوروبي فهي لا تعترف بها .[1]

تعد القضية القبرصية من اكثر المشكلات تعقيدا لوجود جهات خارجية فاعلة تؤثر في حلها و لذلك تلعب الولايات المتحدة الامريكية دورا فاعلا في هذه القضية ،فهي عضو في حلف شمال الاطلسي الذي يضم كلا من تركيا و اليونان ،و لها مصالح سياسية و امنية مع تركيا ،مرتبطة بقضايا الشرق االاوسط كما تحافظ الولايات المتحدة الامريكية على علاقة قوية مع اليونان لما تقدمه من تسهيلات للقوات الامريكية في منطقة البلقان و اوروبا الشرقية ،و لذلك فهي تسعى الى تحقيق توازن في ساستها الخارجية تجاه تركيا و اليونان ،و رغم ان الميزان كان في اتجاه تركيا في بعض الاحيان الا انها تستخدم القضية القبرصية كورقة للضغط على تركيا لتحقيق

[1]-عبد العظيم محمود جنفي ،**العلاقات الامريكية التركية** ،مجلة السياسة الدولية ،العدد 156،ص 137.

مصالح امريكية ،و كذلك تنظر الولايات المتحدة الامريكية القضية من منظور استراتيجي امني بحت ،لوجود روابط و علاقات وثيقة جدا بين الكنيسة الارثوذكسية الروسية ،في فرض السيادة على جزيرة القبارصية اليونانية ،لذلك فالفكر الاستراتيجي لاهمية المنطقة في المصلحة القومية الامريكية في التوجه نحو البحر المتوسط و تامين الساحل و الهضبة التركية و كذلك ترى الولايات المتحدة الامريكية تطبيق الكونفدرالية مع ضمان حقوق القبارصة الاتراك ووجود حماية عسكرية تركية على الجزيرة و باعتراف سياسي بالقبارصة الاتراك.[1]

ثالثا :قضية الارمن:

شكلت قضية الارمن اهم عوامل التوتر في العلاقات التركية –الامريكية اثر موافقة لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الامريكي على مشروع قرار يعد بموجبه ما تعرض له الارمن من مذابح خلال الحرب العالمية ،بمثابة ابادة جماعية تتحمل تركيا مسؤوليتها القانونية الاخلاقية ،اذ تعد قضية الارمن من بين اهم المحددات في العلاقات التركية الامريكية ،حيث ساهمت في توتر العلاقات بينهما ،ففي 28ايلول 2007م ،صوتت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الامريكي ،على مشروع قرار يؤيد ان ما وقع للارمن في الدولة العثمانية عام 1915م كان ابادة ،و ان على السياسة الامريكية الاعتراف بذلك اعترافا تاما ،خاصة في سياستها حيال تركيا ،اذ قامت جراء ذلك تركيا باستدعاء سفيرهافي واشنطن ،و هددت بايقاف التعاون العسكري معها ،و قد صرح الرئيس التركي السابق "عبد الله غول "رد على ذلك بالقول "غير مقبول و ليس له اساس و لا يحترم الاتراك " [2]

المطلب الثاني :المحددات الخارجية للبعد السياسي للعلاقات التركية –الامريكية:

اولا :البرنامج النووي الايراني

تمثل ايران احد عناصر التهديد بالنسبة لتركيا ،كمنافس استراتيجي في المنطقة ،او كمصدر لعدم الاستقرار .و قد تمكنت ايران من حصد ثمار اخطاء السياسة الامريكية في المنطقة و امتد نفوذها على بعض المناطق العربية .مستغلة بذلك حالة الفراغ التي نتجت عن سقوط النظام العراقي و تحول معادلة التوازن في المنطقة لمصلحتها .لقد حاولت تركيا استغلال العداء الرسمي العربي المتزايد لطهران للامتداد في بعض الدول العربية كقوة تسعى للهيمنة على غرار ايران ،و قد شجعت الولايات المتحدة تركيا على القيام بهذا الدور بهدف احداث نوع من التوازن مع الثقل الايراني في المنطقة ،و كمحاولة لجعل تركيا تلعب دورا في علاقة طهلران بالمجتمع الدولي ،و قد بدات في

-[1]حيدر ،**مرجع سابق** ،ص 19

-[2]فوللر جراهام أي ،**الجمهورية التركية الجديدة**،دار النشر تيماش اسطنبول ،معهد الولايات المتحدة للسلام ،واشنطن 2008،ترجمةطارق عبد الجليل 2008ص60 .

توجيه سياساتها نحو ايران ،و ساعدها في ذلك وجود ارضية مشتركة بين البلدية تتمثل في القضية الكردية و مخاطر حدوث تفتيت للعراق الذي قد يؤدي الى قيام دولة كردية .

و قد ادت السياسات التي تنتهجها الحكومة التركية حيال ايران و بخاصة برنامجها النووي ،الى توتر العلاقات التركية الامريكية ،و في هذا الصدد ساند القادة الاتراك حق ايران في تطوير دورة كاملة للوقود النووي ،لكنهم عارضو تطوير ايران اسلحة نووية لان ذلك سيخل بميزان القوى في المنطقة .ذلك ان الاتراك لا يرون في البرنامج النووي الايراني خطرا وشيكا ،و تعارض تركيا و بشدة اللجوء الى الخيار العسكري لمنع ايران من احراز مزيد من التقدم في التكنولوجيا النووية .

و ادى هذا الاعتقاد المقرون بالثقة لامتلاك الاتراكنفوذا بمعرفتهم الطريقة المثلى في التعامل مع الايرانيين الى اطلاق تركيا بالاشتراك مع البرازيل للتوصل الى صفقة يتم بموجبها تبادل الوقود النووي مع ايران .و بدلا من دعم هذه المبادرة قامت الولايات المتحدة بافشاله من خلال تركيزها على العقوبات الاقتصادية و تعزيز التهديد العسكري .و قد ردت تركيا على ذلك بان صوتت ضد قرار مجلس الامن .مما اظهر وجود علاقة معقدة بين تركيا و الولايات المتحدة الامريكية تتعارض مع العلاقة احادية الاتجاه[1]

ثالثا :عضوية تركيا في الاتحاد الاوروبي:

ان لتركيا دوافع و مصالح في الانضمام الى الاتحاد الاوروبي و اهم هذه الدوافع :

1/الدوافع الجغرافية :تنظر اكثرية النخب السياسية و التجارية و الثقافية التركية الى العلاقات مع الاتحاد الاوروبي في سياق يتجاوز اعتبارات السياسة الخارجية كثيرا ،فهذه النخب تعتقد ان مستقبل بلادها و مصالحها الاستراتيجية تعتمد بصورة كبيرة على قوة هذه العلاقات و متانتها ،و تشكل عضوية تركيا في الاتحاد الاوروبي بحسب اعتقادهم ،مرادفا للاعتراف باضفاء ثوب معايير الحضارة الغربية المعاصرة على تركيا و بها يتحقق في الوقت نفسه الانتصار النهائي للثورة الكمالية

2/الدوافع السياسية :

تقسم الدوافع السياسية التي وراء رغبة تركيا في الانضمام الى الاتحاد الاوروبي الى دولفع داخلية و اخرى خارجية .

أ/دوافع داخلية :تتمثل في اتفاق اغلب التيارات السياسية التركية على تاييد التحاق بلادهم بالاتحاد الاوروبي ،على الرغم من اختلاف توجهاتهم السياسية ،و يستوي في ذلك العلمانيين و الاسلاميين و الليبراليين ،و اليمينين و اليساريين و السياسيين و النخب التجارية و الثقافية و الاقليات المختلفة ،و كل القائمين على

[1]-رسمي ذنيبات ،**مرجع سابق** ،ص 36.

السياسة الداخلية خاصة في فترة ما بعد حكم الرئيس التركي السابق "توجوتاوزال"حيث ظهر الحكم العسكري على صورته الحقيقية في الهيمنة و السيطرة على البلاد .

ب/اما بالنسبة لدوافع السياسة الخارجية :وراء دفع تركيا للانضمام للاتحاد الاوروبي فيتمثل ابرزها في التنافس مع الجارة اليونان و الصراعات العميقة بين الدولتين المتشاطئتين على بحر ايجة .[1]

3/الدوافع الاقتصادية :ثمة مصالح و دوافع اقتصادية ذات اهمية بالغة في علاقات تركيا مع الاتحاد الاوروبي ،فالاخير يمثل سوق التصدير الرئيسي لمحمل المنتجات الزراعية و الصناعية التركية ،كما ان التزود المستمر بالسلع الراسمالية من الاتحاد هي سلع ضرورية للتنمية و التحديث الاقتصادي في تركيا يشكل مطلبا اخر من مطالب سياسة تركيا التجارية ،و كذلك يحل مشكلة امكانية الانتقال الحر للعمال الاتراك الى اوروبا .[2]

4/الدوافع الامنية: يشكل الهاجس الامني السبب الرئيسي الذي دفع تركيا بعد الحرب العالمية الثانية الى الاندماج في نظام الامن الغربي (الاوروبي-الامريكي) عبر قبول العرض الذي وفره لها مبدا ترومان الذي اعلنه الرئيس الامريكي (هاري ترومان عام 1947) و الخاص بالتزامات الولايات المتحدة الامريكية في الشرق الاوسط بسبب خطر الامتداد الشيوعي للاتحاد السوفياتي سابقا.[3]

و بعد انجاز حكومة حزب العدالة و التنمية العديد من الاصلاحات السياسية و الاقتصادية في تركيا خلال اعوام 2002-2004ظهرت اشارات ايجابية من بعض المسؤولين الاوروبيين قبيل انعقاد القمة الاوروبية في بروكسل في منتصف كانون الاول 2004 حول امكانية تحديد موعد لبدء المفاوضات مع تركيا ففي 15 كانون 2004 اي قبل انعقاد القمة بيوم واحد اعلنت "بان بالكندي"رئيس الوزراء الهولندي الذي كانت بلاده تتولى رئاسة الدورية للاتحاد الاوروبي انذاك ،ان اعطاء قمة القادة الاوروبيين ضوئها الاخضر لفتح مفاوضات لانضمام مع تركيا يبدو مرجحا،في تلك القمة تقرر بدء المفاوضات لانضمام تركيا للاتحاد الاوروبي بانه انتصار لتركيا و سياستهم ،كما اعتبر تطورا في مسار العلاقات الدولية لتركيا نحو اوروبا ووعد في ذلك الحين بمواصلة العمل و الجهود لتحقيق اهداف تركيا في الانضمام للاتحاد الاوروبي.

اما بخصوص موقف الولايات المتحدة الامريكية من انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي فقد كان عموما موقفا مؤيدا لتركيا و مشجعا لها و ان لم يرق الا مستوى الدعم الذي كانت تامله تركيا خلال فترة الثمانينات ،على ان تطور الموقف الامريكي الى مستوى دعم تركيا في طلب العضوية و الضغط على الدول اللاوروبية و في هذا المجال

-[1]جمال حيدر ،**مرجع سابق** ،ص 45.

-[2]مصطفى الزين ،**اتاتورك و خلفاؤه**،بيروت ،دار الكلمة للنشر ،1982،ص،97.

[3]-جميل حيدر،**مرجعسابق**،ص 46.

ظهر و بوضوح في منتصف التسعينات ،ان المصلحة الامريكية الرئيسية في علاقات تركيا مع الاتحاد الاوروبي مصلحة استراتيجية ،فالولايات المتحدة الامريكية تريد ان تتجه تركيا و بقوة الى الغرب ،بسبب اهمية الدور الذي يمكن ان تلعبه تركيا في حماية المصالح الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط و اسيا الوسطى و القوقاز.[1]

و على الرغم من ان الولايات المتحدة الامريكية ترى نفسها حليفا اساسيا لتركيا ،فانها تنظر الى عضوية تركيا الى الاتحاد الاوروبي بوصفها علاقات استراتيجية لا تقل اهمية عن علاقات تركيا بالولايات المتحدة الامريكية ،و ان المؤسسة العسكرية التركية المؤيدة للغرب قد اسندت سمعتها الى القبول في الاتحاد الاوروبي ،و ان رفض عضوية تركيا من قبل الاخير سوف يقضي على رد فعل في تركيا كعاد للغرب و بالتالي فان المصالح الامريكية و اللاوروبية الامنية و الاستراتيجية قد تتعرض للخطر.[2]

رابعا :حرب الخليج الثانية

كان لحرب الخليج الثانية اثر على العلاقات التركية الامريكية حيث تولى الرئيس التركي ،توروغاوزال ،العمل على تجديد النظر الى تركيا و دورها في السياسة العالمية ،و بان وضع كل الامكانيات بتصرف الولايات المتحدة الامريكية خلال تلك الحرب كما شارك في الحصار المفروض على العراق بعد ذلك. و قام رئيس الحكومة انذاك ،سليمان ديميريل ،بطلب توسيع التعاون مع الولايات المتحدة الى مجالات الاقتصاد و الاستثمار و التبادل التجاري ،و قد اهتمت المحادثات بين ديميريل و الرئيس الامريكي بوش الاب في شباط 1992،باقامة شراكة محسنة قامت تركيا في اعقابها بتوسيع دائرة نشاطها السياسي و الدبلوماسي ،و ارسلت قوات قوامها 300من المشاة و ثلاث سفن حربية الى الصومال للمساعدة في عمليات الاغاثة التي تقوم بها الامم المتحدة .[3]

خامسا :العلاقة مع اسرائيل

وصلت العلاقة بين تركيا و اسرائيل الى مستوى قوي قبل وصول حزب "العدالة و التنمية" الى الحكم فقد بلغ التعاون مداه اثناء فترة تولي تانسوتشيلر للرئاسة الحكومة التركية حين اصطحب معه وفدا يبلغ عدده 230 شخصا خلال زيارته لاسرائيل في 1993حيث ضم الوفد وزراء الخارجية و الزراعة و الطاقة و الصناعة و الصحة

[1]-كرامرهاينتس،**تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**،ترجمة فاضل جنكر ،الرياض،مكتبة العبيكان ،ص 95.

[2]-جميل حيدر،**مرجع سابق** ،ص48.

[3]-عقيل سعيد محفوض،**جدليات المجتمع و الدولة في تركيا :المؤسسة العسكرية و السياسة العامة** ،مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ،ابو ظبي ،2008،ص 232.

و نحو خمسين شخصية اقتصادية و تجارية،و نحو عشرين مواطنا تركيا ،و تم خلال هذه الزيارة اقرار العديد من الاتفاقيات التجارية و الثقافية مما ادى الى تضاعف حجم التبادل التجاري بينهما [1]

و رغم ذلك فلم تعمل حكومة اردوغان الى تغيير اسس هذه العلاقة بالرغم من حدوث بعض التوترات من وقت لاخر .و على الرغم من ان تركيا تدرك بان علاقتها باسرائيل تسبب لها حرجا من حيث الانفتاح على الدول العربية و الاسلامية ،الا انها تمكنت من تحويل هذه العلاقة الى رصيد لها في علاقتها بالدول العربية و الاسلامية خلال ابداء الرغبة في لعب دور الوسيط بين العرب و اسرائيل ،و قد نجحت تركيا و بشكل كبير في مسعاها بعد ان افصحت عن رعايتها للمفاوضات غير المباشرة بين دمشق و تل ابيب على مدار عامين ،و لم يكشف عنها الا منتصف عام 2008،فقد استغل حزب العدالة و التنمية خلفيته الاسلامي و نزعته الاعتدالية الى بناء جسر من الثقة بين الطرفين ،الاسرائيلي و السوري في قدرته على ادارة المفاوضات غير المباشرة بين الطرفين قد تفضي الى اخرى مباشرة في مراحل متقدمة ،و قد كان الموقف الامريكي من هذا الدور غامضا اذ لم يلقى في البداية ترحيبا ،او تشجيعا من الادارة الامريكية التي كانت تسعى لعزل سوريا و اقصائها كنتيجة سلبية لدورها في لبنان ،الا ان الامر بعد ذلم تبين ان الولايات المتحدة الامريكية كانت تعول على قدرة تركيا على تحقيق اختراق في العلاقة بين دمشق و تل ابيب دون ان يؤدي ذلك الى الى تعظيم حضور سوريا في المشهد الاقليمي على غرار ما عليه الحال مع ايران ،و على ضوء ما سبق ظهرت اطروحات امريكية كثيرة تعمل على ترويج فكرة "فك الارتباط "بين سوريا و ايران و قدرة تركيا على ذلك ،سواء من خلال بناء شراكة استراتيجية بين انقرة و دمشق ،او من خلال تحقيق اختراق في جدار العلاقة بين تل ابيب و دمشق ،و ما قد يترتب عليه ذلك من وقف الدعم السوري لحركتي حزب الله و حماس من جهة ،و الخروج من تحت العباءة الايرانية من جهة اخرى .[2]

و قد كان العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة علامة فارقة في تزايد الدعم التركي الشعبي و الرسمي للقضية الفلسطينية ،و في توجيه انتقادات حادة للسلوك الاسرائيلي ،و في المطالبة بفك الحصار عن قطاع غزة ،و احترام ارادة الشعب الفلسطيني الذي انتخب حركة حماس ،غير ان الموقف التركي ظل محكوما باستمرار تبنيه للمسار العربي الرسمي و موقفه من التسوية ،و في مراعاة تحالفه مع الولايات المتحدة ،و علاقاته باسرائيل ،و رغبته في الدخول للاتحاد الاوروبي و فاعلا ،حيث لعبت تركيا دورا مباشرا خلال العدوان الاسرائيلي على غزة ،و لخص اردوغان الموقف الاسرائيلي خلال العدوان بانه غير انساني ،و ظالم و غير مقبول ،و دعى الى وقف الغارات

[1]–محمد نور الدين ،"**تركيا في الزمن المتحول ،قلق الهوية و صراع الخيارات** "،دار رياض الريس ،بيروت ،1997،ص 268.

-[2]رسمي الذنيبات ،**مرجع سابق** ،ص 38.

الاسرائيلية ،و ادان ما راه ضربة لمبادرات السلام العربية الاسرائيلية .كما حث مجلس الامن الدولي على التدخل باسرع وقت ممكن.[1]

ادت خلافات تركيا مع اسرائيل الى توتر العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة ،فقد اضاف علاقات تركيا باسرائيل ،المعقدة دائما،فتور في السنين الاخيرة بعد تاكيد حكومة حزب العدالة و التنمية على الهوية الاسلامية لتركيا ،و سعيها لتوسيع روابطها بالكيانات الشرق اوسطية المجاورة المعادية لاسرائيل (ايران سوريا حماس ..)...[2]

[1]- محسن صالح و اخرون ،"**الدور التركي في المنطقة و تاثيره على القضية الفلسطينية** "،مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات ،بيروت 2010،ص 22.

[2]- ستيفن فلانجان،"**اولويات خاطئة :التقيمات التركية للقوة الامريكية** "،ترجمة مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية،سلسلة ترجمات الزيتون ،بيروت ،2011،ص6.

خلاصة الفصل الثاني

في نهاية الفصل الثاني نستنتج ان:

ان طبيعة العلاقات التركية –الامريكية لها خصوصية مميزة على مستوى العلاقات الدولية ،و هي تمتد تاريخيا الى عهد الدولة العثمانية و التي ربطتها مع الولايات المتحدة الامريكية العديد من العلاقات التجارية و التعاونية و التي استمرت بعدها في تطور لتشمل العديد من المجالات كالجانب الاقتصادي و العسكري و السياسي .ويسعى كلا الطرفين لتطوير هذه العلاقات خدمة لمصالحها المشتركة و تحقيقا لاهدافه المرسومة مسبقا .

فالولايات المتحدة الامريكية تسعى للاستفادة من مزايا الموقع الجيواستراتيجي لتركيا و علاقاتها مع دول المنطقة ،كما يسعى الطرف التركي من خلال تعزيز العلاقات الى كسب دعم و تاييد اقوى قوة في العالم و هي الولايات المتحدة الامريكية و ما ينجر عنه من مكاسب ومكانة على الساحة الدولية.

و عليه:

-يرجع الاهتمام الامريكي الكبير بتركيا و بتوطيد العلاقات معها منذ القدم الى الاهمية الجيواستراتيجية التي يتحلى بها الموقع الجغرافي لتركيا .

-ان العلاقات التركية –الامريكية علاقات استراتيجية و تمتد جذورها الى ما قبل قيام الدولة التركية الحديثة ،عندما عقدت الولايات المتحدة الامريكية العديد من الاتفاقيات مع الدولة العثمانية .

-لكل مرحلة تاريخية جديدة في النظام الدولي ،تاثيرات و تداعيات على العلاقات الثنائية بين البلدين .

-تنظر الولايات المتحدة الامريكية الى تركيا من اطار اهميتها في توازاتها الدولية و وفق منظور استراتيجية الهيمنة .

-الولايات المتحدة الامريكية بالنسبة لتركيا ،حليف استراتيجي يدعم مصالحها و تطلعاتها لا يمكن التفريط به .

-ميز العلاقات التركية –الامريكية نمطين من التطور في مسارها :

-النمط الاول :تميز بالايجابية ،و الذي ساده التفهم و التوسع و اصبحت العلاقات التعاونية فيه اولوبة و حتمية في اجندات السياسة الخارجية للبلدين .

-النمط الثاني :اتسم بالتقلب و التوتر و استمر من 1960-1980 حيث تخللت العلاقات الثنائية حالات من التحسن تارة و الاختلاف تارة اخرى.

الفصل الثالث

التعاون العسكري بين تركيا و الولايات المتحدة الأمريكية في اطار الناتو

من خلال ما سبق تناوله في الفصلين السابقين ،فالعلاقات التركية الأمريكية متجذرة في التاريخ و قد شملت العديد من الميادين من بينها التعاون الاقتصادي و السياسي ،و ايضا التعاون العسكري و الذي بدء في فترة الحرب الباردة من اجل التصدي للتهديدات السوفياتية المشتركة ،و ازداد هذا التعاون قوة بانضمام تركيا لحلف الناتو في 1952،و قد تميز التعاون العسكري بين تركيا و الولايات المتحدة الامريكية بتبادل المنافع المشتركة كل حسب ما يخدم مصالحه و هذا ما سيتم تناوله في هذا الفصل و الذي احتوى على ثلاث مباحث رئيسية هي :

1/ انضمام تركيا لحلف الناتو

2/التعاون التركي الامريكي لتطوير الدرع الصاروخي في اطار الناتو

3/جهود تركيا و الولايات المتحدة الامريكية لحفظ السلام في اطار الناتو

4/التعاون التركي الامريكي لمحاربة الارهاب في اطار الناتو.

المبحث الاول :انضمام تركيا لحلف الناتو

يعتبر حلف شمال الاطلسي و المعروف بالناتو عبارة عن حلف دفاعي انشأ في فترة الحرب الباردة للرد على العدوان السوفياتي و قد انضمت اليه العديد من الدول لزيادة قوتها و مجابهة الخطر السوفياتي و من بينها تركيا ،و من المميز في حلف الناتو انه لم تنتهي مهمته بنهاية الحرب الباردة و تفكيك الاتحاد السوفياتي ،بل توسعت و تطورت مهامه و التي اصبح اهمها التعاون الامني الدولي بين الدول الاعضاء و كذلك اصبح احد ادوات حفظ السلم و الامن العالميين و قد مكن موقع تركيا الجيواستراتيجي و مكانتها على الساحة الدولية من اخذ حيز كبير من اهتمامات الحلف و منه تعظيم مكانتها .

المطلب الاول : حلف شمال الاطلسي

اولا :نشاة شمال الاطلسي

في مارس 1948تم ابرام ميثاق بروكسل و هو حلف دفاعي يضم كل من فرنسا ،و بلجيكا لكسمبورغ ،هولندا ،و انجلترا ،ثم انضمت اليه الولايات المتحدة الامريكية بهدف حفظ السلم و الامن الدوليين ،و منه انطلقت المفاوضات بين دول ميثاق بروكسل و الولايات المتحدة الامريكية و انتهت بالتوقيع على ميثاق شمال الاطلسي الذي يمثل دول اوروبا الغربي اذ تم الاعلان عنه بتاريخ الرابع من ابريل 1949،ليشكل منظمة ذات طابع سياسي و عسكري بين البلدان الراسمالية لمواجهة الدول الاشتراكية ،و حركة التحرير الوطني و ذلك في مدينة بروكسل في بلجيكا .[1]

وعليه فمنظمة حلف شمال الاطلسي و التي تم التوقيع عليها في واشنطن في 4ابريل 1949م ،و يوجد مقر قيادة الحزب في بروكسل في بلجيكا ،و يعتمد الحلف لغتين رسميتين هما: الفرنسية و الانجليزية ،شاركت في تاسيس الحلف 12 دولة هي :بلجيكا ،كندا ،فرنسا،ايطاليا ،ايسلاندا،و لكسمبورغ و بلاندا و النرويج و البرتغال ،المملكة المتحدة ،و الولايات الامريكية .[2]

لحلف شمال الاطلسي اهميته الاستراتيجية بالنسبة لواشنطن كجدار صد منيع في وجه روسيا ،و يرى في هذا الاطار وزير خارجية تركيا داوود اوغلو ان ابتعاد تركيا عن الحلف يترتب عليه مخاطر و الاندماج الكبير فيه يغريها و هذا ما يصعب على تركيا في المرحلة الجديدة من الموازنة بين خياراتها السابقة و سياستها الاقليمية و يتابع قائلا

[1]-ايمان دني،**البعد الاقليمي و الدولي للسياسة الخارجية التركية 2002-2023**،اطروحة دكتوراة ،(جامعة محمد خيضر بسكرة ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،2017) ،ص 223.

[2]-خليل حسين و اخرون ،**التنظيم الدولي :المنظمات القارية و الاقليمية**، (لبنان :دار المنهل اللبناني ،د،س،ط)،ص482.

ينبغي على تركيا ان تكون دولة شرق اوسطية في حلف شمال الاطلسي بل يجب عليها ان تؤدي دورا كدولة لها يد في البلقان و شرق اوروبا [1]

لقد كان الهدف الرئيسي من انشاء الحلف هو الدفاع عن المصالح السياسية و الاقتصادية للدول الغربية و الاعضاء فيه ،و ذلك عن طريق مواجهة الاتحاد السوفياتي و دول اوروبا الشرقية ،و خاصة بعد بروز الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى في العالم ،و تغلغل الافكار الشيوعية في دول اوروبا الشرقية و دول العالم الاخرى .و الحقيقة ان حلف شمال الاطلسي كان حريصا على عدم التفريط في المركز الجغرافي الحيوي لتركيا و اليونان ،الا ان اهمية تركيا الجيوبوليتيكية يعطيها الافضلية على اليونان ،كذلك فان قيام الولايات المتحدة الامريكية و الغرب بتقديم العون لتركيا قبل دخولها حلف شمال الاطلسي ،كان هدفا امنيا و عسكريا يمكنه الاستفادة من اهميته الاستراتيجية ،خاصة ان تركيا بحكم موقعها على البحر المتوسط تقوم بوظيفة الفضاء المكمل لجدار الامن من جهة الغرب و حماية مصالحهم .

كان لانضمام الولايات المتحدة الامريكية لحلف شمال الاطلسي اثار كبيرة في فاعلية الحلف الذي جاء بعد حصار الاتحاد السوفياتي بحصار برلين الغربية عام 1948،و امتداده الى 323 يوما ،فقد ساعد انضمام الولايات المتحدة الامريكية الى نظام الدفاع الغربي الى حد كبير على تقوية هذا النظام الدفاعي ،خشية من انتشار الشيوعية في اوروبا اذ ترسخ هذا الامر بعد ان وجدت الدول الاعضاء في معاهدة بروكسل انها بحاجة الى قوة الولايات المتحدة الامريكية و من هنا نشاة فكرة اقامة حلف شمال الاطلسي .[2]

تحدد الدور العسكري الرئيس للحلف لحراسة حرية الملاحة و حماية الدول الاعضاء من اي اعتداء عسكري عليها باستخدام حشد القوة العسكرية المتحالفة ،و لعب الحلف دورا عسكريا محوريا في الازمات السياسية ،و قد ساهمت كافة الدول الاعضاء في حشد القوات و توفير المعدات العسكرية لتشكيل حلف عسكري يعد الاكبر من نوعه في العالم .[3]

ثانيا :مهام حلف الناتو بعد الحرب الباردة

لم تحدث اي تطورات خلال السنوات الاربعين الاولى حتى جاء سقوط جدار برلين في 1989،ووحدت المانيا عام 1990،و تفتت الاتحاد السوفياتي عام 1991،و حدثت تغيرات درامية في اماكن اخرى من اوروبا الوسطى و الشرقية ،و انتهى ما كان يعرف بالحرب الباردة ،فعندما حدث هذا التحول في الوضع السياسي في

[1]-احمد داوود،**مرجعسابق**،ص 262.

-[2]احمد جميل ، **مرجع سابق** ،ص 222.

-[3]دني،**مرجع سابق** ،ص ص223-224

اوروبا ،تغيرت ايضا طبيعة المخاطر التي يواجهها اعضاء الحلف ،و اصبح لزاما على الحلف ان يغير استراتيجيته العامة في ضوء هذه التغيرات ،حيث ركز الاهتمام على الحاجة الى تعزيز دوره السياسي ،و التعاون مع مؤسسات اخرى في تحقيق الامن و الاستقراراللذين يشكلان شرطا رئيسيا لعملية التجديد التي انخرطت اوروبا فيها .

و هكذا حدد المفهوم الاستراتيجي الذي تبناه رؤساء حكومات الناتو في روما منهج عمل جديدا ذا ابعاد واسعة اعتمد على الحوار و التعاون و المحافظة على القدرة الدفاعية و الاستعداد لقبول شركاء جدد في اوروبا الوسطى و اوروبا الشرقية بوصفهما جزئين مكملين لاستراتيجية الحلف ،و يراعي هذا المفهوم اعتمادا اقل على الاسلحة النووية و التغيرات الرئيسة في القوات العسكرية التقليدية ،بما في ذلك تخفيضات ملموسة في حجمها واستعدادها القتالي و تحسينات في حركيتها و مرونتها ،و قدرتها على التكيف مع مختلف الحالات الطارئة و تبسيط البنية القيادية للناتو ،و تهيئة الترتيبات و عمليات التخطيط الدفاعي للحلف في ضوء الظروف الامنية المتغيرة في اوروبا كلها [1]

اتساقا مع العقيدة العسكرية الجديدة للحلف جرت عملية اعادة تنظيم لقوات الحلف على النحو الذي يمكنها من القيام بمهمة الدفاع الجماعي و مواجهة المخاطر المختملة و تم تنظيم القوات في ثلاثة فئات :

1/ قوات الرد السريع الفوري :تتكون من قوات برية و بحرية و جوية على درجة عالية من الاستعداد و مجهزة للعمل السريع للرد على الازمات و الطوارئ

2/ قوات الدفاع الاساسية :و هي القوات النظامية الاساسية للحلف

3/ قوات المعاونة (قوات التعزيز):و هي القوات الاحتياطية تلعب دورا هاما في الاطار العام للهيكل الدفاعي للحلف الى جانب القوات النظامية ،و جرى بعد ذلك استحداث ثلاثة قيادات فرعية داخل القيادة المتحالفة لاوروبا تتولى المسؤولية عن مناطق الجنوب و الوسط و الشمال و هي :

1/قيادة المنطقة الشمالية و مقرها (كولكاس) في النرويج و قائدها بريطاني .

2/قيادة المنطقة الوسطى و مقرها (برولسنوم) بهولندا و قائدها الماني .

3/قيادة المنطقة الجنوبية و مقرها (نابولي) بايطاليا و قائدها امريكي ،هذه القوات و القيادات الميدانية الفرعية تضم قوات جوية و بحرية و برية خاصة بكل منها لكنها تعمل تحت قيادة واحدة ،وفق خطة استراتيجية منسقة ،لقد استطاع المنظرون في الحلف ،ان يستوعبوا متغيرات التاريخ خلال نصف قرن و يعيدو صياغة حلفهم لكي يبقى حلف الاطلسي قائما طالما اصبحت كل الاحداث غير الاعتيادية –طبقا لوجهة نظره مؤثرة على امن

[1]-**المكان نفسه.**

دوله الاعضاء ليصبح بذلك الحلف الاول من نوعه الذي لا ينتهي لعدم وجود الخصم ،الذي يتغلب عليه و تنتهي مهمته و يصبح كذلك الحلف الاول في التاريخ الذي يغير كل مكوناته تبعا للمتغيرات بما في ذلك اهدافه التي يعمل من اجلها لتظل قائمة الاهداف مفتوحة لاستيعاب اي متغير الى ما لا نهاية .[1]

المطلب الثاني: تركيا و حلف شمال الاطلسي

أبدت تركيا اهتمام كبيرا بالاشتراك في حلف شمال الاطلسي ،عندما كانت المباحثات التمهيدية جارية لتوقيع معاهدة الحلف فقد فاتح عصمت اينونو في الحكومة التركية الرئيس الامريكي هاري ترومان بخصوص اسهام تركيا في تلك المباحثات ،الا ان طلبه رفض من الرئيس الامريكي عبر رسالة بعث بها الى الرئيس التركي في 13 نيسان 1949م،و فحواها ان الحكومة الامريكية تهتم بتوثيق العلاقات مع تركيا و ضمان امنها و سلامة اراضيها ،مع تاكيدها عدم الموافقة على انضمام تركيا الى الحلف ،و بعد انتخابات ايار 1950في تركيا ووصول جلال بايار ،رئيس الحزب الديمقراطي و رئيس الجمهورية التركية كثف جهوده الرامية الى انضمام تركيا الى حلف شمال الاطلسي ،ان هدف تركيا من الاندفاع الكبير نحو الانضمام الى حلف شمال الاطلسي هو ان تصبح جزءا من منظومة الامن الاوروبي الغربي ،لادراكها انها سوف تصبح جزءا من الاستراتيجية الرامية الى عزل الاتحاد السوفياتي بوصفه يشكل خطرا على مصالح الولايات المتحدة الامريكية و دول اوروبا الغربية ،و بالرغم من مساعي تركيا الى الانضمام الى الحلف فقد رفض العديد من دول الحلف انضمامها للاسباب الاتية :

1/تعتبر تركيا من الدول الاسيوية و دولة من دول البحر المتوسط مع جزء صغير لها في اوروبا

2/يمكن ان يترتب عن انضمامها الى الحلف اعباء اقتصادية كبيرة و ذلك لان في انضمام تركيا يفرض على دول الحلف اعادة تسليحها

3/نتيجة قرب تركيا من الاتحاد السوفياتي ،فان انضمامها الى الحلف سيادي الى زيادة خطر حدوث حرب مع السوفياتي و بالتالي يؤدي بالحلف الى توسيع التزاماته.

4/عدم انتماء تركيا الى الاسرة المسيحية الاوروبية

5/ان قيام اي حرب في الشرق الاوسط يؤدي بدول الحلف الاخرى الى التورط فيها.[2]

تراجعت الكثير من الدول عن اعتراضها اتجاه انضمام تركيا الى الحلف لاسباب عدة منها :

---

[1]-طارق بادي الطراونة،،**دور حلف شمال الاطلسي في استقرار دول البلقان ،كوسوفو دراسة حالة ،2011م**،مذكرة ماجستر،(جامعة الشرق الاوسط ،كلية الاداب و العلوم ،قسم العلوم السياسية)،ص 100.

[2]-ابراهيم خليل احمد و اخرون ،**تركيا المعاصرة** ،جامعة الموصل ،مركز الدراسات التركية،1987،ص45-46.

أ/مشاركة تركيا في الحرب الكورية في حزيران 1950،بارسالها فرقة عسكرية قوامها 5000جندي الى كوريا الجنوبية ،للعمل مع القوة الدولية التي ارسلتها الامم المتحدة بناء على اقتراح من الولايات المتحدة الامريكية فضلا عن الشجاعة التي اظهرها الجنود الاتراك مما ادى الى خلق انطباع بين القادة الامريكين ،ان تركيا يمكن ان تكون حليفة مفيدة في المستقبل .

ب/ امتلاك تركيا جيشا قويا يقدر ب22 فرقة عسكرية انذاك مما شكل اهمية كبيرة بالنسبة للحلف .

ج/ سحب بريطانيا اعتراضاتها بعد حصولها على وعد من تركيا بان تنهض بدور رائد في اقامة ميثاق دفاعي في الشرق الاوسط ،مقابل انضمامها الى الحلف ،لهذا وافقة رئاسة الاركان الامريكية في عام 1951على انضمام تركيا الى حلف شمال الاطلسي و في 4 تموز من العام نفسه اعلنت بريطانيا موافقتها ،ثم وافق مجلس حلف شمال الاطلسي على انضمام تركيا الى الحلف في ايلول عام 1951.و اصبحت عضوا كاملا في 18 شباط 1952.[1]

و كان وراء رغبة تركيا في الانضمام للحلف التهديدات الامنية التي كانت تحيط بها ،و في الاساس تهديدات توسع الاتحاد السوفياتي التي مست تركيا بطريقة مباشرة بعد مطالبة الاتحاد السوفياتي ببعض المدن الواقعة شرق تركيا ،فالقوة العسكرية و المصالح الامنية و التهديدات الخارجية في نظر الواقعيين هي التي تدفع نحو تبني خيار التحالف ،فقد كان نتاج الضغط السوفياتي على تركيا اواخر اربعينات القرن الماضي ان اتجهت نحو المعسكر الغربي لتصبح بذلك تركيا الحامية للجناح الجنوب الشرقي للحلف ،و كان الغرض من وراء قبول تركيا في الحلف هو ان تكون الاراضي التركية مخزنا للقوات العسكرية الامركية ،فضلا عن قربها من الشرق الاوسط و بذلك اصبح الحلف الاداة التي تربط تركيا بدول الغرب .

[1]-احمد جميل ،**مرجع سابق** ،ص 223.

المبحث الثاني:التعاون التركي الامريكي لتطوير الدرع الصاروخي في اطار الناتو

شمل التعاون الدفاعي بين الولايات المتحدة الامريكية و تركيا في اطار حلف الناتو العديد من المحاور و المجالات و من اهمها مشروع الدرع الصاروخي و مكافحة الارهاب و توحيد الجهود لحفظ السلام و غيرها و في هذا المبحث سيتم تناول الدرع الصاروخي ماهية ،و موقف تركيا منه ،و اهم نقطة المنافع المشتركة للطرفين الامريكي و التركي من هذا المشروع كل هذا تحت مظلة الناتو .

المطلب الاول :ماهية الدرع الصاروخي

الدرع الصاروخي هي امتداد لمشروع الدفاع الصاروخي الوطني الامريكي ،الذي اطلقته ادارة كلينتون في التسعينات ،و يعود جذوره الى مبادرة الدفاع الاستراتيجي او المشروع المعروف بحرب النجوم ،الذي اطلقته ادارة ريغان في الثمانينيات [1]

و هو تعاون استراتيجي يهدف لمساحة امنية مشتركة تسعى الى انشاء مجتمع امني اوروبي شامل ،و هو عبارة عن مساحة امنية غير مقسمة خالية من الكتل و المناطق الرمادية المتعارضة و يتطلب مجتمع الامان هذا مشاركة جماعية للتفهم و التوقع و ان يتم فيه حل النزاعات المتعلقة بالفضاء الامني عن طريق الدبلوماسية و القانون و غيرها من الوسائل اللاعنفية و ليس عن طريق اللجوء الى القوة العسكرية او التهديد باستخدامها كما يتطلب ذلك فهما استراتيجيا مشتركا لدى اعضائها بانهم يواجهون تهديدات مشتركة من خارج امن هذا الفضاء ،و ان افضل و اكفىء طريقة لمعالجة هذه التهديدات هي بشكل تعاوني .

كان الدفاع الصاروخي مصدر للتوتر و حاجزا للتحول العلاقة الاستراتيجية بين دول المجتمع الامن الاوروبي الاطلسي ،و لقد كان في كثير من الاحيان ينظر اليها على انها تزعزع و تهدد الاستقرار الاستراتيجي .

التعاون الناجح في الدفاع الصاروخي الباليستي سيكون بمثابة تغيير في اللعبة ،و ستتعاون الدول الاوروبية الاطلسية،لحل اي تهديد امني مشترك تواجهه جميع الدول ،و الدفاع الصاروخي من شانه ان يؤسس نمطا للعمل معا و بناء الثقة و التشجيع مزيد من التعاون و ايضا من شانه ان يضع الاساس للدول الاوروبية الاطلسية ،للقيادة الدولية الاوسع و الجهد المبذول لمواجهة التهديدات العالمية ليس فقط من خلال انتشار الصواريخ الباليستية و لكن ايضا من خلال انتشار الصواريخ الباليستية و لكن ايضا من خلال انتشار الاسلحة النووية و الارهاب .[2]

[1]-مصطفى كبار اوغلو،"**تركيا و نظام الدفاع الصاروخي الباليستي الموجود لدى الناتو** "مجلة العلاقات الدولية ،المجلد 9،العدد34،(صيف2012)، ص ص183 -204.

[2]**Missel Defense**،Report Review Submitted by The U S Department of Defense 2019،p30.

ثانيا:المعضلة الحديثة للدفاع الجماعي :

كان الدفاع الصاروخي في صميم معضلات الامن العالمي ،منذ ظهور الاسلحة النووية و تظم تسليح الصواريخ الباليستية خلال الحرب الباردة و الدفاعات الصاروخية ،و التي كان ينظر اليها على انها وسيلة للتوازن النووي بين الولايات المتحدة و الاتحاد السوفياتي و ذلك بسبب الدفاع الصاروخي و الذي من الممكن ان تزيد من الحوافز لشن هجمات نووية ،استجابة لضربات العدو الانتقامية المرتبطة بالمنافسة التكنولوجية و التي تسبب السباق نحو التسلح .[1]

عناصر استراتيجية الدفاع الصاروخي :

قدرات الدفاع الصاروخي الشامل للردع الفعال هو الاستراتيجية المفضلة لمنع الهجوم الصاروخي و لمعالجة التهديدات المتزايدة الصواريخ.

تقوم الولايات المتحدة الامريكية بثلاث طرق مختلفة للدفاع الصاروخي و تشمل :

اولا :الدفاع الصاروخي النشط لاعتراض الصواريخ العدوانية لجميع المراحل

ثانيا :الدفاعات السلمية لتخفيف الاثار المحتملة للصواريخ الهجومية

ثالثا:اذا فشل الردع فان العمليات الهجومية لهزيمة الصواريخ الهجومية قبل الاطلاق ،الهدف من هذه الاستراتيجية الشاملة هو تحديد و استغلال كل فرصة عملية لاكتشاف و تعطيل و تدمير التهديدات الصاروخية قبل و بعد اطلاقه و الى تعظيم جهد الدفاع الصاروخي المشترك.[2]

المطلب الثاني :تركيا و الدرع الصاروخي

ان هذا الدرع الصاروخي كان سببا في حصول مشكلات بين تركيا و الدول الحليفة في الناتو و بعد ان احرزت الولايات المتحدة الامريكية نجاحات كبيرة في تطوير انظمة الدفاعات الجوي ،في النصف الثاني من التسعينيات قررت ان تتشارك مع حلفائها وحداتها العسكرية الموجودة في العالم كله و قدراتها من اجل حماية كامل اراضي الدول الاعضاء في حلف الناتو ،لقيت المحاولات الامريكية لبناء نظام الدرع الصاروخي في اول ظهوره على اجندات المعارضة حتى من قبل بعض حلفائها و الذريعة الاساسية في معارضة الدول مثل فرنسا و بريطانيا و المانيا لنظام الدرع الصاروخي انها ترفضه من حيث المبدء ،فمحاولة احدى الدول المكلفة بالدفاع المشترك في اطار حلف

[1] San kay،**NATO's Missile Defense –Realigning Defense For The 21st Century**،perceptions،Spring 2012،Volume7،Number1،p39

[2]**Missile Defense:Toward a New Paradigm**،Report Submitted by EURO-ATLANTIC SECURITY INITATIVE ،February 2012،p11.

الناتو تطوير الية دفاعية تتلائم مع ظروفها الخاصة و بشكل مستقل عن الدول الاخرى ،ادت الى ردود افعال مبدئية و اعتقدت الدول الاوروبية الاعضاء في الناتو ستعود الى المخاوف التي كانت تراودها في سنوات الحرب الباردة اذا ما بنت الولايات المتحدة الامريكية درعا صاروخيا مؤثرا على الصعيد الوطني .

تركيا و الدرع الصاروخي بعد 2001:

و مع مرور الوقت اضمحل اختلاف المقاربات التي كانت موجودة بين الولايات المتحدة الامريكية و اوروبا و المتعلقة بتقييم تهديدات هذه المسالة ،بعد هجمات 11سبتمبر 2001،و في قمة الناتو التي عقدت في براغ عاصمة جمهورية التشيك في تشرين الثاني 2002تم تبني مبدا تطوير نظام الدفاع الصاروخي الوطني الامريكي بشكل يشمل جميع دول الحلف.[1]

وافقت تركيا في حلف شمال الاطلسي على اعتماد المنظومة المضادة للصواريخ الباليستية في الدفاع عن الاراضي و السكان ،و اقرت في اجتماع لشبونة 2010،بان المعة الدفاعية هي من مسؤولية كل الدول المنتسبة الى الحلف،و مقابل موافقتها على نشر هذه المنظومة ،اصرت تركيا على الشرطين التاليين:

1-ان لا يعتبر اي بلد(كايران او سوريا)تهديدا او هدفا لمنظومة الدفاع الصاروخي الباليستي .

2-ان تكون الاراضي التركية بكاملها محمية بهذه المنظومة .

و يبدو ان المناقشات مستمرة بين الولايات المتحدة و تركيا حول امكانية ان يستضيف الاتراك رادارا امريكيا محمولا ،كجزء من المقاربة التكيفية الاوروبية الممرحلة المعدة لان تكون جزءا من منظومة الدفاع الصاروخي الباليستي .

و من الواضح كذلك ان هذه المقاربة تلقى ترحيبا من جانب الدول الاعضاء في حلف الشمال الاطلسي

وبعد قمة لشبونة كتب" ايان لسر"،من صندوق جرمال مارشال في الولايات المتحدة ،ان منظومة الصواريخ التي تتحدث عنها "المقاربة التكيفية الاوروبية الممرحلة ،و المدعومة برادار في تركيا سوف تنشر بحرا و تنقل في مال الامر الى رومانيا او بولندا .و سيترافق كل ذلك مع استثمارات وطنية جديدة في مجال الدفاع الجوي ،بما في ذلك شراء منطومات كانت تركيا تنوي الاستحصال عليها.

وقد تقرر ان استضافة رادار امريكي،كجزء من منظومة المقاربة اياها،وفي ظل رعاية حلف الاطلسي،لن تكون استفزازية في نظر بلدان مثل ايران،لان المنظومة ليست مصممة للاستخدام في الضربة الاولى،ولان تركيا كانت تفكر جديا في خيارات الدفاع الصاروخي (بمفردها او مع الولايات المتحدة)منذ العام2001على

[1] صطفى كبار اوغلو،"العلاقات بين تركيا و حلف الناتو"،**مجلة رؤيا تركية** ،العدد4،(شتاء 2017)،ص 57.

الاقل.ويمكن تبرير استضافة الرادار محليا بانها خطوة ذات كلفة فعالة ومساعفة على التعاون العملاني مع حلف شمال الاطلسي،وخاصة اذا استطاعة تركيا ان تقنع مواطنيها بان هذه الخطوة ستعود عليها بفوائد امنية ملموسة.ومن جهة ثانية،فان تركيا التي يعتقد انها تعارض فكرة استحصال ايران على اسلحة نووية،مازال تفترض علنا ان برنامج ايران النووي هو لاغراض سلمية مدنية بحتة.واذا رات ان موافقتها على استضافة الرادار الامريكي (كجزء من منظومة الدفاع الصاروخي البالستي التابعة لحلف شمال الاطلسي) سيقود ايران الى استنتاج ان الفرضية التركية المتعلقة ببرنامجها النووي قد تعززت،فمن الممكن ان ترفض تركيا المجازفة بمثل هذا الاستفزاز. وكذلك،يمكن ان يكون لدور تركيا الدبلوماسي الفعال،المتعلق بالموضوع النووي الايراني،مضامينمعينة بالنسبة الى مدارك الخطر عند مختلف الاطراف المعنية.وليس واضحا نوع الصلة التي تراها تركيا بين ترسانة الاسلحة النووية التكتيكية الامريكية الموجودة على اراضيها (تحت مظلة حلف الشمال الاطلسي)من جهة(اذا كانت التقارير التي تتحدث عن هذه الترسانة صحيحة)،وبين القيمة السياسية اوالاستراتيجية او العملانية لعناصر الدفاع الصاروخي البالستيالمحتملة في تركيا،من جهة ثانية،وحسب صحيفة "واشنطن بوستّ"،سوف يطلب من بلغاريا ان تستضيف المنظومة الردارية المفترضة اذا رفض الاتراك ذلك.[1]

تستضيف تركيا درع الدفاع الصاروخي التابع لحلف الناتو في المنطقة الجنوبية الشرقية في مدينة"كوريتيشيك"محافظة"ميلاطية"حوالي 435ميلا غرب الحدود الايراني،تؤمن تركيا ان نظام الدرع الصاروخي،سيعطي قوة للدفاع الوطني،والدفاع عن الناتو،تركيا هي ثاني اكبر قوة عسكرية لحلف الناتو ولديها ميزة استراتيجية جغرافية وبزيادة الخطابات السياسات المعادية للغرب ،فالشرق الاوسط على سبيل المثال ايران (لانها تظهر كتهديد كبير نظرا لابحاثها المستمرة في تطوير القوى النووية والتقدم مع قدرات الصواريخ)،تزداد اهمية تركيا بالنسبة لحلف الناتو والعالم في الشرق الاوسط .[2]

المبحث الثالث :جهود تركيا و الولايات المتحدة الامريكية لحفظ السلام في اطار الناتو

الجديد في المفاهيم الاستراتيجية ،لما بعد الحرب الباردة هو ادراج ادارة الازمات و منع النزاعات ،و تم الاشارة الى مجموعة واسعة من المخاطر و الازمات الاقليمية التي يمكن ان تتطور بسرعة خارج حدود الناتو و توسيع الناتو و مجالاته و لفت الانتباه الى الخصومات الدينية و العرقية و اساءة استخدام حقوق الانسان و كذلك

[1] جيم زانوتي،"**التعاون الدفاعي بين تركيا و الولايات المتحدة الامريكية توقعات وتحديات**"،ترجمة مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية،(تقرير مقدم لاعضاء ولجان الكونغرس،واشنطن،8افريل2011)،ص،ص،47،48.

[2] Burakkuntay،**"NATO's Missle Defense Shield Turkey swesternPrefences**،"On line academic Journal of Information Technologey،Vol،4Num 13،P31

النزاعات الاقليمية و التي قد تؤدي الى الحروب المحلية ،و عدم استقرار الاقليم لان هذه التهديدات يمكن ان يكون لها تاثير على امن دول الناتو تماشيا مع هذا المنطلق و عليه اصبحت الاستجابة من بين اغراض و مهام التحالف و بالتالي اذا نشبت ازمة فان الناتو يسعى بالتعاون مع هيئات اخرى لمنع الصراع او المساهمة في ادارته الفعالة بما يتفق مع القانون الدولي ،و بالتالي فان ادارة الازمات برزت كواحدة من المهام الاساسية للتحالف ،ان الدور المستقبلي المتصور للناتو يشمل الدفاع الجماعي عن النفس ليس فقط من اجل الحلفاء لكن ايضا من اجل القيم المشتركة .

و عليه يجب ان يشمل الدفاع القيم المشار اليها في المادة 51من ميثاق الامم المتحدة و هي:

"الدفاع عن القيم و المصالح المشتركة بما في ذلك عندما تهدد الاخيرة الكوارث الانسانية و جرائم الحرب ."[1]

تم تحديد الخطاب الامني التركي من قبل مختلف ديناميكيات الامن الاقليمي في اعقاب الحرب الباردة ،و تم تحديد التهديدات الجديدة و المخاطر الامنية المتصورة بما فيها النزاعات العرقية و الاقليمية و عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي و اسلحة الدمار الشامل و القذائف بعيدة المدى و النزاعات الدينية و تهريب المخدرات و جميع انواع الاسلحة و الارهاب العابر للحدود ...الخ

و لمواجهة هذه المخاطر الامنية ،فان الحكومة التركية رسمت سياسة نشطة و حازمة و التي شملت استراتيجيات الردع و المساهمة في ادارة النزاعات و التدخل لحلها و ايضا الدفاع و الامن الجماعي علاوة على ذلك سعت الى تحسين الديمقراطية و حماية حقوق الانسان ، و اكدت تركيا على تحمل مسؤوليتها في الدفاع عن القيم المشتركة للناتو.

قال الجنرال الامريكي في قوات حفظ السلام "تريبارياندرس فوغ راسموسن":انه لا يشاطره القلق اذا كانت تركيا تبتعد عن الغرب ،و قال ان تركيا مساهم مهم في عدد من عمليات الناتو و التكلفات و البعثات و اشاد ذات المتحدث بدور تركيا في الحفاظ على قيم الناتو خصوصا نشر السلام ".[2]

[1] **Recasting on Euro-Atlantic Security:Towards the Washington Summit**،NATO Doc .Ar295 SA(November1998.)

[2]MugeKinacioglu and aylinG.Gurzel،**Turkey's Contribution to NATO's Role In post –cold war SecurtyGovernance :The USE of force and Securty Identity Formation**،Global Governance ،num19،2013،p p 596/597.

سعى الناتو لتوحيد الدول الغربية والاوروبية ولصنع هوية مشتركة في عالم مابعد القطبين ،وقد سعت جميع الاطراف لكسب ثقة باقي الحلفاء ومن بينها تركيا والتي قدمت دعما كبيرا لجميع عمليات الناتو لحفظ السلام في العالم ومن بين الامثلة على ذلك:استخدام الناتو الفعلي للقوة العسكرية في فترة مابعد الحرب الباردة

المطلب الاول :التعاون التركي الامريكي في حرب البوسنة و الهرسك

"حرب البوسنة والهرسك"(1992-1995)،كان نزاعا مسلحا شمل عدة اطراف بعد ان قاموباجراء استفتاء لاجل استقلال جمهورية البوسنة والهرسك عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية .[1]

وفي استفتاء اجرية جمهورية البوسنة والهرسك يوم29فبراير 1992،ثم في 14مارس1992،صوت 64،31في المئة من السكان لصالح الاستقلال والسيادة،واعتبر يوم 14مارس 1992اليوم الذي حصلت فيه جمهورية البوسنة والهرسك على الاستقلال،مع ان الاعتراف الدولي بجمهورية البوسنة والهرسك من جانب الولايات المتحدة الامريكية وبلدان الاتحاد الاوروبي ودول اخرى جاء خلال الفترة التي اعقبت يوم 6ابريل 1992،وتزامن من الانشطة التي جاءت لصالح استقلال جمهورية البوسنة والهرسك والاعتراف الدولي عدوان مايسمى بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بقيادة جيش الشعب اليوغوسلافي وجانب من السكان الصرب في اراضي البوسنة والهرسك ضد جمهورية البوسنة والهرسك ،ولم يسجل تاريخ البشرية حتى اليوم مثيلا للعدوان ضد جمهورية البوسنة والهرسك ،وضد مواطنيها ولاسيما الوسنيين والكروات ،ويمكن ان يوصف هذا العدوان بحق،من حيث وحشيته والاعمال التي ارتكبت ضد السكام المدنيين ،ولاسيما النساء والاطفال والمسنين والمرضى ،خاصة في المناطق الحضرية مثل سراييفو،وموستار،وتوزلا،وسريبرينيكا، من وزيبا،بانه من اسوا الحروب التي شهدت افدح الكوارث ،واسوا معاملة مهنية ،وابشع حرب للابادة منذ الحرب العالمية الثانية.[2]

ومانتج عنها من تطهير عرقي للسكان البوسنيين وبشكل عام المسلمون البوسنيون على وجه الخصوص،بعد رفض اللجوء الى القوة لمدة 3سنوات اعتمد مجلس الامن الدولي القرار816،الذي اذن للدول الاعضاء التصرف على المستوى الوطني او من خلال المنظمات الاقليمية او الترتيبات لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القرار وبعد ان تولى الناتو هذا الدور زودت تركيا الناتو بثمانية عشر طائرةاللانضمام للعمل.[3]

---

[1] Andrew Mango ،**Turkey :The Challenge of a new Role**،Westport ،CT،Praeger،1994)،p.111.

[2] -البوسنةوالهرسك ،**الصكوك الدولية لحقوق الانسان ،تقرير مقدم من طرف هيئة الامم المتحدة** ،14مارس1998،ص2

[3] Richard L.Sargent"،**Aircraft Used in Deliberate Force"**،in Robert C.Owen،ed،Deliberate Force:A Case Study in Effective Air Campaignin،Final Report of the Air University Balkans Air Campaign Study (Maxwell AFB ،AL:Air University Press ،2000)،P.201

عند تصاعد العنف اطلق الناتو عملية القوة المعتمدة ضد قوات الصرب البوسنيين في اغسطس 1995،وتعد الامين العام للناتو "ويلي كلايس"ان الناتو ملتزم بمساعدة البوسنيين لتحقيق مجتمعهم وفقا لقيم الديمقراطية والحرية والتعددية وسيادة القانون،ولاجل ذلك تدخل الناتو عسكريا في البوسنة.[1]

دعت تركيا منذ البداية في العديد من المنتديات الدولية بما في ذلك الناتو الى ضرورة التدخل في البوسنة- يمكن القول ان مشاركة تركيا في عملية الناتو هذه عززت من شرعيتها ،ويمكن الاستدلال على هذا من قبل قادة البوسنة السابقين الذين رحبو بمشاركة تركيا النشطة كدولة اسلامية في الصراع البوسني ،صرح سفير البوسنة والهرسك لدى الامم المتحدة "بطرس غالي"تريد وحدات اسلامية محايدة على التراب البوسني بدلا من المتعاطفين الصرب مع الجنود الروس.[2]

ان سياسة تركيا الحازمة في الازمة البوسنية يمكن ان تعزى جزئيا الى الحفاظ على هويتها الغربية في حقبة مابعد الحرب الباردة من ثم التخطيط الى ان القيادة الفعالة في هذه الازمة ستساعد على احياء تركيا الاستراتيجية القيمة للغرب وكذلك النهوض به اقتصاديا وسياسيا ،وامنيا ،هكذا كان ينظر اللازمة البوسنية الى حد كبير على انها اختيار لمساهمة تركيا في الامم المتحدة والقيم الغربية ،وتم التاكيد على انه طوال الازمة البوسنية ،امتنعت تركيا اللعب بالبطاقة المسلمة لمنع تحويل الصراع الى صراع مسيحي اسلامي وحافظة تركيا على تاكيدها على الحاجة الى الجهود الجانبية للجميع ،و حثت الناتو بشكل خاص لاتخاذ اجراءات لحل الصراع البوسني .و كانت تركيا الدولة الرائدة في محاولة وضع حل لازمة البوسنيين وصرح وزير الخارجية اردالاينونو انه يجب على الامم المتحدة و الناتو ان يتحركا بحزم ضد المعتدي في البوسنة .وعليه ادانة مذبحة المدنيين البوسنيين الابرياء على يد الصرب البوسنيين .و اكد ينونو تحديدا ان منظكة حلف شمال الاطلسي هي المنظكة الاكثر فعالية لوقف الماساة في البوسنة [3]

المطلب الثاني: التعاون التركي الامريكي والتدخل في كوسوفو

ردا على الاعمال الوحشية التي ارتكبها نظام سلوبودان ميلوسوفيتش في مارس 1999،اكد امين عام الناتو خافيي رسولانا ن الناتو :"يجب ان توقف العنف و يضع حدا له و ينظر للكارثة الانسانية التي تحدث الان في كوسوفو ،و اكد على انه لدينا واجب اخلاقي للقيام بذلك"

مقارنة بالازمة البوسنية اتبعت تركيا سياسة غير بارزة في كوسوفو ،على الرغم من ان الزعماء الاتراك ادانو العنف على نطاق واسع في اطار حقوق الانسان في كوسوفو و اختيار سياسة حذرة جزئية بسبب مشاكل تركيا

[1] David S.Yost"،**The New NATO and CollectiveSecurity**"،Survival 40،no.2(1998):P.156
[2]Kuntay،**Op-cit**، P31
[3]Kinacioglu and Gurzel،**OP-CIT**،p600.

الداخلية مع الاكراد و الخوف من حركات انفصالية و ان هذا التدخل سيشكل سابقة للتورط الدولي في الامور الداخلية ..

و اعلن مجلس الامن القومي التركي ان تركيا ستفعل كل ما في وسعها للتوصل الى حل دائم لهذه المسالة ".[1]

وفي مؤتمر انطاليا للامن و التعاون العاشر تم التاكيد على ان منظمة حلف شمال الاطلسي لحماية الحقوق و القيم و المثل الديمقراطية على تعزيز التضامن بين الدول الحرة الديمقراطية و السلام و اكد على ان التدخلات العسكرية لحلف الناتو في البوسنة و كوسوفو تبرز اهمية التحالف في التمسك بهذه القيم .[2]

اخيرا كمثال على التعاون التركي الامريكي لنشر و حفظ السلام في اطار الناتو نذكر:

ليبيا:

تدخل مجلس الامن في 17 مارس 2011 و اصدر القرار 1973،بالموافقة على منطقة حظر الطيران فوق ليبيا و ذلك بعد موافقة الدول الاعضاء و اكد على ضرورة التحرك على المستوى الوطني او من خلال المنظمات الاقليمية و ذلك باتخاذ التدابير اللازمة لحماية المدنيين المعرضة لخطر الهجوم في البلد ،و من خلال هذا القرار كانت كانت قيادة حلف الناتو للقوات المشتركة في نابولي و تولى قيادة منطقة حظر الطيران فوق ليبيا و دمجها مع عملية حظر الاسلحة المستمر تحت اسم عملية موحدة حامية ،رغم انه في البداية عارضت تركيا الضربات الجوية على ليبيا و تورط التحالف لكنها غيرت موقفها في النهاية من خلال الموافقة على نقل العمليات الى قيادة الناتو و المشاركة في المهام العسكرية غير القتالية ،و تم اقناع الشعب التركي انه يجب وقوف تركيا الى جانب الشعب الليبي في قتالهم من اجل حقوقهم و استرجاع امنهم و سلامه و بحثهم عن الديمقراطية ،و في هذا الصدد قال وزير الخارجية احمد داوود اوغلو ان "على الناتو ان يستخدم سلطة منع قوات القذافي من مهاجمة المدنيين "و نتيجة لذلك ساهمت تركيا في العملية الموالية من خلال توفير اربعة فرقاطات ،غواصة واحدة ،سفينة دعم لوجستية واحدة ،ستة طائرات ،و ناقلتان ،علاوة على ذلك كانت قاعدة الناتو الجوية في ازمير قدمت باعتبارها واحدة من المراكز التشغيلية المهمة للناتو

وجه مساعد وزير الدفاع الامريكي لشؤون الامن الدولي خطابا في المؤتمر السنوي لمعهد الشرق الاوسط حول تركيا ديرفيرشيو الكسان لوزير الخارجية التركي حيث اشاد بدور تركيا في القضية الليبية ،مشيرا الى ان تركيا اذا

[1]Javier Solona،**"NATO's Success in Kosvo**،"Foreign Affairs 78،No.6،(1999).p114.
[2]Kinacioglu and Gurzel،**OP-CIT**،p596.

استمرت في ذلك ستمارس قيادتها في جميع انحاء المنطقة و هي مصدر الهام الى اولئك اللذين يطمحون الى السوق الحرة و الديمقراطية العلمانية الغربية[1]

المبحث الرابع :التعاون التركي الامريكي لمحاربة الارهاب في اطار الناتو

ان طبيعة الناتو كونها منظمة سياسية عسكرية للدفاع الجماعي عن اعضائها و مصالحهم ضد الهجمات الخارجية يدفعنا لتحديد من اين ياتي الهجوم و من هو العدو؟،ان في حالة مكافحة الارهاب يحتاج التحالف الى تحديد من و اين يوجد الارهابيون ،و الارهاب مثل الحرب هو في النهاية وسيلة لتحقيق غاية ،و ليس غاية في حد ذاتها

تعتبر الاعمال الارهابية من التحديات الامنية التي تواجه الناتو ،في عام 2001اطلق حلف الناتو اول عملية لمكافحة الارهاب على الاطلاق ،حيث قام حلف شمال الاطلسي بارسال طائرات اواكس (نظام الانذار و التحكم المحكوم جوا) ،للمساعدة في حراسة سماء الولايات المتحدة الامريكية لمدة 8 اشهر ،و في عام 2002اطلق الحلف برنامجه الثاني لمكافحة الارهاب ،و قد صرح وزراء خارجية الناتو في اجتماعهم في 2002 ان التحالف سوف يعمل متى و حيثما دعت الضرورة للقتال و مواجهة الارهاب .[2]

المطلب الاول :التعاون التركي الامريكي في اطار الناتو لمحاربة الارهاب في افغانستان و العراق

تولت تركيا مرتين قيادة "قوة المساعدة الامنية الدولية "في افغانستان و بدات جنودها يشاركون في هذه القوة بعد تشكيل الاخيرة في كانون الاول 2001،و يتركز عمل التجريدة التركية" التي يصل عددها الى حوالي 2000عنصر" على تدريب الجيش الافغاني و القوى الامنية الافغانية و على توفير الامن في كابول حيث تقود تركيا الوحدات الاقليمية التابعة لقوات المساعدة الامنية في العاصمة ،و في ورداك (الى الغرب من كبول)و جوزان (في شمال افغانستان).

و حسب الحكومة التركية :

-فتحت تركيا قاعدة قونيا الجوية و مطاراتها الاخرى امام طائرات ايواكس (ذات منظومة الانذار و السيطرة المحمولة جوا)،و امام طائرات الشحن التابعة للحلفاء ،دعما لعملية فوة المساعدة الامنية الدولية.

-نشرت تركيا خمس فرق للمراقبة و الارتباط العمليين ،و دربت 8000عنصر من عناصر الجيش الوطني الافغاني في افغانستان و 1000اخرين في تركيا .

[1] **loc-cit.**

[2] Javier Solona،**"NATO's Success in Kosvo**،"Foreign Affairs 78،No.6،(1999).

– شكلت تركيا فريقين اثنين لاعادة البناء في المقاطعات (واحدة في وارداك و الثانية في جوزان)،و فتحت فرعا لوكالة التعاون الدولي التركية في كابول و منه تدير عددا من مشاريع المساعدة الانسانية و التنمية الاقتصادية .

و كما الحال مع المساهمين الاخرين في قوة المساعدة الامنية الدولية ،من داخل حلف شمال الاطلسي و خارجه ،لا يشارك الجنود الاتراك في القتال.[1]

اكد اللواء حليمي اكين زورلو ان "تركيا لدينا و عن طيب خاطر الرغبة في تولي القيادة بهدف المساهمة في السلام و الامن الذي يستحقه الشعب الافغاني منذ فترة طويلة "،و صرح الرئيس الافغاني حميد كزراي :"ان افغانستان و تركيا لديهما تاريخ طويل من الصداقة منذ عهد الملك امان الله خلال العشرينات من القرن الماضي و كان شعبه سعيدا بمشاركة دول اسلامية في القوة الدولية للمساعدة الامنية مهمة في افغانستان".

تولت تركيا قيادة القوة الدولية للمساعدة الامنية في المرة الثانية بين فيبراير و اغسطس 2005،بعد ان قادتها في يونيو2002،بالاضافة الى ذلك قادت تركيا ايضا القيادة الاقليمية لكابول ثم عملية ايصاف في 1نوفمبر 2009

كانت الروابط التاريخية و الدينية و الثقافية لتركيا مع المنطقة ،رصيدا اساسيا لنجاح حلف الناتو في افغانستان ،حيث اشاد امين عام الناتو راسمونس بدور تركيا في نجاح اهداف الحلف في افغانستان بقوله :"ان تركيا كانت فعالة في عملية السلام في افغانستان بقيادة الناتو".[2]

التعاون التركي الامريكي لمحاربة الارهاب في العراق في ظل الناتو :

في بادئ الامر رفض البرلمان التركي السماح للقوات الامريكية باستخدام الاراضي التركية في عملية غزو العراق و اسقاط نظامه بمثابة صدمة غير متوقعة للولايات المتحدة ،و يمكن تلخيص تداعيات القرار فيما يلي :

–1/زيادة مساحة التوتر و عدم الثقة بين الطرفين التركي و الامريكي ،و التي كانت قد بدات مؤشراتها مع وصول حزب العدالة و التنمية الى الحكم ،قبل شهور قليلة من غزو العراق.

–2/اثارة الشكوك الامريكية تجاه تركيا باعتبارها حليفا استراتيجيا يمكن الاعتماد علية وقت الازمات.

[1]–زانوتي،**مرجع سابق** ،ص ص 49،50.

[2]Kinacioglu and Gurzul،**OP-CIT**،p598.

-3/ظهور نتائج عملية لهذا التوتر تمثلت في تاجيل الولايات المتحدة الامريكية اعطاء تركيا قرضا ماليا وصلت قيمته 8.5 مليار دولار فضلا عن رفض واشنطن نشر قوات تركية في العراق للمساعدة في جهود اعادة الاعمار [1]

توجد العديد من التساؤلات حول استقرار العراق و تركيبته السياسية و صورته الاقليمية في المستقبل ،وفي ظل التعاون التركي الارميكي لمحاربة الارهاب ضمن قوات حلف الناتو و قبل سحب القوات الامريكية من العراق تحولت المهمة في العراق من مهمة عسكرية ترعاها وزارة الدفاع الى مهمة تدريب و مساعدة امنية ترعاها وزارة الخارجية .

اصبحت تركيا اكثر تغلغلا اقتصاديا و سياسيا على امتداد البلد ،و ليس ضمن الحيز التقليدي لاهتمامها في الشمال و حسب .

و منذ العام 2005تسهم تركيا بتجريدة متواضعة في مهمة شمال الاطلسي التدريبية في العراق ،و هي تشرف على التدريب التخصصي للمئات من عناصر الامن العراقيين في "مركز الشراكة للتدريب السلمي "،(التابع للحلف) في انقرة .

و يتسائل كثير من المحللين عما اذا كان تقليص عدد القوات الامريكية سيرغم تركيا على تبني مقاربة اكثر نشاطا و فاعلية ،مدعومة بالقوة العسكرية ،فيما يتعلق بمجابهة النفوذ الايراني و تعزيز الاستقرار في المنطقة .[2]

المطلب الثاني :التعاون التركي الامريكي لمجابهة حزب العمال الكردستاني

حزب العمال الكردستاني :

خلفية:

كما اسلفنا يشكل الاكراد حوالي20بالمئة من سكان تركيا ،التي لا تزال تكافح منذ حوالي 3 عقود ضد حزب العمال الكردستاني ،و هو عبارة عن جماعة حرابية انفصالية كردية مصنفة في خانة المنظمات الارهابية و مسؤولة عن شن العديد من الهجمات داخل تركيا منذ اواسط الثمانينات .و قد ازدادت هجمات حزب العمال الكردستاني بشكل سريع وحدة بالغة .و سببت النزعة الانفصالية الكردية قلقا شديدا داخل تركيا .

ساعد تعاون الولايات المتحدة مع تركيا على اعتقال زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله اوجلان عام 1999،و اعلن الحزب وقف اطلاق النار بعد ذلم بفترة وجيزة .لكن مع تعزز الحكم الذاتي المردي للعراق ،بفضل

[1]-لطيف صادق ،**مرجع سابق**،ص 104.

[2]Anthony Shadid،**"Resugent Turkey Flexes Its Muscles Around Iraq"**،new yorek Times .january4.2011..

الحرب التي اندلعت هناك عام 2003،استانف حزب العمال الكردستاني عملياته ضد الاهداف التركية ،منطلقا من ملاجئ امنة في العراق.

و قد تحدثت قيادة الحزب عن تغيير الهدف الغائي من "الانفصال "الى "الاستقلال ".و ترسخت المدارك التركية التي اعتبرت الولايات المتحدة ملومة على تعاظم خطر حزب العمال الكؤدستاني بفعل الجهود الامريكية العراقية و التي حالت دون تموضع جنود اتراك في شمال العراق ،من اجل مراقبة التطورات اثناء حرب عام 2003.و ضبط تدفق اللاجئين و حماية الاقليات التركمانية (في الموصل و كركوك)مع الاشارة الى الولايات المتحدة و التي اقترحت في بادئ الامر نشر جنود اتراك ،ثم عادت عن اقتراحها نتيجة للاحتجاجات العراقية .[1]

التعاون الامريكي مع تركيا لمحاربة حزب العمال الكردستاني:

بعد الكمينين اللذين نفذهما حزب العمال الكردستاني عبر الحدود في جنوب شرق تركيا ،في تشرين الاول 2007،و اسفر عن مقتل 25 جنديا و جرح 20 اخرين فضلا عن القاء القبض على ثمانية جنود اتراك ،حشدت تركيا نحو مئة الف جندي عند حدودها مع العراق .و من اجل اقناع الاتراك بعدم تنفيذ غزو شامل غبر الحدود ،وافقت ادارة بوش (التي خشيت ان يؤدي غزو كهذا الى قطع خطوط امداد الجيش الامريكي من تركيا و الى احداث حالة من عدم الاستقرار على المستوى الاقليمي)على تنفيذ عملية مغلقة مضادة للارهاب تشمل تقديم معلومات استخبارية انية و دقيقة عن مواقع و تحركات عناصر حزب العمال المردستاني و قادته الميدانيين .و كما اوردت صحيفة واشنطن بوست في كانون الاول 2007.:"....انشا ضباط الجيش الامريكي مركزا للمشاركة في المعلومات الاستخباراتية في العاصمة التركية انقرة ،و مهمة هذا المركز تتمثل في توفير المعلومات الانية و الصور الجوية المجموعة من الطائرات العسكرية الامريكية المختلفة (الحربية و التي تطير بدون طيار)التي تحلق فوق الحصون الجبلية للانفصاليين حسب قول المسؤوليين ...و في هذا الشان قال مسؤول بارز في الادارة الامريكية ان هدف البرنامج الامريكي هو استعراف و تحديد تحركات و مواقع و نشاطات حزب العمال الكردستاني ،الذي يحارب من اجل ايجاد جيب مستقل في تركيا ...

..و بشكل اساسي ،"ما تفعله الولايات المتحدة هو تسليمهم الاهداف تسليم اليد..."،و حسب مسؤول عسكري امريكي ..و بعدها يقرر الجيش التركي ما اذا كان سيتحرك ،و يبلغ الولايات المتحدة ..."[2]

[1]-زانوتي،**مرجع سابق** ،ص 251.

[2]Ann Scott Tysson and Robin Wright."**U S Helps Turkey Hit Rebel Kurds in Iraq**"Washington Post ،December 18،2007.

في تقرير لدورية امريكية في 1007 ورد فيه "تساعد الولايات المتحدة من خلال تنسيق الضربات الجوية ،و عن طريق السماح للطائرات بدخول المجال الجوي العراقي .و قد كانت الضربات الجوية ،مدعومة بقصف مدفعي ارضي من داخل ترميا ".و باستثناء التوغل السريع و القصير الامد في شباط2008،و بعض الغارات المحدودة الاخرى ،لم تعمد القوات البرية النظامية التركية الى عبور الحدود .و حسب الدورية ذاتها قال مسؤولون اتراك ان الضربات غير كافية لوقف عمليات حزب العمال المردستاني ،الا انها تساعد على "ترويع الحزب و ثني عناصره عن محاولة التسلل الى داخل تركيا "،ما يعني ان اختمال حصول عمليات برية يبقى قائما في المستقبل ،تبعا لعوامل عدة ابرزها :

-الموافقة و الدعم من جانب الحكومة الوطنية العراقية و حكومة كردستان الاقليمية .

-مدى فاعلية المقاربات غير العسكرية (السياسية و السوسيو—اقتصادية)في تخفيف حدة المشاحنات التي لها علاقة باكراد تركيا .

من جانبها شجعت الولايات المتحد على تنسيق هذه المسائل بين تركيا و العراق و حكومة كردستان الاقليمية .و من المتوقع ان يغدو هذا التنسيق عاملا اكثر اهمية مع تقليص حجم الوجود الامريكي .و كثيرا ما يؤكد المسؤولون المدنيون و العسكريون الامريكيون على الاهمية البالغة للوسائل غير العسكرية التي جربتها حكومة حزب العدالة و التنمية الى حد ما لدى معاينتها جملة من الاجراءات التي يمكن اتخاذها في قرينة التعامل مع الاكراد ،بما فيها :فسحة اوسع للحكم المحلي ...حقوق لغوية ...حقوق ثقافية ...الخ .

لانه الموضوع الامني القومي البارز الذي ينشغل به الجيش التركي على الارض اكثر مما ينشغل باي موضوع اخر ،ينظر العديد من المحللين الى المكانة المرموقة التي يتمتع بها الجيش التركي على انها ميزة مرتبطة بانهاء هجمات حزب العمال الكردستاني .و مما لا شك فيه ان مركزية هذا الموضوع ،الى جانب نظرة الاتراك الى الولايات المتحدة الامريكية على انها مسؤولة عن المشكلة و قادرة —دون سواها-على المساعدة على مواجهتها ،تجعل منها البؤرة الرئيسية او القطب المركزي لطلبات التعاون الدفاعي الاكثر الحاحا في تركيا .و لعل الخط الزمني الاخذ في التقلص للعمليات العسكرية الامريكية في العراق سلط الضوء على هذا الاحساس بالخشية لدى الاتراك الذي يعتقدون ان التعاون الامريكي —التركي في مكافحة الارهاب يمكن ان يتاثر سلبا مع انحسار الحضور الامريكي فتبرز بذلك حاجة الى السعي وراء بدائل فعالة.[1]

[1]-زانوتي،**مرجع سابق** ،صص .154،56.

المطلب الثالث :الدعم العسكري الامريكي لتركيا :

ان الدعم التي ترغب به تركيا من قبل الولايات المتحدة يتمحور في توجهين هما :

1/تركيا و الهاجس الروسي :

يمكن القول ان منظور تركيا لتوطيد علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية انطلاقا من الهاجس الروسي قبل استلام حزب العدالة و التنمية مقاليد الحكم في البلاد ،كان نتيجة لعلاقة الترابط و التفاعل بين ثلاثة معطيات رئيسية ،اثرت بشكل حاسم في رسم السياسة الخارجية التركية ،و في تحديد خيارها السياسي الامني و هي :

أ/طبيعة العلاقات السوفياتية –الامريكية ابان الحرب الباردة و بعدها.

ب/الواقع الجغرافي و تاثيره على تركيا و الاتحاد السوفياتي في الوقت ذاته ،و الذي تجسد في النزاع على المضائق بشكل خاص.

ج/ ادراك النخب السياسية و الاقتصادية التركية لاهمية الواقع الجغرافي التركي و طبيعة النظام الدولي ،و التعبير عن هذا الادراك من خلال المنظور العقائدي ذي الاتجاه الغربي الذي ارساه اتاتورك و تشبثت به النخبة المؤثرة في عملية اتخاذ القرار .

و لعل العامل الاخير كان الاكثر اهمية في تحديد اتجاه تركيا نحو التحالف مع الولايات المتحدة الامريكية ،و الذي استمد على الارجح من الاقتناع التركي العميق بافضلية قيم النظام السياسي و الاقتصادي الغربي من ناحية و تاثير العوامل التاريخية السياسية –الامنية من ناحية ثانية نحو الغرب ،و هو الخيار الذي يعكس السعور الاوروبي لتركيا ،بمعنى الشعور الذي يعكس رغبة تركيا في النظر اليها الغرب .

2/تركيا و الهاجس اليوناني :

اعترضت اليونان حتى منتصف عام 1999،و مازالت مستمرة في الاعتراض على كافة اشكال المساعدات المقدمة الى تركيا ،يساندها في ذلك اللوبي اليوناني الموالي لها داخل الولايات المتحدة الامريكية[1]

فالمساعدات العسكرية الامريكية لتركيا ،و العلاقات العسكرية بين البلدين في مجال التشاور و التدريب و تبادل المعلومات و الخبرات ادت الى انتشار قيم الثقافة الامريكية في صفوف الجيش التركي خاصة بين الفئات الاكثر تعاملا مع نظرائهم الامريكين .كما ان الدبلوماسية الغربية اولت اهتماما لتغيير ذهنية المؤسسة العسكرية التركية ،بالولايات المتحدة الامريكية من ناحية اخرى ،لا ينبغي اهمال مسالة اعتماد القوات التركية اعتمادا كليا

[1]-لطيف صادق ،**مرجع سابق** ،ص 107.

على انواع ثابتة من الاسلحة و الاعتدة و التجهيزات الامريكية .ناهيك عن اعتمادها على الولايات المتحدة الامريكية في مجالات التدريب و التموين و الصيانة .و هو ما يعطي الجماعة الضاغطة في المؤسسة العسكرية التركية المبرر لدعم استمرار العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية ،و يوفر لها غطاء لتبرير دعمها لمصالحها البرجوازية التركية و حتى مصالحها الخاصة ،و من ثم مصالح الراسمالية الامريكية.[1]

تقدم الولايات المتحدة بعض المساعدات العسكرية و الامنية لتركيا .و في العام المالي 2010،تلقت تركيا مساعدات بقيمة 5ملايين دولار على شكل تدريبات تعليمية عسكرية عالمية ،و اخرى بقيمة 3ملايين دولار تقريبا على شكل دعم لمنع انتشار اسلحة الدمار الشامل و مكافحة الارهاب و نزع الالغام و البرامج ذات الصلة .و من الواضح ان طلبات ادارة اوباما للعاميين الماليين 2011و 2012 المتعلقة بتمويل هذه الانشطة للاتراك ،و في ظل موجبات مكافحة المخدرات و تطبيق القانون الدولي ،توحي بان هذه الادارة تفكر جديا في تقديم المساعدة لمجموعة واسعة النطاق من الوكالات التركية العاملة في مجالات فرض القانون و حفظ الامن و مراقبة الحدود فضلا عن الجيش .[2]

[1]–كامل محمد و محمد سليم ،**مرجع سابق** ،ص 21.

[2]زانوتي ،**مرجع سابق**،ص 118.

الجدول رقم 05:المساعدات العسكرية و الامنية الامريكية لتركيا "بملايين الدولارات"

السنة المالية	مساعدات خارجية مالية و عسكرية	اعتدة دفاعية فائضة	تدريب و تعليم عسكري عالمي	منع انتشار الارهاب و نزع الالغام	مكافحة المخدرات	هبات اخرى	مجموع الهبات	قروض
1948-1975	-	869.0	111.8	-	-	3406.0	4386.8	185.0
1976-1981	-	-	36.4	-	1.0	10.5	14.9	925.9
1982-1992	1884.0	-	14.0	-	6.7	1362.1	3289.2	2769.1
2002-2008	170.0-	205.1	23.7	0.1	3.2	-	222.4	1678.1
2009	1.0	21.1	3.2	8.6	0.1	-	223.5	-
2010	-	-	5.0	3.0	0.5	-	6.6	-
2011	-	-	4.0	-	-	-	5.9	-
2012	-	-	4.0	-	0.5	-	4.5	-
المجموع	2055.0	.1095	205.5	14.0	12.5	4778.6	8160.8	5885.1

المصدر :وكالة الولايات المتحدة للتنمية العالمية ،وزارة الخارجية الامريكية [1]

من خلال الجدول رقم 05يلاحظ ان المساعدات العسكرية و الامنية الامريكية لتركيا متنوعة ما بين مساعدات مالية و عسكرية و عتاد دفاعي و ايضا شملت المساعدات تدريب و تعليم عسكري عالمي التعاون لمكافحة الارهاب و نزع الالغام و مكافحة المخدرات ،اضافة الى هبات اخرى و قد بدات هذه المساعدات من 1948 مع مشروع مارشال الى غاية 2012 في الجدول و الذي يلاحظ من خلاله ارتفاع تدريجي للمساعدات و ان القطاع المسيطر هو العتاد الدفاعي .

[1]-**المكان نفسه.**

الجدول رقم 06:المبيعات التجارية المباشرة و المبيعات العسكرية الخارجية للاسلحة الامريكية لتركيا (1990-1998) بملايين الدولارات .

العام	المبيعات التجارية المباشرة	المبيعات العسكرية الخارجية	الاجمالي
1990	220.302	760.801	981.103
1991	79.922	626.575	706.497
1992	37.673	703.369	741.467
1993	122.481	755.811	878.292
1994	14.824	937.019	951.843
1995	132.510	374.425	536.974
1996	64.124	482.850	546.974
1997	103.866	1.167.109	1.270.975
1998	201.000	541.204	742.204

[1]

ان المساعدات الامنية الامريكية لتركيا كانت تعطى عبر برنامجين رئيسيين الاول "الاموال العسكرية الخارجية :و هو برنامج اعانات مالية مباشرة لتصدير الاسلحة الامريكية ،و البرنامج الثاني هو "اعتمادان الدعم الاقتصادي ":و هو برنامج ضخم للاعانات المالية و المباشرة و الهبات و القروض تم تخصيصها فقط للدول التي لديها ارتباطات امنية خاصة مع الولايات المتحدة مثل اسرائيل و مصر و تركيا ،و في الحالة الاخيرة فان اكثرية اعتمادات برنامج الدعم الاقتصادي تعطى على شكل هبات او قروض نقدية تستخدم لتعويض كلف الاسلحة المشتراة من الولايات المتحدة الامريكية ،و فيما يتعلق بالهبات المباشرة الخاصة بالبرنامج الاول فقد تم ايقافها عن تركيا منذ عام 1992،في حين استمرت القروض المباشرة حتى عام 1997.

[1]-لقمان عمر محمود النعيمي ،**تركياو الولايات المتحدة الامريكية :دراسة في علاقاتهما الاستراتيجية بعد الحرب الباردة 1991-2000**،مركز الدراسات الاقليمية ،جامعة الموصل ،(د س ن)،ص2.

خلاصة الفصل الثالث :

هدفت تركيا من خلال انضمامها الى حلف الناتو الى ان تصبح جزءا من منظومة الامن الاوروبي الغربي لادراكها انها ستصبح جزءا من منظومة الامن الاوروبي الغربي و لادراكها بانها ستصبح جزءا من الاستراتيجية الرامية الى عزل الاتحاد السوفياتي لانه يشكل خطرا على مصالح الولايات المتحدة الامريكية و الدول الغربية ،فالتهديد السوفياتي الذي كانت تخشاه تركيا دفعها نحو التحالف و بذلك اصبحت تركيا الحامي للجناح الجنوب الشرقي للحلف ،و كان الهدف الامريكي من وراء قبول تركيا في الحلف هو ان تجعل من موقعها الجيواستراتيجي الممتاز مخزنا للقوات العسكرية الامريكية في المنطقة ،لكن بعد نهاية الحرب الباردة و زوال الاتحاد السوفياتي تنوع التعاون التركي الامريكي في اطار الحلف و تعددت مجالاته و محاوره و من بين هذه المحاور مشروع الدرع الصاروخي ،التعاون لمكافحة الارهاب في العديد من بقاع العالم ،التعاون لحفظ الامن و السلم العالميين و غيرها ،و ما ميز هذا التعاون العسكري بين تركيا و الولايات المتحدة الامريكية هو تبادل المنافع فكلاهما يسعى لتحقيق اهدافه المسطرة سلفا عن طريق هذا التعاون في اطار الحلف.

.

الخاتمة

تحوي العلاقات التركية –الأمريكية على خاصية مميزة على مستوى العلاقات الدولية ،و هي تمتد تاريخيا الى عهد الدولة العثمانية و التي ربطتها مع الولايات المتحدة الأمريكية العديد من العلاقات التجارية و التعاونية و التي استمرت بعدها في تطور لتشمل العديد من المجالات كالجانب الاقتصادي و العسكري و السياسي .ويسعى كلا الطرفين لتطوير هذه العلاقات خدمة لمصالحها المشتركة و تحقيقا لاهدافه المرسومة مسبقا .

فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى للاستفادة من مزايا الموقع الجيواستراتيجي لتركيا و علاقاتها مع دول المنطقة ،كما يسعى الطرف التركي من خلال تعزيز العلاقات الى كسب دعم و تأييد أقوى قوة في العالم و هي الولايات المتحدة الأمريكية و ما ينجر عنه من مكاسب ومكانة على الساحة الدولية.

و في نهاية هذه الدراسة تم التوصل الى النتائج التالية :

– زاد انضمام تركيا في 18 فيفري 1952الى حلف الناتو من تدعيم و توثيق العلاقات التركية الامريكية و توسيع مجلات التعاون العسكري.

– زيادة الدعم الأمريكي لتركيا بوصفها حليفا استراتيجيا يخدم مصالحها في الشرق الاوسط .

– اختلف و تنوعت محاور التعاون التركي الأمريكي في اطار حلفالناتو ففي بداية انضمام تركيا للحلف في فترة الحرب الباردة انحصرت العلاقات التعاونية على سبل صد الخطر السوفياتي

–بعد نهاية الحرب الباردة و انهيار المعسكر الشرقي تغيرت انواع التهديدات الامنية ،و بذلك تغيرت مهام الحلف و ازدادت الجهود الدولية لتكثيف التعاون الامني الدولي لمحاربة مختلف التهديدات الأمنية التي تعترض دول الحلف

– تنوعت مهام تركيا في اطار هذا الحلف كونها ثاني اكبر قوة عسكرية في حلف الناتو و ايضا بحكم موقعها الجيواستراتيجي، و الذي جعل منها قاعدة للقوات العسكرية للحلف في منطقة الشرق الاوسط

–تعددت محاور التعاون التركي الامريكي ليشمل العديد من المجالات و المهام من بينها :

1/التدخل لحفظ السلام في العديد من بقاع العالم كالتدخل في كوسوفو،و التدخل في البوسنة و الهرسك

2/التعاون التركي الامريكي لمحاربة الارهاب و القضاء عليه مثل التدخل في العراق و افغانستان و تكثيف الجهود لمحاربة حزب العمال الكردستاني .

3/كما برز التعاون التركي الامريكي في اطار الناتو في العديد من الحالات مثل التعاون التركي الامريكي لتطوير مشروع الدرع الصاروخي و ما انجر عنه من فوائد للطرفين التركي و الامريكي.

4/زيادة الدعم العسكري و المساعدات العسكرية لتركيا في اطار الدعم المشترك بين دول الحلف ...

-و كما سبق ذكره في هذه الدراسة فقد ميز العلاقات التركية –الامريكية نمطين من التطور في مسارها .النمط الاول :تميز بالايجابية ،و الذي ساده التفهم و التوسع و اصبحت العلاقات التعاونية فيه اولوبة و حتمية في اجندات السياسة الخارجية للبلدين .

.النمط الثاني :اتسم بالتقلب و التوتر حيث تخللت العلاقات الثنائية حالات من التحسن تارة و الاختلاف تارة اخرى.

في الأخير نستخلص ان الطابع المميز في العلاقة التعاونية بين تركيا و الولايات المتحدة الامريكية في اطار حلف الناتو هو ان كلا الطرفين يسعى و بشكل دائم لتجاوز المشاكل و الصعوبات و السعي لتكثيف هذا التعاون و ضمان استمراريته.تحقيقا لمبدء تبادل المنافع المشتركة .

قائمةالمصاد

ر

والمراجع

اولا باللغة العربية

.الكتب

1/توفلر الفن ،**حضارة الموجة الثالثة** ، ترجمة عصام الشيخ قاسم ،طرابلس ،الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الاعلان ،1990

2/جراهام أي فوللر،**الجمهورية التركية الجديدة**،دار النشر تيماش اسطنبول ،معهد الولايات المتحدة للسلام ،واشنطن 2008،ترجمة طارق عبد الجليل 2008.

3/حامد محمود عيسى خليل،**القضية الكردية في تركيا** ،مكتبة مدبولي ،القاهرة 2002

4/حسين خليلو اخرون ،**التنظيم الدولي :المنظمات القارية و الاقليمية**، (لبنان :دار المنهل اللبناني ،د،س،ط).

5/بيلس جون و سميث ستيف،**عولمة السياسة العالمية** ،(الامارات العربية المتحدة مركز الخليج للابحاث 2004.

6/خليل احمد ابراهيم و اخرون ،**تركيا المعاصرة** ،جامعة الموصل ،مركز الدراسات التركية،1987

7/ داوود اوغلواحمد،**العمق الاستراتيجي :موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية** ، ترجمة طارق عبد الجليل و محمد جابر ثلجي ، الدار العربية للعلوم و النشر ،بيروت ،ط 2،2010.

8/ زانوتيجيم،"**التعاون الدفاعي بين تركيا و الولايات المتحدة الامريكية توقعات وتحديات**"،ترجمة مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية،(تقرير مقدم لاعضاء ولجان الكونغرس،واشنطن،8افريل2011

9/زكي يونس الطويل رواء ،**الاقتصاد التركي و الابعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية** ،عمان :دار زهران للنشر و التوزيع، 2010.

10/ الزين مصطفى ،**اتاتورك و خلفاؤه**،بيروت ،دار الكلمة للنشر ،1997

11/سيد سليم محمد،**تحليل السياسة الخارجية** ،(كلية الاقتصاد و العلوم السياسية جامعة القاهرة ،مكتبة النهضةالمصرية ،ط2،1998).2 11/صالح محسن و اخرون ،"**الدور التركي في المنطقة و تاثيره على القضية الفلسطينية** "،مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات ،بيروت 2010.

12/العناني خليل، **مع الولايات المتحدة الامريكية ،مصالح استراتيجية متبادلة** ،(الدوحة،الدار العربية للعلوم ناشرون ،2009).

13/فلانجانستيفن،"**اولويات خاطئة :التقيمات التركية للقوة الامريكية** "،ترجمة مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية،سلسلة ترجمات الزيتون ،بيروت ،2011

14/كاطع علي سليم ،"**مقومات القوة الامريكية و اثرها في النظام الدولي**" ، مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد ،العدد 42.6

15/كامل محمد ثامر ، محمد سليم نبيل ، **العلاقات التركية الامريكية و الشرق الاوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة** ،(مركز الامارات للبحوث الاستراتيجية ،2004

16/ميراك فاساخ موريال ، واكيم جمال ،**السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى**،شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، بيروت ،ط2،2014

17/ناصف مصطفى ،**الاحلاف و التكتلات في السياسة العالمية** ،(الكويت :عالم المعرفة ،1978)،ص9.

18/ نافع ابراهيم ،**انفجار ايلول بين العولمة و الامركة**،الاهرام للترجمة و النشر ،القاهرة ،2002

19/نور الدين محمد،"**تركيا في الزمن الم تحول ،قلق الهوية و صراع الخيارات** "،دار رياض الريس ،بيروت ،1997 .

20/نور الدين محمد،**تركيا الجمهورية الحائرة مقاربات في الدين و السياسة و العلاقات الخارجية** ،مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوثيق ،بيروت ،1998.

21/هاينتسكارمر،**تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**،ترجمة فاضل جنكر ،الرياض،مكتبة العبيكان

22/هشام سعيد ال برغش ،**الاحلاف العسكرية و السياسة المعاصرة و الاثار المترتبة عنها**:(مصر:دار اليسر.2013).

23/ياس خضير العزيري محمد ،**الدور الامريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الاوروبي** ،مركز دراسات الوحدة ،بيروت ،2010 .

الكتب باللغة الانجليزية

1/BuzanBarry ،**The Evolution of international security studies**،cambridge university press،newyork، 2009

2/N.Waltz Kenneth ،**Theoryof international polities**،Newyork،McGraw-Hill،1979

3/Roche JEAN JACQUES،**THE ORIES DES RELATION INTERNATIONAL**، PARIS، MONTHRESTIM، 2004.

.**المجلات و الدوريات باللغة العربية :**

1/احمد جميل هبة،"الاستراتيجية الامريكية تجاه تركيا خلال الحرب الباردة 1946-1952"،**مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية** ،العدد27،2015.

23/الجميلي حميد،"عناصر قوة الاقتصاد الامريكي و ضعقه مع اشارة خاصة للمديونية الامريكية" ،**مجلة المنتدى** ،المجلد 28،العدد258،2013

4/خاطر مايا،"الجريمةالمنظمةالعابرة للحدود الوطنيةو سبل مكافحتها"،**مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية**،المجلد27،العدد3،2011.

5/خطير نعيمة،"**الامن كمفهوم مطاطي في العلاقات الدولية ...اشكالية التعريف و التوظيف**"،**المجلة الجزائرية للدراسات و الابحاث** ، العدد2.

6/دويدارحنان،"الولايات المتحدة الامريكية و المؤسسات الدولية"،**مجلة السياسة الدولية** ،العدد127،جانفي 1997 .

7/السعيد سعيدي،"سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة و التنمية و انعكاساتها على العلاقات التركية – العربية "،**مجلة المفكر** ،العدد العاشر.

8/سعيد محفوضعقيل،"جدليات المجتمع و الدولة في تركيا :المؤسسة العسكرية و السياسة العامة"،**مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية** ،ابو ظبي ،2008.

9/ضوزامونة عبد الحكيم ،:"مساهمة في دراسة نظام الامن الجماعي بالعلاقات الدولية"،**مجلة العلوم القانونية والشرعية** ، عدد 8.

10/عباس الربيعي كوثر،"**العلاقات الامريكية التركية في الميزان الاسترتيجيالدولي**"،مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية.

11/عبد السميع عبد الله محمد شيماء،"دوافعنشاة القوى الاقليمية :(التحالفات العسكرية و التكتلات الاقتصادية)"،**مجلة الدراسات العليا** ،جامعة النسيلين ،العدد14،(ماي 2015).

12/عبد الله عبد الخالق،"النظام العالمي الجديد ..الحقائق و الاوهام" ،**مجلة السياسة الدولية** ، العدد 124، افريل 1996 .

13/عبد الله معوض جلال ،"تركيا و الامن القومي ،السياسات المائية و الاقليات"،**مجلة المستقبل العربي** ،بيروت ،العدد 160.

14/عمر محمود النعيمي لقمان ،"تركياو الولايات المتحدة الامريكية :دراسة في علاقاتهما الاستراتيجية بعد الحرب الباردة 1991-"2000،**مركز الدراسات الاقليمية** ،جامعة الموصل ،(د س ن).

15/كبار اوغلو مصطفى ،"تركيا و نظام الدفاع الصاروخي الباليستي الموجود لدى الناتو"**مجلة العلاقات الدولية** ،المجلد 9،العدد34،(صيف2012).

16/كبار اوغلومصطفى،"العلاقات بين تركيا و حلف الناتو"،**مجلة رؤيا تركية** ،العدد4،(شتاء 2017).

17/الكيلاني هيثم،"تركيا و العرب دراسة في العلاقات العربية التركية"،**مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية** سلسلة الدراسات الاستراتيجية ،العدد 6.

18/محمود جنفي عبد العظيم،"العلاقات الامريكية التركية "،**مجلة السياسة الدولية** ،العدد 156.

19/مرزوق نبيل ،"حول العولمة و النظام الاقتصادي العالمي الجديد" ،**مجلة الطريق** ،بيروت ، العدد4،1998.

20/المصري خالد،" **النظرية البنائية في العلاقات الدولية"،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية**، مجلد 3، العدد2،2014.

21/مولود شاكر رنا ،**العلاقات التركية الامريكية بين الشراكة الاستراتيجية و التداعيات الامنية** ،مجلة تكريت للعلوم السياسية.

المجلات و الدوريات باللغة الانجليزية :

1/Kay San ،**NATO's Missile Defense –Realigning Defense For The 21st Century**،perceptions،Spring 2012،Volume7،Number1

2/KinaciogluMuge and aylinG.Gurzel،Turkey's Contribution to NATO's Role In post –cold war SecurtyGovernance :The USE of force and Securty Identity Formation،**Global Governance**،num19،2013.

3/KuntayBurak،"NATO's Missle Defense Shield Turkey swesternPrefences،"**On line academic Journal of Information Technologey**،Vol،4Num 13.

4/Deliberate ،ed،in Robert C.Owen"،**Aircraft Used in Deliberate Force**"،L.SargentRichard Final Report of the Air University Balkans Air ،A Case Study in Effective Air Campaignin:Force 2000،Air University Press :AL،Maxwell AFB ،Campaign Study.

5/Mango Andrew ،**Turkey** :**The Challenge of a new Role**،Westport ،CT،Praeger،1994)

6/MihalkaK Michel"، Cooprative security in the 21 stcentry"،**the Quaterly journal**.

7/Moodie Michael ،**cooperative security**:**Implications for national securityand international**،sandia national .laboratories،january2000

8/S.YostDavid ،" **The New NATO and CollectiveSecurity**"،Survival 40،no.2(1998)

9/Shadid Anthony ،"Resugent Turkey Flexes Its Muscles Around Iraq"،**new yorek Times .january4**.2011..

10/Solona Javier ،"NATO's Success in Kosvo،"**Foreign Affairs** 78،No.6،(1999).

11/Tysson Ann Scott and Wright Robin ."U S Helps Turkey Hit Rebel Kurds in Iraq"**Washington Post**،December 18،2007

12/Vincent Keating ،wheeler،Nicholas.j،**The legacy of the cold war**.(C.U.S.A :syddinskUniversiy،2013).

التقارير :

باللغة العربية :

1/هيئة الامم المتحدة،الصكوك الدولية لحقوق الانسان ،**البوسنة و الهرسك** ،1998.

باللغة الانجليزية :

1/Conncilon foreign relations،Independent task forse report no 69،U.S Turkey Relations.A new partnership .

2/Investment climate statement2014 ،reprt presented by :U S Deptmet of state. Juin 2014.

3/J.Donohue Thomas &BoynerUmitr**U.S-TurkishEconmic Relation in a new ERA** :**Analysis and recommendation for a strougerstrategecpartneship**"report preseted by :the spirit of entrprise& U.S chamber of commerce.

4/Missel Defense،Report Review Submitted by The U S Department of Defense2019

5/Missile Defense:**Toward a New Paradigm**،Report Submitted by EURO-ATLANTIC SECURITY INITATIVE ،February 2012

6/Recasting on Euro-Atlantic Security:**Towards the Washington Summit**،NATO Doc .Ar295 SA(November1998.)

الدراسات غير المنشورة :

1/احمد خليل العبيدي خليل،"**حماية المدنيين في النزاعات المسلحة الدولية في القانون الدولي الانساني و الشريعة الاسلامي**"، اطروحة دكتوراة،جامعة سانت كلمنتس العالمية،2000

2/ بادي الطراونة طارق،،**دور حلف شمال الاطلسي في استقرار دول البلقان ،كوسوفو دراسة حالة ،2011م**،مذكرة ماجستر،(جامعةالشرق الاوسط ،كلية الاداب و العلوم ،قسم العلوم السياسية).

3/بدران مها ،**الجريمة المنظمة** ،مذكرة دكتوراة،(جامعة القاهرة ،قسم العلاقات الدولية ،2013).

4/جميل الكفاوين بلال ،**العلاقات التركية –الامريكية في عهد حزب العدالة و التنمية(2001–2014م)**،مكرة ماجستر(جامعة مؤتة،كلية الدراسات العليا)،2015.

5/حمزاوي جويدة،"**التصور الامني الاوروبي :نحو بيئة امنية شاملة و هوية استرتيجية في المتوسط**"،مذكرةماجستر،(قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة باتنة ،2011)

6/دني ايمان،**البعد الاقليمي و الدولي للسياسة الخارجية التركية 2002–2023**،اطروحة دكتوراة ،(جامعة محمد خيضر بسكرة ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،2017).

7/رسمي الذنيبات محمد،**العلاقات التركية –الامريكية في ظل حزب العالة و التنمية**،مذكرةماجستر ،(جامعة مؤتة،كلية الدراسات العليا،فسم العلوم السياسية2016

8/السيد خالد،**الارهاب الدولي و الجهود المبذولة لمكافحته** ،مذكرة دكتوراة في القانون الجنائي .

9/عبد الجليل طارق و اخرون ،**تركيا تحديات الداخل و رهانات الخارج** ،رسالة دكتوراة ،(كلية الاداب ،مصر2005).

10/فوزي صالح محمد،**الجريمة المنظمة و اثرها على حقوق الانسان**،مذكرة ماجستير ،(جامعة يحي فارس ،قسم الحقوق 22لخميسي شيبة ،"**الامن الدولي و العلاقة بين منظمة حلف الاطلسي و الدول العربية فترة الحرب الباردة** "،مذكرة ماجستر،(قسم العلوم السياسية ،معهد البحوث و الدراسات العربية،جامعة الدول العربية 2009).

11/لحسن طبي،السياسة الخارجية التركية بين البعد الديني و البعد العلماني فترة حكم حزب العدالة و التنمية ،مذكرة ماجستر (جامعة الجزائر3،كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،قسم الدراسات الدولية 2015).

12/لطيف صادق ريز،**العلاقات الامريكية التركية في ظل عهد حزب العدالة و التنمية (2003-2011)**،مذكرة ماجستير ،(جامعة الشرق الاوسط،قسم العلوم السياسية ،كلية الاداب و العلوم ،1432هـ-2011م

13/محمد راق اسماء،**السياسة الداخلية و الخارجية لتركيا في ظل حزب العدالة و التنمية 2002-2011**،مذكرة ماجستر (جامعة بيروت ،فسم العلاقات الدولية و الدبلوماسية ،2016).

14/محمد صيود لؤي،**الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط بعديها الاقتصاديي و السياسي**،مذكرةماجستر ،(جامعة تشرين،كلية الاقتصاد ،قسم الاقتصاد و التخطيط ،2002)

15/مختار بسكاك،**حل النزاعات الدولية على ضوء القانون الدولي** ،مذكرة ماجستير ، قسم العلوم السياسية،جامعة وهران ،2012).

16/مطر حمزة الزبيدي كريم،**النشاط التجاري الامريكي تجاه الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر** ،مذكرة ماجستر(العراق ،جامعة بابل ،كلية التربية).

17/مهديدفضيل،**التنظيم الدوليللنزاعات الداخلية** ،مذكرة ماجستير ،(القانون العام المعمق ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة ابي بكر) .

.مواقع الانترنت:

1/ تاكايوكي يا مامورا،"**مفهوم الامن في نظرية العلاقات الدولية** "، ترجمة عادل زقاغ
.//www.geocities.com/adelzeggagh/secpt.html:http

2/ محمد غسان الشبوط،تركيا بين الماضي و الحاضر ،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاقتصادية و السياسية و الاستراتيجية ،الرابط :

http//:democraticac .de3/27/2019